# جامعة الجزائر 03

## كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

**قسم الدراسات الدولية**

**تخصص الدراسات الإقليمية**


# مطبوعـــــــــــة

# حول

# مدخل في الدراسات الاستشرافية

## موجهة لطلبة الماستر الدراسات الإقليمية


**إعداد: د.نبيلة بن يحيى**


## السنة الجامعية 2021-2022

# الفهرس


| | |
|---|---|
| المقدمة | ص 1 |
| الفصل الأول ماهية الدراسات الاستشرافية | ص 2 |
| المبحث الأول نشأة الدراسات الاستشرافية | ص 2 |
| المبحث الثاني توجهات الدراسات الاستشرافية | ص 7 |
| المبحث الثالث الاتجاهات الفلسفية للدراسات الاستشرافية | ص 10 |
| المبحث الرابع الاتجاهات الكبرى للدراسات الاستشرافية | ص 25 |
| الفصل الثاني أهداف الدراسات الاستشرافية | ص 46 |
| المبحث الأول أهم الأهداف | ص 46 |
| المبحث الثاني تقنيات الدراسات الاستشرافية | ص 52 |
| المبحث الثالث لأساليب وآليات الاستشراف | ص 72 |
| الفصل الثالث اتجاهات الاستشراف | ص 88 |
| المبحث الأول حتمية أم احتمال في الاستشراف | ص 88 |
| المبحث الثاني قياس الاستشراف | ص 96 |
| الخاتمة | ص 100 |
| الهوامش | ص 102 |

# مقدمة

يقول ألبرت أينشتاين: "إنني أهتم بالمستقبل، لأنني –ببساطة –؛ سوف أذهب إليه"، على هذا الأساس فإن المستقبل بصورته العامة والمجردة، هو من اهتمام الأفراد العاديين من خلال سعيهم إلى تحسين وضعهم دائمًا نحو الأفضل. هذا من جانب، أما من جانبٍ آخر فإن الدراسات المستقبلية بصورتها العلمية تحظى باهتمام كبير جدًّا من قبل المختصين والأكاديميين والمعنيين خصوصًا في عصر التكنولوجيا والمعلوماتية والتطور الهائل الذي يشهده العالم بأسره، لهذا فقد أعددتُ هذه الرؤية التحليلية للمستقبل والدراسات المستقبلية، ولا أعني أني أتيت بشيءٍ جديد بقدر ما أضفت صوتي إلى أصوات الكثيرين من الذين سبقوني في الكتابة لهذا الحقل الأكاديمي، والغرض من ذلك: هو لفت الأذهان لصنَّاع القرار والمسئولين والقائمين على الحكم؛ بضرورة إيلاء اهتمام أكثر بفحوى المستقبل والدراسات المستقبلية، والتي من شأنها أن ترتقي بالأداء المجتمعي للدول كافة، لذا كانت الإشكالية تتصدر فهم عملية الإعداد للمستقبل في **مدى أهمية الدراسات الاستشرافية ودورها الوظيفي في الهندسة للواقع.**

**مقرونة بمجموعة من الأسئلة الفرعية التي تبحث في الإجابة على هذه الأهمية والدور:**

1. **ماهي الدراسات الاستشرافية ؟**
2. **كيف نشأت ؟**
3. **ولماذا الاهتمام بها ؟**
4. **وما دورها في حقل العلوم السياسية؟**

لقد تعددت سبل توجه الإنسان بفكره نحو المستقبل على مدار الفترات المتعاقبة تاريخياً، وذلك من حيث الكيفية التي ينظر بها الأفراد إلى مستقبلهم من ناحية، ومن ناحية أخرى من حيث تأثير القيم المعاصرة في كل زمان على وجهات النظر التي تسعى إلى تقديم إطار ما

لتفسير المستقبل. فعلى سبيل المثال: قدم أفلاطون رؤيته نحو ما يجب أن يكون عليه المجتمع مستقبلاً مستنداً على فكرة العدالة، فالدولة الفاضلة لدى أفلاطون وصفت من وجهة نظر فيلسوف يتعامل مع سياق اجتماعي وسياسي وحضاري معين. هذه الدولة شكلت بناء على قوام سياسي معين – وبشكل ما – على الماضي الذي افتقد في العصر بموت سقراط وبكل المناقشات والحوارات التي أجراها مع نظرائه والتي حاولوا فيها بناء دولة مثالية. فمفهومه عن المستقبل تمثل في شيء ما قد يحدث لكنه ليس بالحاضر وفي زمانه.

وكان أفلاطون يعتبر المستقبل رؤية لحياة أفضل؛ "لقد طور افلاطون مفهوم المجتمع المثالي لتحقيق العدالة المثلى، والتي نطلق عليها نحن الآن اليوتوبيا، ولكن أفلاطون هو من طورها من قبل أن يكون لها اسم يطلق عليها ولا مصطلح يمثلها."(1)

بينما مدينة الرب عند القديس أوغسطين هي مجتمع يقوم على الحب ويحرض على مجتمع الأفراد القائم على التفاخر. وإن كان أفلاطون رأى أن مدينته لا يمكن قيامها في حاضره؛ فقد أكّد أوغسطين أن مجتمعه المثالي يمكن أن يتحقق واقعياً من خلال القيام بتغييرات هيكلية للمجتمع الذي يعيش فيه. (2)

أما الفيلسوف الإنكليزي توماس مورفي في كتابه "المدينة الفاضلة يوتوبيا" الذي نشر في العام 1516م، فقد صور المجتمع المستقبلي الذي تتحقق فيه المثالية بالمجتمع الذي يتبع فيه الأفراد مجتمعاتهم، وتبلورت أفكاره حول ملكية الأفراد المشتركة لموارد المجتمع. اليوتوبيا لديه تمثلت في جزيرة تخيلية تقوم على التسامح وروح التواصل، وهي قيم ومفاهيم شديدة الاختلاف عن السياق الاجتماعي والسياسي الذي عاصره وعاش فيه.

وإذا نظرنا إلى كتاب الفيلسوف الفرنسي فرانسيس بيكو "أطلنتس الجديدة" الذي نشر العام 1672م، سنجد أنه وضع فيه تصوراً لمجتمع مثالي معتمداً على قيمة وعظمة الإنسان، وهو بذلك يعارض رؤية توماس مور التي تجعل من الفرد مجرد تابع للمجتمع، فبيكو يعتمد بشكل

كلي على الفرد والتطور العلمي الذي يحقق حالة مستمرة غير منتهية من التقدم. ويعدّ هذا الكتاب نموذجاً للاستشراف العلمي – في التفكير المستقبلي – الذي يمكن أن يُرى على أنه كان الملهم لكل نماذج استقراء المستقبل العلمية والتكنولوجية في القرن التاسع عشر.

كماً نجد أن ماركس قد قدم نموذجاً متكاملاً يضع فيه الحلول المثالية لكل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي واجهت الأفراد في عصره، ناظراً إلى مستقبل مثالي يتحقق من خلال إصلاحات اجتماعية.

هؤلاء الكتاب وغيرهم ممن وضعوا تصور عن الشكل المثالي للمستقبل، لم يسعوا بحثا وراء وضع تعريفات قاطعة حادة لما يقوم به من أنشطة، ولما يضعوه من أفكار تصيغ شكل المستقبل، فالحاجة لوضع مصطلحات ومفاهيم في أزمانهم لم تكن بالأهمية التي برزت في ما بعد. وإنما رؤيتهم كانت تركز بشكل مباشر على الاتصال بثقافتهم وبالتالي مجتمعاتهم. فقد خرجت هذه الرؤى المختلفة للمستقبل المرجو من الهياكل الاجتماعية التي عاشت فيها. وربطت باحتياجات وآمال الأفراد في ذلك الوقت.

في ما بعد اختلفت نظرة الأفراد نحو المستقبل؛ فانتقلوا بعيداً عن التصورات المثالية التي غالباً ما اتسمت بالخداع ولم تستطع أن تقف على أرض الواقع وأن تستمر في تحقيق أفكارها إلى النهاية، إلى مستقبل آخر لا يعتمد على التصورات والأحكام ولكن على الاختيارات والبناء.

# الفصل الأول

# ماهية الدراسات الاستشرافية

## المبحث الأول

### 1. نشأة الدراسات الاستشرافية

في الأربعينيات وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، سعت البشرية إلى معالجة التغييرات السريعة والترابطة التي تفاجئ العالم بشكل مستمر، وكان سبيلها لذلك محاولة تلمس الأبعاد المستقبلية التي سيؤول إليها المجتمع بشكل خاص والعالم بشكل عام نتيجةً للأفعال والسياسات الحالية، من أجل تجنيب العالم أن يسحق من دون وعي تحت وطأة الأحداث المتفاجئة، ومن هنا جاءت الحاجة الكبرى لدراسات تهتم في المقام الأول بوضع رؤية لمستقبل آمن ينعم بالسلام.

طورت فكرة السعي لتوقع الأحداث خلال تحليل علمي لاتجاهات ومؤشرات التغيير في البداية في الولايات المتحدة الأميركية في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها مباشرة. لحق بهم في ما بعد برتراند دو جوفونيل وآخرون في أوروبا، محاولين معالجة الأبعاد الفلسفية والاجتماعية للدراسات المستقبلية، ومؤكدين على أهمية وضع بدائل ممكنة للمستقبل بجانب وضع توقعات مفصَّلة للنتائج البعيدة المدى لأفعال وسياسات معينة. وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، درس باحثو الدراسات المستقبلية الفرنسيون الأبعادَ السياسية والعلمية من منظور الدراسات المستقبلية.

في النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، أنشأ جاستون بيرغر مركزًا لدراسات المستقبل المحتمَل، بدأ هذا المصطلح في الانتشار في أوروبا في ذلك الوقت وعرّفه بيرغر على أنه "اتخاذ القرارات بالاعتماد لا على الاحتياجات الفورية فحسب، ولكن كذلك على النتائج الطويلة المدى"(3). بعد موت بيرغر، أكمل الاقتصادي بيير ماس مجهودات بيرغر في هذا المجال، وكمفوَّض عامّ للخطة التنموية القومية الفرنسية، سعى ماس لبروز نموذج

المستقبل المحتمَل في التفكير، مما قاد إلى تبني هذا النموذج في الخطة التنموية القومية لفرنسا العامَ 1985.(4)

في الفترة عينها، قوى بيرتراند دو جوفونيل من مكانة الدراسات المستقبلية من خلال استخدامها في تحليل أنماط القوى، ومناهج الحكم، والاختيارات السياسية. وكانت الركيزة الأساسية التي تقوم عليها كل أفكاره هي **قيمة الوقت ببعده الكلّي** – الماضي، والحاضر، والمستقبل – والذي في وسعه منفردًا أن يمكّن الفردَ من تأدية دور أساسي في الحياة السياسية. استمر دو جوفونيل في العمل على مجاله البحثي حتّى أنشأ في النهاية الجمعية العالمية للمستقبليات التي أدت دوراً واضحاً في تبني وإنماء أبحاث المستقبليات.

قدمت العديد من الدول الأوروبية إسهامات كبيرة وهامة ساعدت على تطور حقل الدراسات المستقبلية، وخاصة تكوين قاعدة فلسفية له. ففي هولندا، قدّم عالم الاجتماع فْرد بوليك في كتبه صورة المستقبل، ونظرة إلى ميلاد الأبحاث المستقبلية منبثقة من منظور علم المعرفة بين العامَينِ 1966م و1972م، حيث سيطر الجانب السياسي على معظم اهتمامات الدراسات المستقبلية في هولندا.(5)

ويمكننا القول إن أعمال جان تيمبرجن ومجموعته البحثية مَثّلت نقلة في تاريخ تطور أبحاث المستقبليات، خاصة التقرير الذي جُهز لنادي روما المعروف بتقرير ريو. ففي 15 جوان 1968م تأسس نادي روما من أجل معالجة معضلة سيادة التفكير القصير المدى في الشؤون الدولية، وخاصة "المخاوف المتزايدة في شأن الاستهلاك غير المحدود للموارد في ظل عالم يزداد ترابطاً. وفي هذا الإطار؛ قدّم جان تيمبرجن تقرير ريو، الذي وضع فيه رؤيته حول "التنظيم العالمي الجديد."(6)

في بريطانيا؛ تبنّت وحدة أبحاث علم السياسات في جامعة سيكس حقل أبحاث المستقبليات، وأضافت على البُعد التنبُّئي أهمية بالغة في معظم توجهاتها البحثية، ما أعطى لهذا الحقل الناشئ دورًا رياديًّا في تلك الفترة، خاصة عند تقديم نماذج نقدية للأنظمة الدولية؛ كما حاولت

الوحدة خلق نظرية لأبحاث المستقبليات قائمة بذاتها من خلال مساهمات فريق ينتمي كل فرد فيه إلى الانضباط مغاير عن الآخر.

الدول الاسكندنافية كذلك ساهمت في تطور حقل الدراسات المستقبلية، وقدمت المعاهد والمنظمات البحثية نتائج أبحاثها للحكومات في محاولة لرفع درجة الاهتمام بمثل هذه الأبحاث تدريجياً وبمرور الوقت. في لوكسامبورغ في النمسا، قام المعهد الدولي لتحليل الأنظمة بدور رياديّ في مجال أبحاث المستقبليات في أوروبا كاملة؛ فهذا المعهد الذي كان قد أنشئ بالتعاون العلمي والمالي مع عدد كبير من الأكاديميات الوطنية – خاصة أكاديمية الولايات المتحدة للفنون والعلوم، وأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفياتي – سعى لتحليل الأنظمة من خلال أبحاث المستقبليات وأدخل البُعد التنبُّئي على مختلف المجالات البحثية، وقد برز في دراسة قطاع الطاقة مستخدماً الدراسات المستقبلية.

وهذا لن يستثني الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية التي لفتت انتباه الباحثين في هذا المجال لمجهوداتها ذات الثقل لتطوير الدراسات المستقبلية. المصطلح المستخدم في هذه الدول قبل سقوط حائط برلين كان التكهنات، والذي اعتبر الدراسات المستقبلية عملية مصيرية تسبق وضع عملية السياسات والخطط. مؤسسات التخطيط الاجتماعي والاقتصادي في دول الكتلة الشرقية وجهت سياستها وفقاً للتنظيمات والعمليات التكنولوجية العلمية الحديثة. وهذا الارتباط كان جليًّا بين التقليد الوضعي وأفكار لينين التي جعلت من مبادئ الشيوعية العلمية قاعدة للتخطيط. فوفقًا لمدرسته الفكرية، التوقع مرحلة لها أولويتها في التخطيط، والتوقع والتخطيط يحتلّان مستويات مختلفة من الموضوعية والتعقيد، ولكنهما بالضرورة مرتبطان. الدول الاشتراكية ركّزت على تحليل العملية العلمية والتكنولوجية، وعلى نتائجها بوصفها عناصر للتطور الاجتماعي لما يحمله المستقبل بداخله من قدر كبير من الإبداع. هذا التوجه تمّ التخلّي عنه نهائياً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وإن كانت أهميته التاريخية لا يمكن تجاهلها.

أجريت أولى الدراسات المستقبلية في الولايات المتحدة الأميركية لتقديم الاستشارات للوكالات الحكومية والشركات التجارية. ثم انتقلت مثل هذه الدراسات إلى الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة بواسطة أفراد مثل جون ماكهيل الذي أجرى مثل هذا النوع من الأبحاث في مركز الدراسات التكاملية الذي كان يديره في جامعة هيوستن. وتجرى الدراسات المستقبلية للأنظمة حالياً بواسطة هارولد لينستون في بورتلاند وبواسطة جميس دايتور في هاواي، وهو الذي أشرك المواطنين المحللين في أبحاثه من خلال تضمين مجهوداتهم في تصميم مستقبلهم الخاص.

## المبحث الثاني

### 2. توجهات الدراسات الاستشرافية

بتنوع وتعدد باحثي الدراسات المستقبلية في الولايات المتحدة وكندا، يمكن تقسيم توجهاتهم بشكل مبدئي كما يلي:

-**توجّه تكنولوجي:** ممثلو هذا التوجه هم هيرمان كان وأولاف هيلمِر وتيودور جوردان، وغيرهم ممن يقومون بإجراء دراسات مستقبلية في مجال التحديث والتطور التكنولوجي.

-**توجّه اجتماعي:** وروّاد هذا المجال هم آلفن توفلِر وجايمس دايتور ودانيال بيل وجون ماكهيل في الولايات المتحدة، وكيمون فالاسكاكِس في كندا.

-**توجّه علميّ:** هذه المجموعة تضم باحثي الدراسات المستقبلية الذين قدموا المشاريع المختلفة لنادي روما مثل دينيس دونيلّا مادوز وميهاجو ميساروفيتش، وهم ممن اشتركوا في جماعة التنظيم العالمي في نيويورك، التي يديرها سول ميندولفيتس.

واشترك العديد من الجمعيات العالمية كذلك في تطوير الدراسات المستقبلية. فبالإضافة إلى نادي روما والجمعية العالمية لأبحاث المستقبليات ظهرت في أوروبا جمعيتان عالميتان

ينصب مجال اهتمامهما في الأساس على الدراسات المستقبلية. الجمعيتان هما: جمعية البشرية 2000، والاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية.(7)

**جمعية البشرية 2000:**

أنشاها روبرت جنك العامَ 1964 في هولندا في المؤتمر الافتتاحي للاتحاد الدولي لنزع السلاح والسلام، ثم انتقلت إلى بروكسيل.

وتهدف الجمعية إلى دعم وتعزيز الجوانب المختلفة للتنمية البشرية، بداية من تنمية الفرد داخل وبين الجماعات، وصولاً إلى المجتمعات الجديدة في العالم الناشئ، مع إشارة خاصّة إلى ضرورة البناء العقلي والأخلاقي القويم للفرد والمجتمع البشري ككل؛ لذا فقد تعين عليها تشجيع الأساليب البحثية التي محورها مستقبل التنمية البشرية من خلال إجراء ودعم البحوث في مجال تلبية الاحتياجات الأساسية ووضع مبادئ وقوانين تنظم العمليات التنموية لمستقبل الأفراد، وبخاصة النمو النفسي والاجتماعي وأساسية الأفراد والمجتمعات.

ومن أجل اكتشاف أفضل السبل لحل المشاكل التي تعوق التنمية البشرية الخلاقة وتحقيق الذات؛ عملت الجمعية على جمع وتصنيف ونشر وتوزيع المعلومات، وغير ذلك المساعدة في تنظيم المعارض والمؤتمرات والاجتماعات وفرق العمل المعنية مع لجنة التحقيق والاتصال من أي جانب من جوانب التنمية الشخصية والاجتماعية؛ بواسطة الوسائل التعليمية وجميع الوسائل الأخرى المناسبة، ومساعدة الأفراد والجماعات لفهم وممارسة مبادئ التنمية الإبداعية لتحقيق الرفاهية العامة للأسرة البشرية.

وقد قاد ذلك إلى انهماك أعضاء الجمعية بشكل رئيس واستغراقهم في ضرورة وضع رؤية واضحة للمستقبل مؤكدة على تكامل كل أشكال الحياة في عملية التنمية الاجتماعية، ومستخدمة في ذلك الدراسات المستقبلية ذات النتائج البعيدة المدى؛ حيث إن هذه الجمعية كانت تهدف في الأساس إلى وضع خطة تنموية مستقبلية يمكن بحلول العام 2000 أن تحقق رفاهية المجتمع البشري.

**أما الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية:**

ظهر الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية من الأفكار والأعمال الرائدة للأشخاص مثل إيغور بستسوفيتش (روسيا)، وبيرتراند دو جوفينيل (فرنسا)، يوهان غالتونغ (النرويج)، روبرت (النمسا)، جون ماكهيل (المملكة المتحدة/ الولايات المتحدة الأميركية)، وغيرهم ممن في ستينيات القرن الماضي وضعوا تصوّرًا لمفهوم الدراسات المستقبلية على المستوى العالمي. يقدم الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية منتدى يتمّ فيه تبادل واختبار الرؤى والأفكار والخطط للتفكير الطويل المدى والتفكير المعتمِد على البدائل المتعدّدة باستخدام البصيرة المستقبلية. في البداية ركّز الاتحاد على نشاط أعضائه في الدراسة والتحليل للاحتياجات البشرية في المجتمعات المستقبلية وتدريجيًّا انفتح مجال اهتمامه لينصبَّ على موضوعات مختلفة مثل الهوية الثقافية والاتصالات. حاليًّا يعمل الاتحاد على تطوير القاعدة المعرفية للدراسات المستقبلية من خلال وضع مبادئ ومعايير تجري من خلالها أبحاث مستقبلية أكثر احترافية.

وعلى عكس العديد من المنظمات ذات التوجه المستقبلي التي ترى أنَّ المستقبل يتم تحديده بطريقة منفردة وفقاً للتوجهات الحالية؛ فإن الاتحاد العالميّ لدراسات المستقبلية يشجّع ويعزّز تعدّد الأطروحات المستقبلية من خلال استقراء وتحقيق التوازن بين البدائل المستقبلية المتاحة والحلول المستقبلية المفضلة.

كل من الجمعيتين كان لهما دور بارز في إقامة المؤتمر العالمي الأول لأبحاث المستقبليات الذي أقيم في أوسلو في سبتمبر العامَ 1967م، بالتعاون مع المعهد العالمي لأبحاث السلام في أوسلو، ومقرّه باريس.

وهنا يجب الإشارة إلى أنه ظهر حالياً اهتمام متنامٍ بأبحاث الدراسات المستقبلية في البلدان النامية ومحاولات جادة للاستفادة من نطاق هذا الحقل البحثيّ. ففي أفريقيا ظهر للمغرب دور القيادة في مجال النشاطات المستقبلية إلى جانب بعض الدول الأفريقية الأخرى مثل

كينيا وتنزانيا. كما ان كل من الهند وسريلانكا كوّنت فرق بحثية تعمل على الدراسات المستقبلية بشكل يتّسم بقدر كبير من الجدية. وبالطبع اليابان التي لحقت بركب الدول المتقدمة كان لها باع طويل في مجال الدراسات المستقبلية والتخطيط الطويل المدى.

أما بالنسبة إلى أميركا اللاتينية فعملت عدد من الدول بها على التوسّع في مجال الدراسات المستقبلية مثل المكسيك وفنزويلّا والبرازيل. وإن كان وصول المفهوم لهذه الدول لا يعني قطعاً وصول العلم ذاته وتداوله واستخدامه.

## المبحث الثالث

### 3. الاتجاهات الفلسفية للدراسات المستقبلية

بعد هذا الوصف المختصر لماضي وحاضر الدراسات المستقبلية، أصبح من الهامّ تحليل الاتجاهات الفلسفية التي اتبعها العديد من الباحثين والفرق البحثية في هذا الحقل، مع العلم أن هذه الفرضيات الفلسفية لا تطبق دائماً عن وعي وإدراك بوجوب تطبيقها.

**في المدرسة الفرنسية،** انصب دائماً الاهتمام الأولي على "البدائل المستقبلية" فلا وجود لمستقبل واحد بل عدد من البدائل يمكن أن تتحقق في المستقبل، معتمداً على الاختيارات التي يصنعها الأفراد. فكما وصفها مايكل جودت، فإن "اقتراب المستقبل المحتمَل يعكس الوعي بالمستقبل والذي هو حاسم لكن له ضريبة، فيه قدر من المعاناة الإيجابية ولكنه معتمد على الإرادة البشرية."(8)

وفي هولندا تبنّى فريد بولك اقتراحاً يعتمد على صور المستقبل المتعلقة بالمواقف التاريخية، المعتقدات، والرغبات. لفهم المستقبل، يرى بولك أنه يجب اختبار بنيان المستقبل في عقول الأفراد. باحثو الدراسات المستقبلية الآخرون توجهوا أكثر ناحية البحث في الاتجاهات التي ستقود اختيار السياسات. وهو كذلك الاتجاه الذي تبنته الدراسات المستقبلية في الدول الاسكندنافية "التطبيق العمليّ."

في بريطانيا؛ برغم تعدد الاتجاهات ولكنها بشكل عام ذهبت في اتجاه إدراك العالم ككل. مع الأخذ في الاعتبار العلاقات بين الأفراد، بين الفرد ومجتمعه، وبين المجتمعات مع بعضها البعض. باحثو الدراسات المستقبلية في بريطانيا اهتمّوا بالتحديد بتأثير التكنولوجيا الحديثة على المجتمعات، ومن المهم أن نلاحظ أنه تقريباً كل المقاربات المستخدمة في الدراسات المستقبلية – في الماضي أو حتى في يومنا هذا – تستقي أفكارها من مفاهيم الفلسفة الغربية بخاصة أفكار بعض الفلاسفة أمثال جون لوك وإيمانويل كانط وفريدريك هيغل وغيرهم.

- **أهميّة الدراسات المستقبلية**

إن كل هذا العناء والتعب الذي يبذله المختصين في علم السياسة والاقتصاد والاجتماع ساعدت في اختصار الكثير من الأشواط المعرفية عبر تطوير المجتمعات والارتقاء بالشعوب وتطوير طرق التفكير الاستراتيجي وبذلك قننت الكثير من الهدر الحاصل في الموارد الموجودة للدول عبر رسم الطريق ووضع الخطط المستقبلية التي يجب على الدول أن تسلكها وتسير عليها لكي توظف مستقبلها بأفضل صورة ممكنة وبأقل إمكانية متوفرة، لهذا فإن من المهم أن تقوم الدول كافة بإعطاء المساحة الواسعة لهذه الدراسات ودعمها عبر فتح مراكز الدراسات المتخصصة في هذا المجال وتكثيف المشاريع التي تستند على أسس علمية معرفية نابعة من عقول ناضجة تتعامل مع الماضي والحاضر؛ للسعي إلى تسخير المستقبل بكافة مراحله.(9)

- وعلى هذا النحو تبرز أهمية الدراسات المستقبلية؛ لأنها تعطي للدول والمجتمعات والشعوب قدرة على التطور والنهوض والتقدم من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها، عبر استشراف المستقبل بطرق علميّة، ومن خلال إحصائيات ومعادلات رياضية تبدأ بدراسة الماضي (التاريخ) وربطه بالحاضر مرورًا بالمستقبل الذي يكون هدفًا للإنسان لكي يكون في وضعٍ أفضل مما كان عليه في حاضره وماضيه،

ويمكننا القول أيضاً أن الدراسات المستقبلية كان لها الدور البارز في النقلة النوعية الكبيرة للثورة الصناعية، حيث بزغت الأهمية الكبيرة لاستشراف المستقبل من خلال علماء الاقتصاد والإحصاء الرياضي في تلك الفترة، من خلال هذه الدراسات التي قدمت عبر تنظيم عمليات الإنتاج وتصدير الموارد إلى مناطق كثيرة من العالم من خلال القيام بحساب كمية الإنتاج وكمية الاستهلاك ومقارنتها بمقدار التصدير وإعداد مدونات وجداول بكل هذه البيانات لفترات معينة، وبعدها إجراء مقارنات ما بين فترة وأخرى، ومن ثم معرفة أسباب التقدم والعمل على تطويرها ومعرفة أسباب التراجع والعمل على تجاوزها، وكل هذا يسير عبر بوتقة استشراف المستقبل، ومن أهم الأمور التي عززت أهمية الدراسات المستقبلية حديثًا في القرن العشرين وما بعده هو:

- ظهور عدد من الدول الناشئة الجديدة التي تبحث عن وسيلة للتغلب على التخلف الاقتصادي والاجتماعي لديها، والتي وجدت في دراسة المستقبل وسيلة للتنبيه على السلبيات المعتمدة حاليًّا، وكيفية اختيار سياسات بديلة لدرء تلك السلبيات في المستقبل.

فعن طريق الدراسات المستقبلية

- يتم وضع عدة بدائل معينة للمستقبل، توضح عدة مسارات مستقبلية قد تتخذها النظم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. وبالتالي فإن هذه الدول الناشئة يمكنها –بما توفره لها الدراسات المستقبلية من صور عديدة للمستقبل– أن تعمل من خلال سياسات معينة على الاقتراب من البديل الأفضل الذي يحقق لها غاياتها في تحقيق التنمية والقضاء على عوامل التخلف لديها. هذا فضلاً عن تطور أدوات المعرفة، وخاصة أدوات التنبؤ وقياس الظواهر (الكمية والكيفية) التي ساعدت في ارتقاء العلوم الاجتماعية إلى مصاف العلوم الدقيقة.

إن الطابع المستقبلي الذي تضفيه الدراسات المستقبلية على أنماط تفكيرنا في مختلف القضايا التي تشكل محورًا لاهتمامنا، فهو علامة مهمة من علامات النضج العقلي والمعرفي.(10) وذلك أن ما نتخذه من قرارات متتابعة، وما نقوم به من تصرفات متزامنة فى

الحاضر سوف يؤثر بصورة أو بأخرى على مستقبل أوضاعنا الحياتيّة، وكذلك أوضاع الأجيال اللاحقة. وهنا تساعدنا الدراسات المستقبلية في استطلاع هذه النتائج والتداعيات على المسارات المستقبلية، مع إمكانية التفكير في المسارات البديلة المحتملة. ومن ثم فإن الهدف الرئيس للدراسات المستقبلية لا يتعلق بعملية الإنباء بالمستقبل كهدف محوري في حد ذاته؛ فكل ما تقدمه الدراسات المستقبلية من مقولات حول المستقبل إنما هي:

- مقولات شرطية واحتمالية، وكونها كذلك يجعلها غير قطعية الحدوث، وإنما هي تصورات معينة يُنتظر أن تتحقق في ضوء توافر شواهد منطقية معينة، تُرجح من فرص وقوعها.

وقد يكون من المناسب أن نبدأ بالتعريف الذي قدمه أحد أعلام الدراسات المستقبلية "ويندل بيل" للمهام التي ينشغل بها حقل الدراسات المستقبلية، وهي: "اكتشاف أو ابتكار، وفحص وتقييم، واقتراح مستقبلات ممكنة أو محتمَلة أو مفضَّلة"(11). وبشكل أكثر تحديدًا، يذكر "بيل" تسع مهامّ محدّدة للدراسات المستقبلية، وهي:

- إعمال الفكر والخيال في دراسة مستقبلات ممكنة، أي بغض النظر عما إذا كان احتمال وقوعها كبيرًا أو صغيرًا؛ وهو ما يؤدّي إلى توسيع نطاق الخيارات البشرية.

- دراسة مستقبلات محتملة، أي التركيز على فحص وتقييم المستقبلات الأكبر احتمالًا للحدوث خلال أفق زمنيّ معلوم، وفق شروط محدّدة (مثلًا بافتراض استمرار التوجهات الحالية للنظام الاجتماعيّ–السياسيّ، أو بافتراض تغييره على نحو آخر). وغالبًا ما تسفر هذه الدراسة عن سيناريوهات متعدّدة.

- دراسة صور المستقبل أي البحث في طبيعة الأوضاع المستقبلية المتخيَّلة وتحليل محتواها، ودراسة أسبابها وتقييم نتائجها. وذلك باعتبار تصورات الناس حول المستقبل تؤثِّر في ما يتخذونه من قرارات في الوقت الحاضر، سواء من أجل التكيّف مع تلك التصورات عندما تقع، أو من أجل تحويل هذه التصورات إلى واقع.

- دراسة الأسس المعرفية للدراسات المستقبلية، أي تقديم أساس فلسفي للمعرفة التي تنتجها الدراسات المستقبلية، والاجتهاد في تطوير مناهج وأدوات البحث في المستقبل.

- دراسة الأسس الأخلاقية للدراسات المستقبلية. وهذا أمر متصل بالجانب الاستهدافي للدراسات المستقبلية، ألا وهو استطلاع المستقبل أو المستقبلات المرغوب فيها. إذ إن تحديد ما هو مرغوب فيه يستند بالضرورة إلى أفكار الناس عن "معنى الحياة" وعن "المجتمع الجيد"، وعن "العدل" وغير ذلك من المفاهيم الأخلاقية والقيم الإنسانية.(12)

- تفسير الماضي وتوجيه الحاضر. فالماضي له تأثير على الحاضر وعلى المستقبل، والكثير من الأمور تتوقف على كيفية قراءة وإعادة قراءة الماضي. كما أن النسبة الكبرى من دارسي المستقبل يعتبرون أنَّ أحد أغراضهم الأساسية هو تغيير الحاضر وما يتخَذ فيه من قرارات وتصرفات لها تأثيرها على تشكيل المستقبل.

- إحداث التكامل بين المعارف المتنوعة والقيم المختلفة من أجل حسن تصميم الفعل الاجتماعي ذلك أن معظم المعارف التي يستخدمها دارسو المستقبل من أجل التوصية بقرار أو تصرف ما هي إلا معارف تنتمي إلى علوم ومجالات بحث متعدّدة لها خبراؤها والمتخصصون فيها. ولذلك يطلق على **الدراسات المستقبلية وصف الدراسات التكاملية أو الدراسات العابرة للتخصصات.** ولما كانت التوصية بفعل اجتماعي ما لا تقوم على المعارف العلمية وحدها، برغم أهميتها، بل يلزم أن تستدعي قيمًا أو معاييرَ أخلاقية معنية، فإن على الدراسة المستقبلية أن تزاوج بين المعرفة العلمية والقيم.

- زيادة المشاركة الديمقراطية في تصور وتصميم المستقبل، أو دمقرطة التفكير المستقبلي والتصرفات ذات التوجهات المستقبلية، وإفساح المجال لعموم الناس

للاشتراك في اقتراح وتقييم الصور البديلة للمستقبل الذي سيؤثر في حياتهم وحياة خلفهم.

- تبنّي صورة مستقبلية مفضَّلة والترويج لها، وذلك باعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو تحويل هذه الصورة المستقبلية إلى واقع. ويتصل بذلك تبنّي أفعال اجتماعية معينة من أجل قطع الطريق على الصور المستقبلية غير المرغوب فيها، والحيلولة دون وقوعها.

## 4. نماذج الدراسات المستقبلية

أبرز نماذج الدراسات المستقبلية هي:

النموذج الأول هو "**النموذج الوصفي**"، ويعود هذا النموذج إلى محاولة عرض توقعات مستقبلية عالية الاحتمالية تعتمد على ملاحظة تطور الأحداث التاريخية. هنا الاتجاه نحو المستقبل يتّسم بالثبات وبقدر عالٍ من التفاؤل بالقدرة على التنبّؤ؛ حيث أن المستقبل هنا يُعدّ شيئاً من السهل قراءته. الهدف البحثي وفقاً لهذا النموذج ثابت وغير مضطرب، معتمد على منهجية كمية في الأساس، تقيس فترة زمنية قصيرة.

النموذج الثاني هو "**نموذج السيناريو**" ويسعى هذا النموج لعرض السيناريوهات المختلفة للمستقبل. وهنا قيمة السيناريو لا تعتمد على قدرته على التنبّؤ بشيء ما بقدر استطاعته على المساعدة في اتخاذ قرار معيّن؛ يضع يديه على ما هو متاح ومن ثم يكتشف مدى التطور الممكن.

النموذج الثالث هو "**نموذج أبحاث المستقبليات التطورية**". ويحاول هذا النموذج وصف وفهم المستقبل بأبعاده المختلفة بشكل أكثر دقة في ظل هذا العالَم المضطرب. وهو في ذلك يعتمد على قوانين تطورية؛ فيركز بشكل كبير على الاكتشافات التي تنتجها الأبحاث المعقدة وعلى التطور المعرفي بشكل عام.(12)

بجانب هذه النماذج، وضع مانيرما مقاربتين كبيرَتين للأبحاث المستقبلية. الأولى ذات توجهات تكنوقراطية تستمدّ جذورها من النظريات الحربية والنكنولوجية وغيرها، والثانية توجهاتها إنسانية في الأساس وتستمد جذورها مع انطلاق علم المستقبل.

مما لا شك فيه أن العروض التي قدمها مانيرما مثلّت ردًّا وجيهًا ذا قيمة عالية للجدل الدائر حول توجهات الأبحاث المعنية بالمستقبل. وإن كان النوذج الثالث لم يلقَ الرواج الذي توقعه له مانيرما في الممارسات البحثية لعلم المستقبل.

فمع انقضاء الثمانينيات وفي أوائل التسعينيات قلّت شعبية التطورية في المنهجية والفلسفة المستقبلية عمّا قبل.

وقد تنبّأ بذلك ماسيني العامَ 1989م، واضعًا بعض التوقعات التي تنذر بعدم استفادة الحقل البحثي في الفترة المقبلة من الفكر التطوري. فقد رأى ماسيني أن الأبحاث المستقبلية سوف تلتصق بالمنهجيات القائمة، وأعمال التطور المنهجي غالباً ما ستأتي بالقليل؛ ومن ثم فإن فرصة ظهور نماذج منهجية تتسم بالعالمية سوف تتضاءل، في الوقت الذي سوف يزداد فيه استخدام السيناريوهات إلى جانب أعمال التخطيط الاستراتيجيّ التي سوف تستخدم في كل من القطاعات العامة والخاصة.

كما تنبّأ باتساع استخدام نموذج "دِلفي" في العديد من الحقول.

ويمكننا القول إن تقديرات ماسيني لتطوّر الأبحاث المستقبلية تمتّعت بقدر عالٍ من الصواب. أما بالنسبة إلى الأسباب التي قلّصت من دور الأبحاث المستقبلية ذات الصفة التطورية، والتي جعلتها لا تمثل تيارًا رئيسًا كما كان متوقعًا لها أو حتّى نموذجاً حقيقيً قائماً بذاته؛ فقد اختصرها كوسا في أنَّ "تبنّي مقاربة تطوّرية لأبحاث المستقبليات صعب ومستهلِك للوقت، وهو في النهاية يتحدى المبادئ القائمة عليها فكرة التوقع في الأساس، كما أن إقامة أدوات منهجية جديدة تتطلب تمويلًا وهو الأمر غير المتوفِّر لعلمٍ حديث. وفي النهاية، فإن داعمي أبحاث المستقبليات التطورية في الثمانينيات والتسعينيات لم يكن لديهم القدرة الكافية على تطوير نماذج منهجية باستطاعتها الربط بين الاكتشافات التي تقدمها الأبحاث المعقدة والأبحاث المستقبلية.(13)

بالرجوع إلى الحديث عن النماذج المنهجية، فإن أحد أهمّ من قدّم نماذج لدراسة المستقبل هي هيدج والتي اقترحت نموذجَين متنافسَين لدراسة المستقبل، ويأتي التنافس نتيجة لاختلاف المعايير التي وضعتها لهما. فإحداهما قائم على الدور البشريّ كموضوع قائم بذاته، والآخر قائم في منهجيته على تفسير الاختلافات.

النموذج الأول لهيدج هو "أبحاث المستقبليات التطورية"، وتعكس فيه صدى أعمال آخرين أمثال مانيرما ولازسكو وغيرهم، ومبررها في ذلك أن الأبحاث المستقبلية الحالية غير مرضية نتيجة لبساطة موضوعها، كما أن نظرياتها طبقت منهجيات غير كافية لاكتشاف حقيقة التغييرات المستمرة وظروفها المستقبلية.

أما النموذج الثاني فهو "أبحاث المستقبليات الحرجة" الذي ترى فيه أن المستقبل يمكن تفسيره ليس من خلال شيء ما خفي عن الأنظار، يستمد ماديته بمرور الوقت وتعاقب الأزمان، فحسبُ، ولكن بواسطة ما هو قائم بالفعل في حاضر أفكار الأشخاص ومشاعرهم.(13)

وبالتالي؛ فوفقًا لنموذج أبحاث المستقبليات الحرجة؛ فإن المستقبل له تأثيره على الحاضر النابع من كونه جزءًا عضوياً من قواعد الحياة، يتمثل هذا التأثير في القدرة على استحضار التوقعات، والأهداف والخطط، وهو بذلك ليس شكلًا مميزًا من التفسير الإدراكيّ فحسب، وإنما هو سلوك عاطفي كذلك(تفاؤل – تشاؤم، أمل، خوف). ففي المستوى الحالي للتطور البشري لا يمكن النظر إلى المستقبل دون أن نأخذ في اعتبارنا الكيان البشري بكل ما هو عليه. الأكثر من ذلك أن هيدج ترى في هذا النموذج قدرة في النظر إلى ما هو خلف الظواهر العالَمية العميقة نتيجة اعتماديته على العديد من الاقترابات المنهجية التي تساعده على كشف ما وراء الأمور.

ورغم اتساق الأطروحة التي قدمتها هيدج، إلا أن القول بتنافس النموذجَين قد يمثل اتهام مشكلي من وجهة نظر البعض؛ ناتج عن استخدام مصطلح "نموذج"؛
فتوماس كوهين وضع المعنى المعاصر لمصطلح "نموذج" في كتابه "هيكل الثورة العلمية" معرِّفًا إياه بأنه مجموعة الممارسات التي تعرف الانضباط العلميّ خلال فترة زمنية محددة. بطريقة أخرى، يمكن أن يكون هناك نموذج واحد فقط سائد في النطاق العلميّ لا مجموعة نماذج متنافسة. وفي هذه الحالة يكون من الأدقّ أن نتحدّث – على سبيل المثال – عن مقاربات متنافسة تقدّم تحليلات على المستوى الكلّيّ بدلًا من نماذج.

طريقة أخرى لتنظيم منهجيات الأبحاث المستقبلية اقترحها ميكا ألْتونين من جامعة هيلسينكي الدنماركية حيث يرى أن بعض المناهج تستخدَم أكثر لفهم النظام والتحكم به. منهجيات الفهم هذه تتنوع بين الوقوف خارج النظام إلى المشاركة في النظام عينه(14). كما أن هذه المناهج المستخدَمة للتحكّم في النظام تتنوَّع بين محاولة إزالة الغموض إلى السماح بالغموض والتكيّف معه.

باستخدام هذه الفوارق، صنع ميكا ألْتونين نموذجًا مكوَّنًا من أربعة خلايا: اثنان هما المقاربات الهندسية وتفكير الأنظمة لهما تاريخ طويل، مستخدمَينِ بشكل واسع عالميًّا وحاليًّا، مهيمِنَين على الإدارة الاستراتيجية للتفكير والممارسات.

الإثنان الآخران وهما التعقيد الرياضي والتعقيد الاجتماعيّ، لم يتسخدَما حتى الآن بشكل كبير، وهما يعرضان كلًّا من وجهتَي نظر التناقض والتكامل في كيفية ظهور المستقبل.

قد يختلف البعض مع وضعية بعض المنهجيات في النموذج الذي قدّمه ألْتونِين، ولكن بشكل عام فإن هذا التحليل يوضح أن أكثر المنهجيات المستخدَمة في الأبحاث المستقبلية صمِّمَت لإزالة الغموض بدلًا من السماح به، كما ركزت على الوصول إلى أكبر قدر من المعرفة في عملية صناعة القرار.

الكثير من المناهج كذلك تستخدم خارج النظام من أجل جلب المعلومات إلى داخل النظام. بعض الأنواع الأخرى من المنهجيات التي تستخدَم بشكل متكرر تسعى لخلق وعي بالمستقبل المحتمَل. مفهوم السببية – بمعنى كيف تحدث الأشياء – يتضمّن في وجود فاعل مسؤول عن إيجاد المسبِّبات، وقادر على تصميم اختراقات من شأنها أن تقود إلى مستقبل مرجوّ.

ذهب ألْتونِين إلى حدّ القول إن هناك منهجيات تعتمد على – حتّى وإن كانت بشكل ضمنيّ – افتراضات عرضية مختلفة حول كيفية حدوث الأشياء. المناهج التي تقع في النصف الأعلى من النموذج تتشاركُ قناعةَ أنَّ الأشياء تحدث من خلال التفاعل المحلّيّ للعوامل المختلفة. الحركة نحو المستقبل هنا تعتمد على الفاعلِين الآخرين، الحركات التكيّفية لفاعل واحد فقط تؤثر على استراتيجيات الفاعلينَ الآخرينَ بخلق قيود واحتمالات جديدة.

5. شكل آخر لتنظيم العمل المنهجي في الدراسات المستقبلية استعان به باحثو حقل المستقبليات هو التفريق بين شكلينِ من أشكال التنبّؤ:

التنبؤ المعياري والتنبؤ الاستكشافي، الأعمال المعيارية تستند إلى معايير وقيم ما لإتمام أعمالها ونشاطاتها البحثية. بالتالي، التنبؤ المعياري يعالج السؤال: هل المستقبل يحقق ما

نريده؟ ما الذي نريده أن يحدث؟ بينما التنبؤ الاستكشافي يتنبّأ بالممكِن بغض النظر عمّا الذي نريده؟ هذا التقسيم العامّ لأعمال المستقبليات بين معيارِيّ واستكشافيّ قد يكون مضلِّلًا عند تطبيقه منهجيًّا. فالعديد من التقنيات يمكن استخدامها لكل من التنبؤ المعياريّ والاستكشافيّ.(15)

ما هي الدراسات المستقبلية؟ هل هي دراسات علمية لها مناهجها وأساليبها وأدواتها أم مجرد حدس وتنبؤات؟ هل نتائجها حتمية أم مجرد احتمالات؟ هل أصبحت تلك الدراسات ضرورة أم أنها جزء من الترف العلمي لا يضيف الكثير؟ وأخيراً، هل تفيد هذه الدراسات في عمليات التغيير في المستقبل بشكل جدي وعملي؟

أسئلة أخرى التي تثور في أذهان الكثير عند الحديث عن هذه الدراسات حديثة النشأة.

فمنذ أواسط ستينات القرن الماضي ظهر في الغرب ما يعرف بعلم المستقبل، وبرغم ثراء التراث الفكري والفلسفي المهتم بالمستقبل إلا أن التأريخ العلمي لظاهرة الدراسة المستقبلية يبدأ من نقطة تحولها إلى كم معرفي يمكن البناء عليه، أما ما قبل ذلك فهو محاولات غريزية دافعها قلق الإنسان على مستقبله، وفي العقود الأخيرة تطورت تلك المحاولات من خلال التطويرات المتلاحقة في التخطيط ومنهجياته؛ من تخطيط تقليدي، قصير أو متوسط أو بعيد المدى، إلى تخطيط إستراتيجي، حتى ظهرت مناهج أساليب جديدة تحاول وصف المستقبل البعيد نسبياً، وهي التي عرفت بالدراسات المستقبلية.(16)

بدأت العقلانية والمنطقية في استشراف المستقبل منذ إدراك الإنسان لعلاقة الماضي بالحاضر وسير الأحداث وفق سنن ومشاهدات استقرت على وتيرة معينة في الماضي وعليه فمن الممكن أن تستمر في المستقبل؛ عندها بدأ الإنسان في اتخاذ التدابير التي تكفل له التعرف على المستقبل بدرجة مقبولة من الوصف والاستشراف، فالتهيؤ والاستعداد، وصولاً إلى محاولة الضبط.

كان أول من توصل إلى اصطلاح دراسة المستقبل هو المؤرخ الألماني «أوسيب فلنختاهيم» عام 1930م، تحت اسم Futurology وهو الاسم الشائع للدراسة المستقبلية في اللغة الإنجليزية، ويقابله المصطلح الفرنسي Prospertive للعالم «جاستون برجيه» ويطلق عليها أحياناً اسم Studies Future (16)

كما أمكن تعريف الدراسات المستقبلية بأنها «التنبؤ المشروط من منظور احتمالي وعلمي نسبي»(17)، أو أنها «تخصص علمي يهتم بصقل البيانات وتحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات في مختلف مجالات السلوك الإنساني، مثل الأعمال التجارية والحكومية والتعليمية، والغرض من هذا التخصص مساعدة متخذي القرارات أن يختاروا بحكمة من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين»(18).

وفي العقود الأخيرة تطورت تلك المحاولات من خلال التطويرات المتلاحقة في التخطيط ومنهجياته؛ من تخطيط تقليدي، قصير أو متوسط أو بعيد المدى، إلى تخطيط إستراتيجي، حتى ظهرت مناهج أساليب جديدة تحاول وصف المستقبل البعيد نسبياً، وهي التي عرفت بالدراسات المستقبلية.

وفي ذلك الإطار قسم الدكتور وليد عبد الحي مراحل تطور علم المستقبليات إلى ثلاث مراحل:

تغليب منهج الإسقاط والحدس والمنظور التجزيئي في المرحلة الأولى.

تطوير المناهج الكمية والاستقرائية، مثل المصفوفات الرياضية والدواليب والسيناريوهات، ونظرية الاحتمالات والثلاثيات والمسافة واللعب والمحاكاة، وغيرها من التقنيات.

بدأت المرحلة الثالثة بالميل التدريجي نحو المنظور الكلي على أساس أن الكل أكبر من مجموع أجزائه، وترتب على ذلك سلسلة من النتائج:

التحول من مفهوم القوة على أساس الكم إلى القوة على أساس النتيجة المترتبة عليها.

التحول من مفهوم ميزان القوى على أساس الثقل المعادل الذي عبر عنه جنتز في القرن التاسع عشر إلى مفهوم الترابط.

التحول التدريجي للنظر للعلاقات الدولية من علاقات دولية صفرية إلى علاقات دولية غير صفرية مع كل ما يترتب على هذا التحول من نتائج(19)

استناداً إلى ما سبق يمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنها «العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره»(20)، وعلى هذا الأساس تتباين الدراسة المستقبلية عن الدراسة الإستراتيجية، فالثانية تقوم على هدف يكون قد حدد سلفاً ثم البحث عن أدوات تحقيق هذا الهدف، بينما الدراسة المستقبلية تسعى لاستعراض الاحتمالات المختلفة للظاهرة. كما تختلف الدراسة المستقبلية عن التنبؤ في أن الأخير يحسم أن الظاهرة ستتخذ مساراً معيناً، بينما لا تزعم الدراسة المستقبلية ذلك. ضوابط مصداقية الدراسات المستقبلية

في عام 2015 قام فيليب تيتلوك (Philip Tetlock) مع مجموعة من الباحثين بجمع 150000 (مائة وخمسون ألف في قطاعات مختلفة سياسية وعلمية واقتصادية واجتماعية وبيئية...الخ، وكان عدد الباحثين الذين شاركوا في التنبؤات خلال عشر سنوات) هو 743 مشاركا، وغطت هذه التنبؤات199 مائة وتسعة وتسعين) حدثا دوليا(21). بعد ذلك تم إصدار ثلاث أوراق بحثية للنتائج تغطي الأولى الباحثين الأكثر دقة في نتائجهم، والثانية تحدد نسبة الدقة في النتائج كلها، ثم تحديد التقنيات أو المنهجية التي نتج منها أدق النتائج. أما أبرز النتائج فكانت على النحو التالي:

أ- أن خبراء الدراسات المستقبلية قلصوا أخطاء التنبؤ بنسبة 50% قياسا لتنبؤات المتخصصين في فروع علمية (اجتماعية أو تطبيقية) ولكن ليس لديهم خبرة في الدراسات المستقبلية.

ب- أن نسبة التنبؤ تتحسن تدريجيا، فلم يكن هناك أي سنة خلال العشر سنوات كان معدل التنبؤات الصحيحة فيها أقل من السنة التي سبقتها.

ت- أن الباحثين يراقبون أخطاء تنبؤاتهم ثم يحاولون معرفة سبب الخطأ ليتداركوه في التنبؤات اللاحقة، وقد أعطت هذه المسألة نتائج أدت لتراجع الخطأ بنسبة حوالي 25% (أي التعلم من الخطأ)

ث -التنبؤات التي يشارك فيها متخصصون من ميادين متعددة تجعل الدقة في التنبؤ أعلى من حيث تحديد زمن التنبؤ ومضمونه.

ج- انخراط الخبير في كل مرة مع مجموعة جديدة من الخبراء زاد من دقة تنبؤاته بنسبة 12.%

ح- كانت نسبة صحة النتائج أعلى في كل مرة للمنفتحين على كل الأفكار (وهم من تسميهم الدراسات المستقبلية الثعالب (Foxes) (قياسا للمنغلقين على فكرة واحدة (تسميهم الدراسات المستقبلية القنافذ(Hedgehogs) (21)

خ- التدرب على "المنطقية الاحتمالية (probabilistic reasoning) "من خلال دراسات الظواهر التاريخية السابقة والمشابهة لنفس الظاهرة موضوع التنبؤ يعطي نتائج أفضل كثيرا من الذي لا يتزود بهذه المعرفة، لأن دراسة عشر حالات تاريخية مماثلة يساعد على فهم "آليات حدوث وتطور الظاهرة "حيث يتم إدراك لماذا حدثت الظاهرة هنا بشكل مختلف عن حدوثها هناك وفهم دور الفترة التاريخية ودور التغيرات بين فترة وأخرى.

د- السرعة في الاستنتاج مسؤولة عن نسبة هامة من الأخطاء في التنبؤ.

ذ- أن الدقة في اختيار التقنية الأنسب من ناحية، وترتيب تطبيق التقنيات في كل ظاهرة من ناحية ثانية (أيهما أسبق مثلا المصفوفة أم الدولاب أو هل تسبق تقنية التدرج تقنية الإسقاط...الخ)، وثالثا إدخال تقنية السيجما (Sigma) في كل سيناريو، شكلت قواعد ضابطة لرفع سوية الدقة في التنبؤ بنسبة 24.%في إطار الدراسات الاستشرافية التي يصدرها مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي كل أربع سنوات بدءًا من عام 1996، صدر في ديسمبر/كانون الأول الماضي 2012 التقرير الخاص بالاتجاهات العالمية عام 2030 Global Trends 2030:Alternatives World National Intelligence Council، ليكمل سلسلة التقارير الثلاث الأخرى التي غطت حتى عام 2015 و2020 و2025.

وكان مجلس الاستخبارات الوطني قد تأسس عام 1979 ليكون نقطة وصل بين هيئات الاستخبارات الأميركية المختلفة والمؤسسات السياسية، ويضم في عمله سياسيين وأكاديميين وعاملين من القطاع الخاص.

يعتمد المجلس في تقاريره على مزيج من التقنيات المعتمدة في الدراسات المستقبلية، ورغم أن المجلس لا يشرح في تقاريره هذه التقنيات ولا يشير لها، لكن التعامل المستمر مع هذه التقنيات ييسر التعرف على هذه التقنيات، وهي على النحو التالي:

1. تحديد الاتجاهات الأعظم(Mega-trend) ؛ والتي تُعنى بالقسمات الرئيسية لبنية المجتمع الدولي السياسية والاقتصادية والعلمية والديموغرافية والتكنولوجية، ويعتمد في تحديد الاتجاهات على الاستقراء (Extrapolation) والإسقاط(Projection) ، وتحديد المؤشرات الفرعية لكل اتجاه ذات المسار الخطي (linear) أو غير الخطي (nonlinear).
2. تحديد المتغيرات الرئيسية الفاعلة والمؤثرة في تحديد المسارات التي تأخذها الاتجاهات الأعظم، ويتم تحديد المتغيرات من خلال عمليات عصف ذهني (مع خبراء من العاملين في المجلس أو من دول أخرى، بلغ عددها في تقرير 2030 حوالي عشرين دولة)، ومن خلال تطبيق مبسط لتقنية دلفي (Delphi Technique) التي تعني

تكييف نتائج التحليل بناء على تفاعل الخبراء المنتمين لميادين مختلفة (مثال: الخبير التكنولوجي يحدد نوعًا من التكنولوجيا الجديدة التي ستظهر في عام معين في مجال الطاقة، يأتي الخبير النفطي لتحديد أثر هذا التطور على مستويات الإنتاج، فيعدّل الخبير الاقتصادي توقعاته بخصوص الأسعار.. وهكذا.(23)

3. تشكيل نوع من مصفوفات التأثير المتبادل(Cross Impact Matrix) ، يتم من خلالها تحديد التأثير السلبي والإيجابي لتفاعل كل متغير (كما سنوضح) من المتغيرات الرئيسية مع كل اتجاه من الاتجاهات الأعظم.
4. بناء السيناريوهات (أو المشاهد) استنادًا لنتائج التفاعل المشار له في الفقرة "ج"، مع تأكيد معدّي التقرير على أنهم لا "يتنبأون"، بل يحددون مختلف الاحتمالات مع الإشارة للتطورات المحتملة (probable) والممكنة(Possible) ، ويشيرون إلى أنهم "يقدمون إطارًا للتفكير في الاحتمالات المختلفة."

ومن خلال تتبع للتقارير الأربعة التي أصدرها المجلس، نلاحظ الثبات تقريبًا على هذه المنهجية في ملامحها الرئيسية.

## المبحث الثالث

### 6. الاتجاهات كبرى للدراسات الاستشرافية

-1حدد التقرير أربعة اتجاهات عظمى على المستوى العالمي هي:

1. **تمكين الأفراد** :ويتمثل في تناقص نسبة الفقر في العالم مع تزايد في حجم الطبقة الوسطى وتحسن التحصيل العلمي لنسبة أكبر من سكان العالم، وينشأ عن ذلك اتساع قاعدة مستخدمي تكنولوجيا الاتصالات وتحسن في مستوى خدمات الرعاية الصحية.
2. **توزع القوة بين مراكز متعددة** :يميل التقرير باتجاه عدم وجود قوة دولية مهيمنة في النظام الدولي (عام 2030)، والأرجح أن يميل الوضع الدولي نحو نوع من التحالفات بين قوى مختلفة، تمهيدًا لنظام دولي متعدد الأقطاب.

3. **الديموغرافيا** :يرصد التقرير ملامح تراجع في معدلات النمو الاقتصادي في الدول التي تعاني من ظاهرة الشيخوخة، كما أن التكدس الحضري سيزداد ليكون 60% من سكان العالم يعيشون في المدن، كما يترافق مع ذلك تزايد في معدلات الهجرة على المستويين: الهجرات الداخلية (داخل نفس الدولة) وبين الدول أو القارات، لكن الهجرة ستكون لها آثار اقتصادية إيجابية من ناحية، ويقدّر التقرير أن كل زيادة بنسبة 3% من المهاجرين حتى عام 2025 ستزيد الناتج المحلي على المستوى العالمي بنسبة 0,6%، أي ما يعادل 368 مليار دولار، وهو ما يفوق نتائج رفع الحواجز أمام تدفق التجارة الحرة، ولكن الهجرة ستترك آثارًا سلبية مثل تزايد استغلال حقوق الإنسان لاسيما بحق المهاجرين.

ويحيل التقرير لدراسة، صادرة عن جامعة أكسفورد، ترجح أن يزيد عدد العمال في دول العالم النامية بحوالي مليار عامل خلال العقود القادمة.

4. **الموارد الحيوية (الماء والغذاء والطاقة)** :سيعرف العالم تزايدًا في الطلب على هذه الموارد بسبب زيادة السكان من ناحية وزيادة حجم الطبقة الوسطى من ناحية ثانية، كما أن الترابط بين هذه الموارد الثلاث سيؤثر على وفرتها

وقدحدّد التقرير ستة متغيرات اعتبرها الأكثر تأثيرًا على حركية الاتجاهات الأعظم(25)، وهي:

1. **الاقتصاد المعولم** :ويناقش التقرير احتمالين: الأول: أن تزداد الفجوة بين القوى الاقتصادية إلى الحد الذي قد يقود لانهيار اقتصادي على المستوى العالمي. الثاني: أن يؤدي التعدد القطبي إلى تناغم أكبر بين القوى الاقتصادية باتجاه استقرار اقتصادي.

ويقدر التقرير حجم الاقتصاد العالمي عام 2030 بحوالي 132 تريليون دولار، غير أن الظاهرة اللافتة للنظر في تطور الاقتصاد العالمي هي الفترة التي تستغرقها الدول الكبرى لمضاعفة الدخل، فقد استغرقت بريطانيا 155 سنة، بينما ألمانيا 60 سنة

وأميركا 30 سنة، أما الصين فاستغرقت 15 سنة؛ مما يعني تسارع قدرة الدول الكبرى الصاعدة على تقليص الفترة الزمنية لمضاعفة الدخل.

2. **الحاكمية على المستوى العالمي** :ويركز هذا المتغير على نقطة محددة يوليها التقرير أهمية بالغة، وهي التفاوت بين إيقاع التغير والقدرة على التكيف مع هذا التغير المتسارع، وسيرتبط الاستقرار الدولي بمدى قدرة الوحدات على التوفيق بين إيقاعي التغير والتكيف.
3. **طبيعة الصراعات** (بين الدول، وداخل الدول :(يبحث التقرير في هذا الجانب مدى تأثير التغير في مراكز القوى الدولية، وتسارع هذا التغير، على النزاعات بين الدول من ناحية والنزاعات داخل الدول (الحروب الأهلية).
4. **انتشار أو امتداد النزاعات الإقليمية إلى مناطق أخرى** :يطرح التقرير احتمال امتداد النزاعات الإقليمية بخاصة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا إلى مناطق أخرى، مما يزيد من احتمالات عدم الاستقرار الدولي.
5. **التكنولوجيات الجديدة** :يناقش التقرير مدى قدرة التكنولوجيا على حل مشكلات العالم، مثل الزيادة السكانية والتكدس الحضري وتغيرات المناخ من خلال زيادة الإنتاج. ويحدد التقرير أهم اتجاهات التطور التكنولوجي، لاسيما في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاختراعات الجديدة والأتمتة(Automation) ، والتكنولوجيا التي تساعد على تأمين أو تطوير الموارد الحيوية (الماء والغذاء والطاقة)، وتكنولوجيا القطاع الصحي التي تقود لزيادة معدل العمر بخاصة.

ويوظف التقرير ما تسميه الدراسات المستقبلية بالمنحنى السوقي (Logistic Curve)، وهو ما يتضح في عرضه لتسارع انتشار التكنولوجيات الجديدة، فمثلاً استغرق انتشار الكهرباء 46 سنة، التليفون 35 سنة، الراديو 30 سنة، التليفزيون الملون 18 سنة، الخلوي 13 سنة، الإنترنت 7 سنوات، مما يعني تقلص الفترة بين ظهور المنتج وبين انتشاره، مما يعني تسارع إيقاع التغير في الوقت الذي لا تتسارع فيه قدرات التكيف مع المنتج الجديد وآثاره السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية بنفس الوتيرة.

6. **دور الولايات المتحدة على المستوى العالمي** :يستعرض التقرير احتمالات تعاون الولايات المتحدة مع القوى الأخرى لإعادة تشكيل النظام الدولي ببنية جديدة، ويركز التقرير على احتمال تعاون الولايات المتحدة مع الصين، الأمر الذي يتيح المجال لتعاون دولي أوسع، لاسيما أن الصين ستلحق بالولايات المتحدة اقتصاديًا بين العامين 2022 (الاحتمال الأول) أو عام 2030 (الاحتمال الثاني)

ويرجح التقرير في أحد البدائل أن تلقى الولايات المتحدة من حيث موقعها الدولي نفس مصير بريطانيا في القرن التاسع عشر، ويعتقد التقرير أن التغير في مواقع الدول في سلم القوى هو نتيجة لتغير في "طبيعة القوة"، وستبقى الولايات المتحدة هي الأولى في مجال القوة الناعمة، ومن الصعوبة أن تنافسها الصين في هذا المجال، كما أن الولايات المتحدة ستجد صعوبة في استمرار الإنفاق الدفاعي بنفس الوتيرة خلال الفترات السابقة، لكنها ستبقى هي الأولى رغم أن الفارق بينها وبين الدول الكبرى الأخرى سيتقلص.

ويرصد التقرير تراجعًا في مستوى التعليم في الولايات المتحدة؛ مما يعزز انتهاء القطبية الأحادية.

وطبقًا لأحد عشر مؤشرًا وضعها التقرير ستكون القوى الدولية الكبرى في العالم هي: الولايات المتحدة، الصين، الهند، اليابان، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، روسيا.(26)

3-ينتهي التفاعل بين الاتجاهات والمتغيرات (4 اتجاهات مع 6 متغيرات) إلى سيناريوهات أربعة، هي:

1. **عالم تزداد فيه النزاعات العالمية** :يرى التقرير أن تراجع دور ومكانة الولايات المتحدة سيؤدي لنوع من الفراغ الذي يتيح المجال لمزيد من عدم الاستقرار بخاصة في آسيا والشرق الأوسط، وسيتعزز التراجع الأميركي بتراجع مكانة الدولار. كما أن امتلاك إيران لسلاح نووي سيزيد من مساحة عدم الاستقرار الدولي، ناهيك عن أن تزايد انتشار التسلح النووي قد يزيد من احتمالات استخدامه.

ويستبعد التقرير حدوث نزاعات مسلحة بين القوى الكبرى، كما أن النزاعات الآسيوية ستعرف تعاونًا صينيًا–أميركيًا لضبط الأوضاع الآسيوية، لكن ذلك مرهون بـ"دمقرطة" الصين. ويرجح التقرير تزايد التفاعل بين الدول والمنظمات والهيئات (ما دون الدولة وما فوقها).

ويتناول التقرير البعد الأيديولوجي في العلاقات الدولية، ويميل لترجيح تنامي دور الدِّين بمقدار فشل الدول في تأدية وظائفها، كما أن النزعة القومية ستزداد نتيجة تزايد تداخل المجتمعات مع بعضها.

ويحدد التقرير الدول المرشحة لوقوع 80% من الحروب الأهلية بأنها الدول "ذات الأغلبية الشابة من السكان"، لكن عدد هذه الدول سيتراجع عام 2030 بنسبة 50.%

ويرجح التقرير أن المياه ستكون ضمن أهم العوامل حتى عام 2030 في تأجيج الحروب الدولية والداخلية.

2. عالم يميل نحو توازن جديد على المستوى العالمي مصحوبًا بتطور سياسي واجتماعي واقتصادي وتقني :ويميل التقرير نحو تنامي القوة الآسيوية والذي سيتمثل في تفوق آسيا على كل من أوروبا والولايات المتحدة في مقياس القوة، معبَّرًا عنه بحجم الناتج المحلي وعدد السكان وحجم الإنفاق العسكري ونسبة الاستثمار في مجال التكنولوجيا. ويرشح التقرير مواصلة عدد من الدول في العالم النامي في تحسين مواقعها، مثل الهند والبرازيل وكولومبيا ومصر وإندونيسيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا وتركيا، في الوقت الذي سيستمر تراجع كل من أوروبا وروسيا واليابان؛ ففي الحين الذي يبلغ فيه نصيب أوروبا والولايات المتحدة واليابان من إجمالي الناتج العالمي نحو 56% حاليًا، فإنه مع عام 2030 سيتراجع هذا النصيب إلى 50.%(27)

ويرجح التقرير استمرار التوجه نحو الديمقراطية في العالم مع استثنائين، هما:

الصين أولاً :بسبب أن معدل الدخل فيها لن يصل للمستوى الذي يولّد تيارات ديمقراطية كافية، لكن التحسن التدريجي سيعزز جانبين في الصين، هما: الديمقراطية

النسبية من ناحية والنزعة القومية من ناحية ثانية .إيران ثانيًا :بسبب النخبة الدينية، لكن تخليها عن البرنامج النووي سيحسن من مكانتها بخاصة إذا ترافق مع تنامي الضغط الداخلي للبرلة النظام السياسي وتحسن فرص السلام في الشرق الأوسط. لكن أكثر الدول التي ستبقى أقل دمقرطة هي دول الخليج.(28)

3. عالم تزداد فيه فروق الدخل بين الدول من ناحية وبين الطبقات داخل الدول :واستنادًا لمؤشر غيني (Gini Index) الذي يقيس مستويات الفروق في الدخل بين الطبقات، يشير التقرير إلى أن هذا التباين سيزداد على مستويين بين الدول وداخلها، مما يفتح المجال لاضطرابات واسعة في وقت لن تلعب فيه الولايات المتحدة دور "شرطي" العالم.

وستلعب بعض العوامل دورًا في تعزيز هذا التباين مثل تزايد عدد سكان العالم (سيبلغ 8,3 مليار نسمة، ثم التكدس الحضري والذي ستكون إفريقيا هي صاحبة النسبة الأعلى في تزايده (يزداد عدد سكان المدن سنويًا بمعدل 65 مليون نسمة)، إلى جانب الزيادة في الطلب على الماء (40%) والغذاء (35%) والطاقة (50%)، ثم اتساع مساحات الجفاف لاسيما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويستبعد التقرير أن تتمكن الدول الصناعية من العودة لمستويات النمو الاقتصادي التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل أزمة 2008، ويعتقد التقرير أن آثار الأزمة سيمتد لمدة عشر سنوات أي حتى عام 2018، كما يستبعد التقرير أن يعود اليورو للاستقرار في فترة قريبة، كما أن النمو الاقتصادي في الصين سيعرف تباطؤًا يبدأ مع 2020.

ويرجح التقرير احتمال تراجع واردات الولايات المتحدة من الطاقة، ويترافق مع ذلك ضعف في نفوذ منظمة الأوبك على الأسعار مما يؤثر سلبيًا على الدول المصدرة للنفط.

أما المنظمات الدولية الاقتصادية ومعها مجلس الأمن الدولي، فستتأثر فاعليتها بالتعدد القطبي الذي يرجحه التقرير، بمعنى أنها ستكون أقل تبعية للولايات المتحدة.

4. تزايد الأطراف الفاعلة غير الدول :(non state actors) يميل التقرير لترجيح تزايد دور المنظمات والهيئات، وغيرها من الكيانات (دون الدولة أو فوق الدولة)، في مواجهة الأزمات الدولية.

غير أن التقرير يؤكد على فكرة تكررت في الكتابات الغربية منذ زمن وهي احتمال تطور أنماط أسلحة لتكون أكثر دقة وتمتلكها تنظيمات "إرهابية"، وهو ما يفتح المجال لعمل هذه التنظيمات في قطاعات أخرى مثل الإرهاب الإلكتروني والبيولوجي. غير أن التقرير يرجح تراجع ما يسميه "الإرهاب الإسلامي" في حدود عام 2030 لكنه "لن ينتهي."(29)

يشير التقرير في فقرات متفرقة للدول العربية، وتتمثل أبرز هذه الإشارات في التالي:

1. تراجع مداخيل الدول العربية المصدرة للنفط، وقد تحدث بعض الاضطرابات في بعض منها، مثل السعودية (مما سيخلق فوضى اقتصادية) والبحرين، لكن دول الخليج لن تعرف ثورات كما حدث خلال الربيع العربي حتى عام 2030.
2. من الدول العربية التي ستكون ضمن الدول الفاشلة عام 2030 كل من اليمن والصومال.
3. هناك دول عربية ستبقى فيها نسبة الشباب عالية حتى عام 2030 هي الأردن وفلسطين واليمن.
4. لن يتمكن الشرق الأوسط من إيجاد تعاون إقليمي يمكّنه من معالجة القضايا الأمنية حتى عام 2030، وسيعتمد مستقبل الشرق الأوسط على عدد من المحددات مثل طبيعة التوجهات للحركات الإسلامية، ومدى ضعف الحكومات، وتنامي النزاعات الإثنية، وامتلاك إيران لسلاح نووي، ومدى انخراط الإقليم في العولمة، وكيفية تسوية النزاع العربي–الإسرائيلي، ويرى التقرير أنه رغم تضاؤل عوامل التسوية في القضية الفلسطينية إلا أن من المرجح قيام دولة فلسطينية في حدود عام 1967 (إلى حد ما)
5. احتمال تنامي حركة إسلامية متطرفة في مصر.
6. أحد السيناريوهات بالنسبة لسوريا والعراق هو التفتت على أساس طائفي أو عرقي.

- **توقعات متفاوتة**

لم تظهر تباينات ذات معنى من الناحية المنهجية بين التقارير كلها، كما أن بعض التوقعات ظهرت في التقارير السابقة لم يُشَر لها في التقرير الحالي مثل حصول الدول المجاورة لإيران على ضمانات من الدول الكبرى لمواجهة البرنامج النووي الإيراني، أو تحديد مستقبل منظمة شنغهاي (تقرير 2025)، أو احتمال مواجهة صينية–هندية (2025)

ونلاحظ حيرة التقارير في مستقبل الولايات المتحدة، ففي تقرير 2020 هناك ميل لاستمرار الهيمنة الأميركية، لكن التقارير اللاحقة تميل تدريجيًا نحو التراجع عن هذا التوقع باتجاه تراجع مكانة الولايات المتحدة.

كذلك تبدو التباينات بين التقارير في موضوع النفط، فمرة تبدو احتمالات التوازن بين العرض والطلب في مجال النفط (تقرير 2020)، وتزايد دور التكنولوجيا في تزايد نسبة الوقود الحيوي (تقرير 2025)، ثم تراجع مكانة النفط (تقرير 2030).

ورغم توقع تقرير 2025 توحد كوريا، لم يقدم التقرير لعام 2030 ما يعزز ذلك. كما يشير التقرير لعام 2025 إلى ما يسميه ظاهرة "الإقليمية الجديدة" والتي ستلعب دورًا في مستقبل العلاقات الدولية إلى جانب تنامي الشبكات الدولية بين المنظمات والدول في هذا الدور.

ويلاحَظ أن استمرار العولمة وتراجع دور الدولار وتراجع المكانة الأوروبية، تمثل قواسم مشتركة بين التقارير السابقة والتقرير الأخير حسب الاستاذ وليد عبد الحي – خبير في الدراسات المستقبلية والعلاقات الدولية.

لعل السمة الأكثر بروزًا في أدبيات العلاقات الدولية الأميركية خلال العقود الثلاثة الماضية تتجلى في "القلق على مستقبل المكانة الأميركية في بنية النظام الدولي"، وبمقدار ما عزز سقوط الاتحاد السوفيتي من نزعة الزهو الأميركي كما تبدت في "نهاية التاريخ" لفوكوياما، فإنه أيقظ قلقًا كامنًا على مستقبل الولايات المتحدة كان قد قرع بول كينيدي أجراسه الأولى في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي وقبل الإعلان الرسمي عن سقوط الاتحاد السوفيتي ببضع سنين.(30)

وإذا كان الاتجاه الغالب على الأدبيات الأميركية ذا نزعة تشاؤمية توحي باحتمال التراجع الأميركي مع تباين في إيقاع هذا التسارع من كاتب لآخر، فإن كتاب جوزيف ناي "مستقبل القوة" يقف في الطرف المقابل متشككًا في صحة النزعة التشاؤمية تلك، ويسعى لنزع صفة الحتمية عن التراجع الأميركي، لكنه يشترط لذلك إعادة النظر في مفهوم "القوة" بما يتناسب والسياق التطوري لبنية المجتمع الدولي.

ومعلوم أن مفهوم القوة ثابت في المنظومة المعرفية الأميركية في تجلياتها المختلفة وبخاصة السياسية؛ وهو ما يعني أن كتاب جوزيف ناي يمس القيمة العليا في المنظومة القيمية السياسية الأميركية والتي هي نتيجة "للثقافة السياسية والمؤسسات السياسية الأميركية"، كما يقول، لكن مساهمته الأبرز هي في النقد الشديد للنظرية الواقعية والدعوة لفهم جديد للقوة من ناحيتين: أنماط القوة (وهو الجزء الأول من الكتاب ويركز فيه على القوة الاقتصادية والعسكرية)، وتوزع القوة وانتقالها (وهو الجزء الثاني من كتابه ويتناول فيه نمطين من القوة، هما: القوة الناعمة (soft power) والقوة الكَيِّسَة (smart power) التي تجمع بين القوة الخشنة والناعمة، ليخلص في نهاية الدراسة لمناقشة موضوع "التراجع الأميركي" واحتمالاته.

تشير القراءة الدقيقة لهذه الدراسة إلى أن لها هدفين :

1. معرفيًا :ينصب بشكل أساسي على نقد أطروحة بول كينيدي عن صعود وهبوط القوى العظمى، وتحديدًا فكرته عن "التمدد الزائد (overstretch) "من ناحية، ونقد مناهج الإسقاط (projection) في الدراسات المستقبلية لاسيما المستندة لفترات زمنية قصيرة من ناحية أخرى. ويرى أن هذه المناهج هي الأكثر اعتمادًا من قبل الدراسات التي تتنبأ بتراجع الولايات المتحدة.(31)
2. سياسيًا :يتمثل في وضع رؤية جديدة للاستراتيجية الأمثل للولايات المتحدة لتجنب الدخول في دورة "الصعود والهبوط" التي تظلل الأدبيات السياسية الأميركية المعاصرة .

- **التغيرات التي تطرأ على القوة**

بعد أن يناقش مشكلة قياس القوة، وكيف أن مقومات القوة تبدلت عبر التاريخ (في القرن السادس عشر تبوأت إسبانيا مكانتها عبر السيطرة على المستعمرات وتكديس الذهب)، في القرن السابع عشر (اعتمدت هولندا على عنصري التجارة والمال)، أما في القرن الثامن عشر (فلعب عامل عدد السكان والقوة العسكرية الدور الأهم في المكانة الفرنسية)، بينما في القرن التاسع عشر (اعتمدت بريطانيا على نتائج الثورة الصناعية والقوة البحرية)، إلى أن وصلنا إلى المجتمع الحالي والذي تمثل "المعلوماتية" أحد متغيرات القوة المركزية فيه.

ذلك يعني من وجهة نظر "جوزيف ناي" أن المتغيرات التي تشكّل القوة تتغير من مرحلة تاريخية لأخرى، كما ترافق مع هذه المسألة عناصر جديدة لابد من أخذها في الاعتبار:

1. ظهور أطراف جديدة غير الدول على المسرح الدولي (المنظمات الإرهابية، الشركات متعددة الجنسية، منظمات الجريمة المنظمة، المنظمات غير الحكومية.. إلخ). وهنا لابد من التنبه لبعض المظاهر بهذا الصدد:

- أن عدد الأطراف الجدد من غير الدول في تزايد مستمر .
- عبور نشاطات هذه الأطراف للحدود مما جعل التفاعلات الدولية أكثر تعقيدًا؛ فعلى سبيل المثال، فإن ثلثي دخل شركة IBM يأتيان من خارج الولايات المتحدة، كما أن ربع موظفيها (من مجموع 400 ألف) موظف موجودون في الولايات المتحدة.
- انخفاض تكلفة التواصل بين فروع هذه المنظمات، بل أصبح الأفراد جزءًا من هذه التعقيدات، فعدد مستخدمي الإنترنت تجاوز المليار نسمة.
- موت المسافة: فلم يعد للمسافة معنى؛ إذ يمكن التواصل من أية نقطة في العالم مع أية نقطة أخرى أو مع نقاط كثيرة في نفس الوقت وعلى مسافات مختلفة، وهو أمر تستثمره هذه الأطراف الجديدة على غرار ما تفعل "القاعدة" مثلاً.
- أفرزت هذه الأطراف أنماطًا جديدة من المشكلات والمنازعات؛ فقد ساهمت هذه التنظيمات في خصخصة الحرب (وأصبحت تساهم في التدريب والتجنيد والحوار.. إلخ)، وبرزت مشكلات الحروب الفضائية التي تمثل الفيروسات أحد أشكالها والتي تسبب أحدها (فيروس الحب) بخسائر وصلت إلى حوالي 15 مليار دولار، كما أن

جماعات الجريمة المنظمة كلفت من خلال انتهاكها للملكية الفكرية وسرقة البيانات حوالي تريليون دولار في عام 2008، كما أن شبكات التجسس الإلكتروني اقتحمت 1295 حاسوبًا في 103 دول منها 30% "أهداف" حكومية مهمة. غير أن ذلك كله لا يعني أن مفهوم السيادة قد انتهى أو أن ذلك إيذان "بانتهاء الدولة القومية" كما اعتقد كينيش أوهمي(Kenichi Ohmae) ، لكن الضرورة تقتضي أن تتعايش الدولة المعاصرة مع هذه الأنماط الجديدة من الأطراف والتفاعلات.(31)

- أن هذه القوى الجديدة تزودت بفعل آليات العولمة والثورة المعلوماتية بعناصر قوة جديدة.
- انتشار القوة وتوزعها؛ وهو أمر أهم من انتقال القوة من دولة لأخرى؛ فالقطاعات التي لا تسيطر عليها الدول في ازدياد مطرد.
- ضرورة التحول عن اعتبار حجم الناتج المحلي (GDP) هو المقياس الأمثل للقوة؛ لأنه يُغفل عناصر القوة الأخرى والتي تتجلى في القوة الناعمة والقوة الكيسة.
- أن الميل للحروب واستخدام القوة العسكرية "بين الدول" يتراجع، بينما "داخل الدول" ما زال متواصلاً.

ويميز "ناي" بين القوة الناعمة والقوة الكيسة؛ إذ تعني الأولى مجموع أدوات "الإقناع والجذب"، والتي تتم من خلال السمعة الدولية، السلطة المعنوية والأخلاقية، الوزن الدبلوماسي، القدرة الإقناعية، الجاذبية الثقافية، المصداقية الاستراتيجية، الشرعية، بينما تمثل الثانية القوة الناتجة عن الجمع بين أدوات القوة الناعمة وأدوات القوة الخشنة لبناء استراتيجية تتناسب مع تغير الظروف والسياقات.

ويؤكد "ناي" على مفهوم وأهمية الشرعية كسند للعمل القتالي، وتتجسد الشرعية من خلال عدالة القضية التي تقاتل من أجلها، وتناسب القوة والتمييز في استخدامها، وتقديم الموضوع من خلال وسائل الإعلام والمناورات السياسية والعرض في الأمم المتحدة... إلخ، وتتضح هذه المسألة في الحرب على العراق 2003؛ إذ ظهرت كفاءة القوة العسكرية الأميركية ولكنها بدون شرعية لعدم الحصول على تفويض من مجلس الأمن، كما قدّم نموذج سجن أبو غريب نموذجًا لإضعاف الشرعية.

ويتساءل "ناي" عن كيفية توظيف القوة الخشنة لتتحول إلى "قوة ناعمة"، ويرى أن ذلك ممكن من خلال:

1. عبر الحرب ولكن باستخدام سياق شرعي لهذه الحرب.
2. الدبلوماسية القهرية والتي تتمثل في التهديد باستخدام القوة.
3. تقديم الحماية للحلفاء "ولآخرين" (لاتفيا، اليابان، السعودية.. إلخ)
4. المشاركة في علميات حفظ السلام.
5. التدريب والمساعدات الإنسانية في الكوارث ومواجهة القرصنة.

ويرى أن القوة العسكرية سيبقى لها دورها في القرن الحادي والعشرين ولكن "بجدوى أقل" مما كانت عليه في القرون الماضية.(32)

وينظر "ناي" إلى القوة الناعمة على أنها مفهوم "وصفي (descriptive) "لا معياري (normative)، كما لا يراها شكلاً من المثالية أو الليبرالية، لكن المشكلة فيها تكمن في كيفية دمج القوة الناعمة في استراتيجية الدولة، لاسيما أنها تعتمد على "الجذب لا الدفع."

أما مصادر القوة الناعمة فهي ثقافة المجتمع (البعد الجاذب من هذه الثقافة)، والقيم السياسية (المقبولة داخليًا وخارجيًا)، والسياسة الخارجية (بمقدار شرعيتها)، ثم الموارد الاقتصادية والموارد العسكرية (من خلال قنوات التعاون والتدريب أو التوظيف في أغراض إنسانية كالكوارث الطبيعية وغيرها. ويقدم "ناي" نماذج للقوة الناعمة لتوضيح فكرته فيشير إلى:

1. كان في الفترة ما بين 1978–2008 ما مجموعه 1,4 مليون طالب صيني درسوا في الخارج، وفي عام 2009 كان هناك 220 ألف طالب أجنبي يدرسون في الصين التي تسعى ليصل العدد إلى نصف مليون في 2020، كما فتحت بضعة مئات من المراكز الثقافية الصينية في العالم، وقد أنفقت الصين خلال عام 2009–2010 حوالي 8,9 مليار دولار "لأعمال دعائية خارجية."(33)

2. تشارك الصين في أعمال حفظ السلام، وانضمت لمنظمة التجارة العالمية، رغم ذلك ما زال دور القوة الناعمة الصينية يعطي نتائج متواضعة في كثير من الأحيان، كما تشير إلى ذلك استطلاعات الرأي العام الدولي.
3. وتتحقق القوة الناعمة بطرق مباشرة (الإقناع والدبلوماسية والكاريزما للقيادات.. إلخ) أو غير مباشرة (بخلق البيئة المساعدة على الإقناع والجذب).
4. هناك حاليًا 46 رئيس حكومة في العالم من خريجي الجامعات الأميركية، وهناك حوالي 750 ألف طالب أجنبي يأتون للولايات المتحدة كل عام.

ويرى "ناي" أن جدوى القوة الناعمة مرهون بالمصداقية في الإعلام لاسيما في ظل كثرة وتنوع هذه الوسائل وتنافسها المحموم بشكل يفرض على المتلقي البحث عن الأكثر مصداقية، وكلما كان عهد المتلقي بمصداقية الأداة الإعلامية أطول كان ذلك في مصلحة القوة الناعمة.

يرد "ناي"أنه على التيار الذي يميل للاعتقاد بتراجع الولايات المتحدة مثل مجلس المخابرات الوطني الأميركي الذي توقع انتهاء الهيمنة الأميركية عام 2025، والرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيديف الذي اعتبر أزمة 2008 المالية إشارة لانتهاء المكانة الأميركية، وزعيم المعارضة الكندية ميشيل إغناتيف الذي دعا كندا للتطلع نحو "خارج الولايات المتحدة" لأن ساعة الهيمنة الأميركية يجب ان تتوقف.

ويشير "ناي" إلى أننا بحاجة إلى "سردية (narrative) أكثر دقة من صعود وهبوط القوى العظمى"، ويرى هذه السردية الجديدة في أن القوة العسكرية لا تزال ولفترة قادمة بيد أميركا، كما أن القوة الاقتصادية متعددة الأقطاب وليست بيد قوة واحدة، ناهيك عن أن التفاعلات في المجتمع الدولي أصابها تحول مهم يتمثل في العلاقات العابرة للقوميات التي تقودها وحدات "غير الدولة"؛ مما خلق مستويين من التفاعل، أحدهما بين الدول والآخر حراك بين الدول

و"غير الدول"، وعليه فإن الولايات المتحدة لا تستطيع دون التعاون مع غيرها من الدول مواجهة التغيرات العميقة التي تحدثها التحولات الجديدة لاسيما في ميدان المعلوماتية والعولمة.

غير أن الفكرة المركزية في "سردية" ناي هي التحول في معنى القوة وتوظيفها أو إدارتها، ويرى أن للقوة أبعادًا ثلاثة، هي :

1. "دفع الآخرين للقيام بما لا يرغبون في القيام به."
2. "جعل الآخرين يضعون أولوياتهم وتفضيلاتهم طبقًا لما تريد ."
3. "القدرة على خلق وتشكيل إدراك وعقائد الآخرين دون إدراك منهم أنك تفعل بهم ذلك."

ولا يجادل "ناي" في أن وجود الموارد أمر مهم، لكنه يرى أن جدواه محدودة إن لم تسانده قوة ناعمة (الإقناع والجذب) من ناحية، والتوفيق بين "التمدد الزائد (overstretch )"على المستوى الدولي، وبين "نقص الكفاية (underreach) "في تعبئة الموارد المحلية، والتي من ضمنها القوة الناعمة.

وفي إطار تحليله لبنية المجتمعات المعاصرة، يصنف المجتمعات إلى:

1. المجتمعات ما بعد الصناعية :حيث لم تعد الحرب وسيلة للعلاقة بين هذا النمط من المجتمعات، وهي تتفاعل ضمن شبكة علاقات اعتماد متبادل معقدة، (مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي). وهي ترى أن الحرب مكلفة، كما أن القوة كانت موجهة سابقًا نحو الجيوش ولكنها الآن موجهة نحو المجتمعات مما يقتضي التحول في إدارتها، فاكتساب عقول وقلوب المجتمع الذي تهاجمه أصبح جزءًا من الاستراتيجية.
2. المجتمعات الصناعية :مثل الصين والهند، وهذه ما زالت الحرب أداة "محتملة" من أدوات التفاعل بينها ومع الآخرين.
3. المجتمعات ما قبل الصناعية :ونموذج التفاعل بين مجتمعات هذا النمط هو نموذج النظرية الواقعية التقليدية (مثل إفريقيا والشرق الأوسط).

ويولي "ناي" القوة الاقتصادية أهمية واضحة، ولا يرى أن أحد التحولات في المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين هي التحول من "الجيوسياسي" إلى "الجيواقتصادي" كما يعتقد الكثيرون نظرًا لصعوبة التحكم في السوق وتزايد عدد اللاعبين في العملية الاقتصادية من دول ومنظمات اقتصادية خاصة ومنظمات هجينة تضم الدول وغيرها، وتتمثل مقومات القوة الاقتصادية لديه في (السوق، الدخل الفردي، الناتج المحلي من حيث الحجم والنوعية.. إلخ)؛ وهذه قابلة لأن تتحول إلى قوة عسكرية.(33)

أما الجزء الثاني من دراسة "ناي" فينصب على انتشار أو توزيع القوة وبروز تأثيرات الفضاء الإلكتروني، ويقدم نماذج على ذلك، مثل: تعطيل إسرائيل للدفاعات السورية قبل ضرب ما قيل: إنه مفاعل نووي عام 2007، أو مثال المشكلات بين شركة غوغل والصين في مجال حقوق الإنسان والملكية الفكرية والرقابة... إلخ.

ويناقش التعقيدات في نطاق هذا النمط من القوة الناعمة؛ فالعلاقة مثلاً بين الدولة وموضوع الحريات من خلال الفضاء الإلكتروني أصبح نطاقًا تصعب السيطرة عليه، فكيف يمكن – على سبيل المثال– التمييز بين الهدف العسكري والهدف المدني في الفضاء الإلكتروني، بل كيف يمكن الفصل بينهما نظرًا للتداخل في شبكة الإنترنت، بل كيف يمكن تحديد المسؤول عن الجريمة الإلكترونية التي تقع ضمن حدود الدولة، فهل المسؤول هو الدول أم منظمة معينة أم فرد ما... إلخ؟

وللتدليل على تعقيدات هذا الجانب، يشير الكاتب إلى أن الصين وروسيا رفضتا التوقيع على ميثاق المجلس الأوربي الخاص بجرائم الفضاء الإلكتروني، كما يشير إلى مناقشات الجمعية العامة عام 2000 التي كشفت التباين بين الولايات المتحدة وروسيا حول ضبط الجريمة والمسؤولية في الفضاء الإلكتروني؛ فعلى سبيل المثال ترى الولايات المتحدة أن التويتر (twitter)واليوتيوب ((youtube أداة للتحرر، بينما تراهما روسيا أو إيران أدوات للهجوم والتجسس، مؤكدًا أن التجسس عبر الإنترنت سيستمر ما لم تتخذ الدول سياسات تعاون جديدة، ويرى أنه مثلما تم تطوير التعاون في مجال "السلاح النووي" يمكن التعاون في المجال الإلكتروني، وهو ما يتم الآن في خطواته الأولى.

لا يقف "ناي" ضمن فريق المتشككين في المكانة الأميركية مستقبلاً؛ فهو أميل إلى أنها ستبقى الأقوى ولكن دون أن تكون المهيمنة، ويناقش الآراء التي ترى احتمال التصادم الأميركي–الصيني، في ظل نظرية الهيمنة، رغم أنه يرى أن مفهوم الهيمنة أضحى موضع نقاش، فقد انتشرت الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية بشكل سريع ومؤثر رغم هيمنة الولايات المتحدة في تلك الفترة.

وبعد مقارنة للتراجع البريطاني مع احتمالات تراجع الولايات المتحدة، فإنه لا يجد شبهًا كبيرًا بينهما، وهو يرى أن التراجع الأميركي له طابع سيكولوجي "أكثر منه تحولاً في مصادر القوة"، ولا يوافق ناي على بناء تنبؤات طويلة المدى في هذا المجال استنادًا لآجال قصيرة على غرار تنبؤات منتدى دافوس بعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة(34).

ويواصل توظيف منهج المقارنة من خلال المقارنة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي؛ فرغم القوة الاقتصادية الأوربية إلا أنه يرى أن أوربا لا تزال غير ناضجة في مستوى التكامل أو بلوغ الوحدة، إضافة للأعباء التي تركتها عملية النهوض بأوربا الشرقية، والمشكلات الديمغرافية (سيكون عدد سكان أوربا عام 2060 معادلاً فقط لـ 6% من سكان العالم، وسيكون ثلثهم فوق 65 سنة)، ويعتقد أن أوربا قد تكون قوة موازية للولايات المتحدة إذا حلت مشكلاتها الداخلية السابقة، لكن التنافس بين الطرفين الأميركي والأوربي سيبقى في نطاق السيطرة نظرًا للترابط بين أميركا وأوربا في مجالات التجارة والبحث العلمي والتقارب السياسي والتشارك القيمي.

ينتقل "ناي" بعد ذلك للبحث في التأثير الياباني على المكانة الأميركية، ويشير هنا إلى تراجع معدلات النمو الياباني؛ ففي عام 1988 كان 8 من أكبر عشر شركات في العالم هي شركات يابانية، لكنها جميعًا فقدت هذه المكانة. كما أن اليابان لديها مشكلات ديمغرافية أيضًا، فهناك احتمال تراجع عدد سكان اليابان إلى مئة مليون عام 2050، ناهيك عن أن ثقافة اليابان معادية للهجرات.

رغم ذلك؛ فاليابان تعد من الدول المتقدمة في المستوى الصناعي، وصاحبة ثالث أكبر اقتصاد في العالم، بل إنها تتفوق على الولايات المتحدة في بعض الجوانب الصناعية.

ويتوجس "ناي" من أن المشكلة المستقبلية تتمثل في احتمال تحالف الصين مع اليابان؛ ففي عام 2006 كانت الشريك الأول للصين تجاريًا، لكن ذلك غير محتمل، ويرجح استمرار التحالف الأميركي–الياباني.

وينتقل "ناي" بعد ذلك لرصد مجموعة بريكس (BRICS) التي تضم روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، ويحدد مصادر قوة هذه المجموعة في ارتفاع نصيبها من الناتج العالمي من 16–22% من 2000–2008، وفي أنها تضم 42% من سكان العالم، و33% من النمو العالمي، و42% من الاحتياطي النقدي العالمي، لكنه يرى أن نقطة ضعف المجموعة تكمن في روسيا بينما تمثل الصين قلب المجموعة؛ فروسيا تعاني في تشخيصه من الفساد، وضعف المؤسسات، والتخلف العلمي قياسًا للقوى الأخرى، ومن المشكلات الديمغرافية، ناهيك عن الاعتماد على الموارد الطبيعية بخاصة النفط.

ويناقش الكاتب احتمالات التحالف الصيني–الروسي الذي يراه أمرًا مهمًا، لاسيما أن ما يجمعهما منذ معاهدة التعاون بينهما عام 2001 "هو استراتيجية معارضة القطبية الأحادية"، لكن ذلك ليس له أن يقضي على الخلافات بين الطرفين مثل:

1. تمركز عدد كبير من الصينيين على الحدود بين الدولتين، فهناك 120 مليون صيني مقابل 6 ملايين روسي على جانبي الحدود المشتركة.
2. قلق روسي من تطور القوة الصينية وما قد يترتب عليه من انعكاسات.
3. قلق صيني من الإعلان الروسي عام 2009 عن مبدأ الحق في الضربة الأولى بالسلاح النووي (خوفًا من تطور القوة التقليدية الصينية) بخاصة في شرق الصين.

وعند انتقاله للطرف الآخر في المجموعة وهو الهند، يرى أنها تعاني من عوامل ضعف لا تزال ثقيلة رغم النمو الذي حققته، كما أن احتمالات التحالف الصيني–الهندي تبدو ضعيفة.

أما البرازيل، فيرى أن لديها عناصر قوة لكنها تعاني العديد من المشكلات، لاسيما الفقر وتفاوت الطبقات.

وعند انتقاله للصين التي اعتبرها قلب المجموعة، أشار إلى أنها الأسرع تطورًا، لكنها تعاني من:

1. مشكلات ديمغرافية (بسبب سياسة الطفل الواحد)
2. فقر الريف: إذ إن عشرًا فقط من مجموع 31 مقاطعة صينية فيها معدل الدخل أكثر من المعدل العام للدخل الفردي.
3. هناك احتمالات لتلكؤ النمو الاقتصادي في فترات قريبة.
4. حتى لو تجاوزت الصين الناتج الأميركي فإن تركيب الاقتصاد الأميركي مختلف من حيث نوعيته.
5. يفتقد النظام السياسي الصيني الشرعية في منظور المجتمع المحلي والمجتمع الدولي.
6. تفوق الولايات المتحدة على الصين في السينما والجامعات والبحث العلمي.. إلخ.
7. معدل دخل الفرد سيبقى لصالح أميركا حتى بعد 2050.
8. يعد النفوذ الصيني الدولي محدودًا، أي أن قدرتها على توجيه الأحداث الاستراتيجية الدولية ما زال قاصرًا قياسًا للولايات المتحدة .
9. سيكون الإنفاق الدفاعي الصيني في عام 2025 مساويًا لـ 25% من الإنفاق الدفاعي الأميركي الحالي.

بناء على ذلك كله، يرى "ناي" أن الصين لن تتساوى في مجمل القوة مع الولايات المتحدة لكنها قد تكون تحديًا مهمًا لها.

ذلك يعني أن "ناي" يرى الولايات المتحدة في مكان الصدارة مستقبلاً، دون هيمنة، لكنه ينبه إلى أن مشكلة الولايات المتحدة ليست في نظرية التمدد الزائد، فالنفقات الدفاعية الأميركية رغم تزايدها، فإن نسبتها من الناتج المحلي تتراجع، لكن معضلة الولايات المتحدة هي في مشكلاتها "الداخلية" الثقافية والاقتصادية والمؤسسية؛ فهناك ضعف في المستوى التعليمي المدرسي، ولا تزال الفروق الطبقية طبقًا لمقياس جيني عالية، إضافة إلى فقر الأطفال، وتراجع معدلات الادخار، ومشكلة احتمال إغلاق باب الهجرة، وهو ما دفع إلى تراجع ثقة المواطن الأميركي في المؤسسات السياسية الأميركية، لكنه لا ينسى أن يذكّرنا بأن هناك

جوانب إيجابية بهذا الصدد (مثل التحسن في مجال الجريمة، وتراجع معدلات الطلاق، تزايد نسبة التسامح... إلخ). أما الهجرة، فكل 1% زيادة في الخريجين من المهاجرين تزيد من نسبة براءات الاختراع 6.%

- **التصور الاستيراتيجي للقوة**

تتمثل نهاية الدراسة في فصل اسماه "القوة الكيِّسة"، يحاول فيه أن يقدم تصورًا استراتيجيًا لتوظيف القوة الناعمة والخشنة؛، فالمشكلة في القرن الحادي والعشرين من وجهة نظره ليست هي "تعظيم القوة أو الحفاظ على الهيمنة بل إيجاد سبل لتوليف الموارد لبناء استراتيجيات ناجحة في سياق انتشار القوة وتنامي البقية من الدول" أي دمج القوة الخشنة والقوة الناعمة، ويرى أن تحقيق ذلك يستوجب:

1. وضوح الأهداف والعمل على دمج القيم والمصالح.
2. تقييم دقيق للموارد المتاحة ومدى تغير هذه الموارد مع تغير البيئة الدولية.
3. تحديد الأفضليات في الأهداف ومدى شرعيتها.
4. اختيار أشكال القوة التي يمكن اللجوء لها طبقًا للوضع القائم.
5. تقييم دقيق لاحتمالات النجاح.

وينتهي "ناي" إلى أن ما يدعو له لا يمثل نظرة واقعية أو ليبرالية بل هي مزيج منهما سماه الواقعية الليبرالية.(liberalrealism) (35)

أصاب "ناي" في التغير في مضمون القوة، وفي ضرورة عدم الفصل بين توظيف القوة والسياق، لكن مفهوم القوة الناعمة هو مفهوم يمت للممارسة الفعلية في كل الحضارات دون أن يفرد له "أدبيات خاصة" به، وهو يشير في ثنايا الدراسة ولو بشكل عابر وقابل للتأويل للنموذج الإسلامي وغيره.

كذلك فإن "ناي" عاب على أغلب من خالفه الرأي في المكانة المستقبلية للولايات المتحدة أنهم بنوا "إسقاطاتهم" استنادًا "لآجال زمنية قصيرة"، ورغم أن نظرية بول كينيدي امتدت

لقرون خمس، فإن "ناي" اتخذ موقفًا مخالفًا استنادًا لذات المنهجية القائمة على الإسقاط استنادًا للآجال القصيرة.

يبدو أن فكرة القوة الناعمة انبثقت من التأثيرات التي تركتها الصورة السلبية للسياسة الخارجية الأميركية في العقود القليلة الماضية، وقد ألمح الكاتب غير مرة إلى أن السياسة الخارجية الأميركية تفتقد في بعض ممارساتها "للشرعية"، ناهيك عن تركيز وسائل الاتصال المعاصرة على كل مثالب السلوك الأميركي على غرار نموذج "سجن أبو غريب وسجن غوانتنامو والحروب دون تفويض من الأمم المتحدة في أكثر من مكان في العالم لاسيما في الشرق الأوسط والبلقان."

والملاحظ أن الباحث كان أكثر جرأة في كشف "خلل" القوة الناعمة الأميركية، لكنه كان أكثر حذرًا عند تقديم بعض النماذج عن إسرائيل لاسيما في تبرير ضرب المواقع المدنية في لبنان وغزة.

ويبدو أن الكثير من تنبؤات "ناي" هي ذات طابع حدسي(intuitive) ، وبدت أقل صرامة في بنيتها العامة من دراسة بول كينيدي التي حاول الكاتب هدمها، لكن التنبيه إلى أهمية القوة الناعمة والقوة الكيسة تستحق أخذها بعين الاعتبار لكل من يضع استراتيجية لدولة كانت صغيرة أم كبيرة.

وكانت هذه قراءة شاملة لتصور جوزيف ناي لبنية النظام الدولي من خلال عنصر القوة، ويجمع المنشغلون بالدراسات المستقبلية على أنها اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة تشمل المعالم الرئيسية المجتمع أو المجتمعات عبر فترة عقدين أو أكثر، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الحاضر والماضي لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المج تمع أو المجتمعات، وقد سماها البعض نمط علمياً في التنبؤ يعتمد الحساب، أو أكد الجميع على أنها تخضع لشروط تنأى بها عن أن تكون عملاً خيالياً طوبوياً، لكن المتأمل في هذا التحديد للدراسات المستقبلية يلاحظ وجود حذر من اعتبارها علماً تجريبياً اختبارياً مع حرصها على اعتماد المنطق الاختباري، لأنها تتطلب في نهاية المطاف رؤية تتبلور، يكون للفطنة والحدس دور في بلورتها، وتقوم على

اعتماد النظرة الشاملة، وقد آثر (آلفين توفلر) "أن يصفها مؤخراً، بعد سنوات طويلة من الاشتغال فيها بأنها"فن وليست شكلا هندسي"(36)

وأمام تضارب المصطلحات والمفاهيم في هذا الحقل"كان علينا أن نبحث عن مسمى نستخدمه للتعبير عن هذه النظرة الأبعد مدى، والتي فضلنا لها كلمة (استشراف المستقبل) وسوف يعفينا هذا كثيراً من مشكلة الترجمة عن مصطلحات أجنبية تثير مشكلات عدم الاتفاق، أكثر مما تفيد به القارئ في استدلاله، وبهذا الشكل نحصر اهتمامنا في مدى زمني معين ومنهجية معينة.

ويتميز "منهج التحليل المستقبلي الاستشرافي"، وهو منهج مركب لا يسعى إلى تنبؤ

أو تخطيط، بل يقوم بإجراء مجموعة من التنبؤات المشروطة أو المشاهد التي تفترض الواقع تارة والمأمول فيه تارة أخرى، دون أن تنتهي إلى قرار بتحقيق أي من هذه الصور، فهذا أمر يدخل في حيز التخطيط، والقصد هو اطلاع القوى الفاعلة في المجتمع على متطلبات تحقيق إحدى الصور المأمول فيها.

ويشير (ريتشارد سلوتر) إلى أن عملية "الاستشراف تقع ضمن القابليات الفطرية لدماغ الإنسان، وإن كل فرد لديه القدرة على التفكير حول المستقبل وما إن يدرك الأفراد ذلك، حتى يبدأوا بغمر أنفسهم في مفاهيم وطرق وأساليب المستقبليات، قبل أن يبدأوا باستخدام المستقبليات أو طرق الاستشراف في أعمالهم، أما المواقع الدائمة في المؤسسة فيجب إنشاؤها لتشجيع استخدام الاستشراف في المؤسسة بحيث يصبح القاعدة في العمل الداخلي، وسيتم الوصول أخيراً إلى الاستشراف الاجتماعي وذلك عندما يكون هناك عدد كاف من المؤسسات تستخدم القدرة على الاستشراف(37).

# الفصل الثاني

## أهداف الدراسات الاستشرافية

ينبغي علينا إدراك أمرين أساسين فيما يتعلق بأهمية الدراسات المستقبلية: أولهما، أن الدراسات المستقبلية باتت من الحتميات، أى أنها صارت دراسات ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها. وهى لا تجرى (كما كان يظن البعض فى فترة سابقة) من باب الرفاهية الثقافية أو التسلية الذهنية فى الدول الغنية وحدها. بل إنها ضرورية للدول كافة على اختلاف حظوظها من الغنى أو الفقر، ومن التقدم أو التخلف، وذلك لما سبق إيضاحه من اعتبارات متصلة بالعالم الجديد وما يحفل به من تغير سريع واضطراب شديد ولا يقين متزايد، فضلاً عن أهميتها لترشيد عملية صناعة القرارات.(38)

### المبحث الأول

### أهداف الدراسات الاستتشرافية

لا شك أن الدراسات المستقبلية تشهد نمواً متسارعاً فى الدول المتقدمة التى تصنع العلم وتنتج التكنولوجيا، فضلاً عن امتلاكها أسباب التقدم الإقتصادى والقوة العسكرية. كما أن الدول الرائدة فى هذا النوع من الدراسات ليست من دول التخطيط المركزى، بل هى دول رأسمالية تسير على نظام اقتصاد السوق مع درجات متفاوتة من التدخل والتوجيه الحكومى. ويندر أن تجد دولة رأسمالية متقدمة لا تستند إلى دراسات لاستشراف المستقبل فى صنع قراراتها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية. كما يندر أن تجد شركة كبرى، وبخاصة إذا كانت تنتمى إلى فصيلة الشركات متعددة أو متعدية الجنسيات، لا يشتمل بنيانها التنظيمى على مركز أو قسم للدراسات المستقبلية والتخطيط الإستراتيجي. وإذا كان الأمر كذلك عند الأقوياء والمتقدمين من الدول والشركات الكبرى، فإن الدول النامية التى لم تزل تسعى إلى بناء نفسها وتنمية اقتصادها والعثور على موقع أفضل لها على خريطة تقسيم العمل الدولى فى حاجة أشد إلى القيام بالدراسات المستقبلية، لاسيما إذا كانت من الدول ذات الموقع

الاستراتيجى المتميز أو المكانة السياسية البارزة التى تجعلها مستهدفة من جانب القوى الكبرى فى العالم، فيحاولون التأثير على قراراتها وتوجهاتها ومستقبلها.

أما الأمر الثانى الذى يتعين إدراكه فى شأن الدراسات المستقبلية، فهو أن هذه الدراسات، وإن كانت تتطلب بالضرورة قدراً من الخيال والقدرة الذاتية على التصور المسبق لما هو غير موجود أو غير معروف الآن، إلا أن أنشطتها تختلف نوعياً عن الأنشطة التى تقع فى حقل الخيال العلمى أو فى ميدان التنجيم والرجم بالغيب. فما يطلق عليه اليوم الدراسات المستقبلية إنما يتمثل – على العموم – فى دراسات جادة تقوم على مناهج بحث وأدوات درس وفحص مقننة أو شبه مقننة، وتحظى بقدر عالٍ من الاحترام فى الأوساط العلمية، وتنهض بها معاهد ومراكز بحثية وجمعيات علمية ذات سمعة راقية(39)

وبطبيعة الحال، فليس الهدف المباشر للدراسات المستقبلية هو التخطيط فقط، أو وضع الاستراتيجيات، وإن كانت هذه الدراسات تفيد دون شك فى إعداد العدة لوضع الخطط أو رسم الاستراتيجيات. إذ أنها توفر لأهل التخطيط والاستراتيجيات جانباً مهماً من القاعدة المعرفية التى تلزم لصياغة الاستراتيجيات ورسم الخطط. فكل عمل تخطيطى جاد غالباً ما يكون مسبوقاً بنوع ما وبقدر ما من العمل الاستشرافى (طرح بدائل أولية غالبا لمعدلات مختلفة للنمو والتراكم). ولكن شتان بين أن يأتى العمل الاستشرافى كمقدمة سريعة للعمل التخطيطى، وبين أن تتاح الفرصة لكى ينمو كعمل قائم بذاته، يأخذ وقته اللازم ويستعمل المنهجيات المتعارف عليها، وتستوفى مقوماته.

كذلك ليس الهدف من الدراسات المستقبلية هو الإنباء بالمستقبل، بمعنى تقديم نبوءات، أى تنبؤات غير شرطية وغير احتمالية بالأحداث المستقبلية. فكل ما تقدمه الدراسات المستقبلية من مقولات حول المستقبل إنما هى مقولات شرطية واحتمالية. ولذا تتعدد المقولات أو الرؤى أو السيناريوهات المستقبلية التى يقدمها الاستشراف، نظراً لتعدد الشروط والاحتمالات التى تحيط بالحدث أو الأحداث المستقبلية موضع الاهتمام. وهذا الوضع ناشئ بطبيعة الحال مما تتسم به الأحداث المستقبلية من" لا يقينية."

ومما سبق نستطيع القول، أن غاية الدراسة المستقبلية هو توفير إطار زمنى طويل المدى لما قد نتخذه من قرارات اليوم . ومن ثم العمل، لا على هدى الماضى، ولا بأسلوب" من اليد إلى

الفم "وتدبير أمور المعاش يوماً بيوم، ولا بأسلوب إطفاء الحرائق بعد ما تقع، بل العمل وفق نظرة طويلة المدى وبأفق زمنى طويل نسبياً. فهذا أمر تمليه سرعة التغير وتزايد التعقد وتنامى" اللايقينى "فى كل ما يحيط بنا، وذلك فضلاً عن اعتبارات متصلة بالتنمية والخروج من التخلف لمجتمعات أمتنا العربية والإسلامية.

## 7. مناهج وأدوات الدراسات الاستشرافية:

تحقق أن الدراسات المستقبلية وما أشرنا إليه من أغراض من خلال إنجاز عدد من المهام المحددة. قد يكون من المناسب أن نبدأ بالتعريف الذي قدمه أحد أعلام الدراسات المستقبلية"ويندل بيل "للمهام التى ينشغل بها حقل الدراسات المستقبلية، وهى :" اكتشاف أو ابتكار، وفحص وتقييم، واقتراح مستقبلات ممكنة أو محتملة أو مفضلة ". وبشكل أكثر تحديداً ، يذكر" بيل "تسع مهام محددة للدراسات المستقبلية ، وهى(40)

.إعمال الفكر والخيال فى دراسة مستقبلات ممكنةpossible futures ، أى بغض النظر عما إذا كان احتمال وقوعها كبيراً أو صغيراً ؛ وهو ما يؤدى إلى توسيع نطاق الخيارات البشرية.

.دراسة مستقبلات محتملةprobable futures ، أى التركيز على فحص وتقييم المستقبلات الأكبر احتمالاً للحدوث خلال أفق زمنى معلوم، وفق شروط محددة وغالبا ما تسفر هذه الدراسة عن سيناريوهات متعددة.

.دراسة صور المستقبلimages of the future ، أى البحث فى طبيعة الأوضاع المستقبلية المتخيلة وتحليل محتواها، ودراسة أسبابها وتقييم نتائجها.

.دراسة الأسس المعرفية للدراسات المستقبلية، أى تقديم أساس فلسفى للمعرفة التى تنتجها الدراسات المستقبلية، والاجتهاد فى تطوير مناهج وأدوات البحث فى المستقبل.

.دراسة الأسس الأخلاقية للدراسات المستقبلية. وهذا أمر متصل بالجانب الاستهدافى للدراسات المستقبلية، ألا وهو استطلاع المستقبل أو المستقبلات المرغوب فيها.

.تفسير الماضى وتوجيه الحاضر. فالماضى له تأثير على الحاضر وعلى المستقبل، والكثير من الأمور تتوقف على كيفية قراءة وإعادة قراءة الماضى.

.إحداث التكامل بين المعارف المتنوعة والقيم المختلفة من أجل حسن تصميم الفعل الاجتماعى. ذلك أن معظم المعارف التى يستخدمها دارسو المستقبل من أجل التوصية بقرار أو تصرف ما هى معارف تنتمى إلى علوم ومجالات بحث متعددة لها خبراؤها والمتخصصون فيها. ولذلك يطلق على الدارسات المستقبلية وصف الدراسات التكاملية integrativeأو الدراسات العابرة للتخصصات.transdisciplinary (41)

.زيادة المشاركة الديمقراطية فى تصور وتصميم المستقبل ، أو مقرطة التفكير المستقبلى والتصرفات ذات التوجهات المستقبلية، وإفساح المجال لعموم الناس للاشتراك فى اقتراح وتقييم الصور البديلة للمستقبل الذى سيؤثر فى حياتهم وحياة خلفهم.

.تبنى صورة مستقبلية مفضلة والترويج لها، وذلك باعتبار ذلك خطوة ضرورية نحو تحويل هذه الصورة المستقبلية إلى واقع. ويتصل بذلك تبنى أفعال اجتماعية معينة من أجل قطع الطريق على الصور المستقبلية غير المرغوب فيها، والحيلولة دون وقوعها.

## 8. معايير تقسيم طرق البحث فى المستقبل:

ويمكن تقسيم طرق البحث المستقبلى وفق معايير متنوعة. فقد تصنف هذه الطرق حسب درجة اعتمادها على قياسات كمية صريحة إلى طرق كمية

quantitative وطرق كيفية qualitative ولكن يعيب هذا التقسيم أن التمايزات ليست قاطعة بين ما هو كمى وما هو كيفى من طرق البحث المستقبلى . وكثيراً ما يكون الفرق بينهما فرقاً فى الدرجة – لا فى النوع . ذلك أن غالبية الطرق التى يستخدمها دارسو المستقبل تستخدم شيئا من" التكمية "، مهما كان محدوداً . كما يندر أن تعتمد الدراسات المستقبلية الجيدة على القياسات الكمية وحدها دون اللجوء إلى الطرق الكيفية، على الأقل فى مرحلة التحليل والتفسير والتوصل إلى استنتاجات.

كذلك قد تصنف طرق البحث المستقبلى إلى طرق استطلاعية exploratory تقدم صوراً مستقبلية احتمالية ، وطرق استهدافية normative تقدم صوراً لمستقبلات مرغوب فيها.

ولكن هذا التقسيم ليس حاداً كما يبدو . إذ قد يشترك هذان النوعان من الطرق فى وسائل البحث المستقبلى ، بمعنى أن الصور المستقبلية التى يؤدى إليها كل نوع منهما قد تنتج باستخدام وسائل كمية أو وسائل كيفية ، أو بمزيج من الاثنين . كذلك فإن الدراسة المستقبلية

قد تتوصل إلى عدد من الصور المستقبلية الاحتمالية ، ثم تختار من بينها صورة أو أكثر من الصور المرغوب فيها . أى أن الصفة الاستطلاعية والصفة الاستهدافية قد تجتمعان فى دراسة مستقبلية واحدة.(42)

وأخيراً ، قد يميز بين طرق نظامية formal أو موضوعية objective من جهة ، وطرق غير نظامية informal أو ذاتية subjective من جهة أخرى. والعبرة هنا هى بما إذا كانت الطريقة المستخدمة فى البحث المستقبلى تعتمد على أساليب مقننة codified واضحة المعالم ، أو على نماذج صريحة للظاهرة محل الدراسة (فحينئذ تعتبر من الطرق النظامية أو الموضوعية) ، أو أنها تعتمد على الحدس والخيال والخبرة والتقدير الذاتى ، دون تبنى نماذج صريحة للظاهرة موضع البحث (فحينئذ تعتبر من الطرق غير النظامية أوالذاتية) . ولكن هذا المعيار قد يصعب تطبيقه على الكثير من طرق البحث المستقبلى . فما يبدو لأول وهلة موضوعياً (كالنماذج) كثيراً ما يعتمد على اختيارات ذاتية (للمتغيرات أو لتعريفها وغير ذلك كثير) ولا يستغنى عن قدر من الحدس والخبرة . وما يبدو لأول وهلة ذاتياً ، كثيراً ما يمكن استنتاج خطوات أو إجراءات محددة لتطبيقه (مثل طريقة دلفى التي لها مصداقية في الدراسات المستقبلية).

-في عام 2015 قام فيليب تيتلوك (Philip Tetlock) مع مجموعة من الباحثين بجمع 150000( مائة وخمسون الف تنبؤ) في قطاعات مختلفة سياسية وعلمية واقتصادية واجتماعية وبيئية...الخ، وكان عدد الباحثين الذين شاركوا في التنبؤات(خلال عشر سنوات ) هو 743 مشاركا، وغطت هذه التنبؤات 199( مائة وتسعة وتسعين) حدثا دوليا . بعد ذلك تم اصدار ثلاث اوراق بحثية للنتائج تغطي الاولى الباحثين الاكثر دقة في نتائجهم، والثانية تحدد نسبة الدقة في النتائج كلها، ثم تحديد التقنيات او المنهجية التي نتج منها ادق النتائج.أما ابرز النتائج فكانت على النحو التالي:

أ- أن خبراء الدراسات المستقبلية قلصوا اخطاء التنبؤ بنسبة 50% قياسا لتنبؤات المتخصصين في فروع علمية( اجتماعية او تطبيقية) ولكن ليس لديهم خبرة في الدراسات المستقبلية

ب -ان نسبة التنبؤ تتحسن تدريجيا، فلم يكن هناك أي سنة خلال العشر سنوات كان معدل التنبؤات الصحيحة فيها اقل من السنة التي سبقتها.

ت -ان الباحثين يراقبون اخطاء تنبؤاتهم ثم يحاولون معرفة سبب الخطأ ليتداركوه في التنبؤات اللاحقة، وقد اعطت هذه المسالة نتائج ادت لتراجع الخطأ بنسبة حوالي 25%.

ث- التنبؤات التي يشارك فيها متخصصون من ميادين متعددة تجعل الدقة في التنبؤ أعلى من حيث تحديد زمن التنبؤ ومضمونه.

ج- انخراط الخبير في كل مرة مع مجموعة جديدة من الخبراء زاد من دقة تنبؤاته بنسبة 12.%

ح- كانت نسبة صحة النتائج اعلى في كل مرة للمنفتحين على كل الافكار( وهم من تسميهم الدراسات المستقبلية الثعالب (Foxes )(قياسا للمنغلقين على فكرة واحدة( تسميهم الدراسات المستقبلية القنافذ( Hedgehogs)

خ- التدرب على " المنطقية الاحتمالية (probabilistic reasoning)من خلال دراسات الظواهر التاريخية السابقة والمشابهة لنفس الظاهرة موضوع التنبؤ يعطي نتائج افضل كثيرا من الذي لا يتزود بهذه المعرفة ، لان دراسة عشر حالات تاريخية مماثلة يساعد على فهم " آليات حدوث وتطور الظاهرة" (44)،حيث يتم ادراك لماذا حدثت الظاهرة هنا بشكل مختلف عن حدوثها هناك وفهم دور الفترة التاريخية ودور التغيرات بين فترة وأخرى.

د- السرعة في الاستنتاج مسؤولة عن نسبة هامة من الاخطاء في التنبؤ.

ذ- ان الدقة في اختيار التقنية الانسب من ناحية، وترتيب تطبيق التقنيات في كل ظاهرة من ناحية ثانية ( ايهما اسبق مثلا المصفوفة ام الدولاب أو هل تسبق تقنية التدرج تقنية الاسقاط...الخ، أو ادخال تقنية السيجما (Segma)في كل سيناريو شكلت قواعد ضابطة لرفع سوية الدقة في التنبؤ بنسبة 24.% (45)

نتيجة لتسارع عملية التغيّر خلال العقود الأخيرة، إضافة إلى تنامي حدّة التنافسية بين الأفراد والمنظمات والدول والتكتلات، ظهر اتجاه علمي نحو المستقبل تخيلاً فحلمًا فاستشرافًا؛ وذلك رغبة في التفوق على المنافسين وتحقيق قصب السبق والتفوق خلال السنوات القادمة. ويمكن التعبير عن هذا الاهتمام المتنامي بالمستقبل بالاتجاه المستقبلي.

وتبعًا للاتجاه المستقبلي –بصبغته العلمية– الذي ظهر خلال القرن العشرين الميلادي، ظهر اتجاه جديد في حقل البحوث والدراسات العلمية وهو ما يعرف بالدراسات المستقبلية Futures Studiesأو علم المستقبل Futurology أو بحوث المستقبل Futures Researchأو دراسات البصيرة Foresight Studies أو التحركات المستقبلية Futures Movements، وغيرها من المرادفات التي من أشهرها مصطلح المستقبليات. futuribles وتستخدم الدراسات المستقبلية العديد من التقنيات العلمية في تصور المستقبل وتوقعه، تمهيدًا لاتخاذ قرارات الحاضر بصدد ذلك المستقبل الممكن أو المحتمل؛

## المبحث الثاني

### تقنيات الدراسات الاستشرافية

من أهم هذه التقنيات:

- العصف الذهني Brain Storming استمطار الأفكار،
- وتتبع الظواهرMonitoring ،
- والبحث المستقبلي الإثنوغرافيEthnographic Futures Research ،
- وتحليل الآثار المقطعيةCross Impact Analysis ،
- ونماذج المحاكاةSimulation Models ،
- وطرق السلاسل الزمنيةTime Series Methods ،
- وأسلوب دلفي Delphi Method أو تقنية دلفيDelphi Technique ،
- إضافة إلى طريقة أو تقنية السيناريوهات

Scenarios Method فما هو السيناريو كتقنية للدراسات المستقبلية؟

- **تعريف السيناريو**

السيناريو «من وجهة أولى» يعني:

-قصص أو خطوط عامة لقصص حول مستقبلات ممكنة.
-قصص حول المستقبل، عادة ما تتضمن قصصًا حول الماضي.
-وصف لمستقبل ممكن أكثر من كونه عرضًا لتنبؤ محتمل أو لمستقبل فعلي.

أما «من وجهة معاصرة» فالسيناريو يعني:
-تتابع مفترض لأحداث مستقبلية.
-صورة متسقة داخليًا لمستقبل ممكن.
-مجموعة افتراضات متماسكة أو حوارات محسوبة حول المستقبل.
-وصف لمستقبل محتمل وللطريق (تتابع الأحداث الممكنة) الموصل إليه.

وعلى العموم فقد أمكن أخيرًا تعريف السيناريو كإحدى التقنيات المستخدمة في الدراسات المستقبلية – بدقة وشمول- بأنه «وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقًا من الوضع الحالي أو من وضع ابتدائي مفترض»(45). ويشير هذا التعريف إلى ثلاثة عناصر رئيسية لابد من توضيحها وهي العناصر التالية:

-**وصف وضع مستقبلي:** وهنا يجب التمييز بين نوعين أساسيين من السيناريوهات وهما:

-**السيناريو الاستطلاعي:** فحينما يكون الوضع المستقبلي الذي نقوم بدراسته هو وصف مستقبلي ممكن أو محتمل الحدوث، يكون السيناريو سيناريو استطلاعيًاExploratory ؛ أي أننا نبدأ من المعطيات والاتجاهات العامة القائمة فعلًا، في محاولة لاستطلاع ما يمكن أن تؤدي إليه الأحداث أو التصرفات المحتملة والممكنة من تطورات في المستقبل، وذلك دون التزام مسبق بصورة أو أهداف محددة نسعى لبلوغها. وهنا يمكن القول إن هذا السيناريو يتيح الفرصة لعدد كبير من الاحتمالات أو البدائل ويثري النقاش، مما يجعلنا نطلق على مثل هذا النوع من السيناريوهات أحيانًا سيناريوهات متوجهة للأمام.forward scenarios

-**السيناريو الاستهدافي:** وحينما يمثل الوضع المستقبلي في نهاية الفترة محل الاستشراف (الدراسة والتحليل) وصفًا مرغوبًا فيه Desired يمكن القول إننا بصدد سيناريوهات استهدافية Normative أو سيناريوهات مرجوة .Anticipatory ونقطة البدء هنا مجموعة أهداف محددة ينبغي تحقيقها في المستقبل ويتم ترجمتها إلى صورة مستقبلية متناسقة. ويرجع

الباحث إلى الحاضر لكي يكتشف المسار أو المسارات الممكنة لتحقيق هذه الأهداف المرجوة أو الصورة المستقبلية المبتغاة.

**9. مسارات الدراسات المستقبلية:**

ويقصد بالمسارات المستقبلية التتابع المفترض للمشاهد (الأحداث) أو النوعيات المقصودة للظاهرة (الظواهر) موضع البحث عبر الزمن. وذلك انطلاقًا من الوضع الابتدائي (الفعلي أو المفترض) في حالة السيناريوهات الاستطلاعية، أو من الصورة المستقبلية المرجوة في حالة السيناريوهات المستهدفة. ويتشكل المسار المستقبلي من خلال تحليل لجملة من الأحداث والتصرفات والتفاعلات التي تنشأ بينها والآثار التي تنتج عنها عبر الزمن، ويمكن توضيح المقصود بالأحداث والتصرفات كما يلي:

-الأحداث:Events

وهي وقائع غير مقصودة لا يمكن التحكم فيها خلال الفترة الزمنية التي يغطيها السيناريو؛ مثل الظروف الجوية أو المناخية، والكوارث الطبيعية، والاكتشافات التكنولوجية وبخاصة في المجتمعات غير المنتجة للعلم والتكنولوجيا. وعمومًا فالأحداث عبارة عن متغيرات خارجية عن عملية بناء السيناريوهات.

-التصرفات:Actions

وتمثل التغيرات المقصودة في الظواهر الداخلة في السيناريوهات، ومن ثم فهي تخضع لاتخاذ قرار بشأنها، أو لتصورات كاتب السيناريو؛ ومن أمثلتها التغيير في الهيكل الاقتصادي،

أو التنظيم الاجتماعي. وفي حالة السيناريوهات الاستطلاعية يمكن استقراء التصرفات من خلال فهم مصالح الفاعلين وسلوكياتهم وحدود حركاتهم، أما في حالة السيناريوهات الاستهدافية فيمكن استقراء التصرفات من خلال نوعية الأهداف المرجوة.(46)

-الوضع الابتدائي:

لكل سيناريو نقطة انطلاق أو مجموعة شروط أولية Initial Conditions ومن المهم التحديد الدقيق لهذه الشروط، فهي في السيناريو الاستطلاعي ستكون الخلفية لإطار حركة تؤدي في نهاية المطاف إلى صورة مستقبلية أو أخرى، أما في حالة السيناريو الاستهدافي

فإنها ستكون نقطة الأصل التي يتعين الرجوع إليها من الصورة المستقبلية المبتغاة عبر مسار أو مسارات بديلة. ومن الضروري أن نميز في كلتا الحالتين بين الوقائع والقوى الفاعلة، ويمكن توضيح ذلك بالتالي:

-الوقائع: حقائق ومشاهدات فعلية تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التكنولوجية والسياسية والمؤثرات الخارجية، والاتجاهات العامة السائدة والاتجاهات المغايرة.

-القوى الفاعلة: قوى رسمية أو غير رسمية، صاحبة أكبر الأثر في تشكيل الأحداث سواء بالفعل أو برد الفعل.ويعتبر تحديد هذه القوى، وتحليل سلوكها، والوقوف على مشروعاتها، وخططها أو استراتيجياتها للمستقبل، وتحديد ما تملكه من إمكانات أو وسائل لتحويل مشروعاتها إلى واقع، من أكثر أبعاد أو عناصر بناء السيناريو أهمية.

والوضع الابتدائي للسيناريو يمكن أن يكون – أيضًا – على صيغتين أساسيتين هما:

-في حالة السيناريو المرجعي (من السيناريوهات الاستطلاعية): مجموعة من الظروف الفعلية، ومن تحليل هذه الظروف والبحث في احتمالات تغيرها، ونشوء ظروف جديدة بفعل أحداث أو تصرفات معينة، يمكن رسم المسار أو المسارات المستقبلية.

10. في حالة السيناريو الإصلاحي الابتكاري (من السيناريوهات الاستهدافية): مجموعة من الظروف المفترضة أو المتخيلة التي تنطوي على تغييرات معينة في الوضع الابتدائي الفعلي؛ كافتراض نجاح تغيير جوهري في هيكل العلاقات الخارجية للمجتمع مثلًا.

11. **أنواع السيناريوهات**

تتعدد – بالضرورة– السيناريوهات في أي دراسة مستقبلية جادة وذلك لعدد من الأسباب لعل من أهمها ما يحيط بالمستقبل من غموض واحتمالات، وغياب اليقين بصدد المستقبل، علاوة على صعوبات وتعقيدات التعامل مع المستقبل. وفي الأساس تصنّف السيناريوهات إلى صنفين هما:

ـ سيناريوهات استطلاعية :Exploratory ونقطة الانطلاق فيها وضع ابتدائي فعلي أو مفترض. وتقسّم السيناريوهات الاستطلاعية إلى:

-سيناريوهات الاتجاه العام /السيناريو المرجعي، ويفترض استمرار الوضع القائم.

-سيناريو محتمل Probable وهو السيناريو المتوقع حدوثه من وضع ابتدائي فعلي.

-سيناريو ممكن Possible وهو السيناريو الممكن تحقيقه من وضع ابتدائي مفترض (يجب ضمان تحقيق هذا الوضع الابتدائي المفترض حتى يمكن توقع السيناريو الممكن.(

ـ سيناريوهات استهدافية أو مرغوب فيها :Desired/preferable ونقطة الانطلاق في هذه السيناريوهات هي وضع مستقبلي أو صورة مستقبلية مرجوة. ويمكن أن تتعدد السيناريوهات الاستهدافية تعددًا كبيرًا.

ويمثل السيناريو المرجعي أقل أنواع السيناريوهات قابلية للاستمرار وذلك لأن التاريخ لا يعيد نفسه، كما أن التغيير سمة الحياة، علاوة على المخاطر والفرص في التغيير السريع. ولكنه – أي السيناريو المرجعي – ضرورة وذلك للأسباب التالية:

-يوفر إطارًا مرجعيًا لأغراض مقارنة السيناريوهات.

-لا تظهر الحاجة إلى تبديل مساره بوضوح.

-إمكان تحليله وفحصه بدقة من أجل السيناريوهات الأخرى.

وهناك تقسيمات أخرى متنوعة للسيناريوهات منها التقسيم الذي يصنفها إلى التالي:

-سيناريو مرجعي أو استمرار الوضع القائم.

-سيناريو الانهيار، أي بلوغ تناقضات النظام حدًا يفجره من الداخل.

-سيناريو العصر الذهبي، وهو مبني على العودة إلى فترة زمنية سابقة، يفترض أنها تمثل الحياة الآمنة الوديعة.

-سيناريو التحول الجوهري ويمثل نقلة نوعية في حياة المجتمع.

وهناك تقسيم آخر للسيناريوهات يقسمها إلى:

-سيناريو مرجعي: الأكثر احتمالًا لتطور الظاهرة.

-سيناريو متفائل: أقصى احتمال لتطور الظاهرة.

-سيناريو متشائم: أدنى احتمال لتطور الظاهرة.

العدد المناسب من السيناريوهات في دراسة مستقبلية:

يتراوح العدد المناسب للسيناريوهات في الدراسات المستقبلية بين سيناريوهين وأربعة سيناريوهات. فأقل من سيناريوهين – أي سيناريو واحد – يتضمن نفي فكرة المستقبلات البديلة، وهي من لزوميات أو ضروريات الدارسات المستقبلية. وأكثر من أربعة سيناريوهات

– وإن أكد فكرة تعدد البدائل المستقبلية – إلا أنه يؤدي إلى صعوبة في التعامل مع المتغيرات المتعددة والمتشابكة في رسم صورة المستقبل.(47)

**1) أهداف السيناريوهات**

قبل محاولة تحديد أهداف السيناريو – كإحدى تقنيات الدراسات المستقبلية– ينبغي التفريق بين وجهتي نظر أساسيتين ومتباينتين حول الدراسات المستقبلية؛ وهما:

–وجهة نظر موضوعية: ويرى أصحاب هذا الرأي ضرورة تأكيد صبغة الموضوعية والعلمية على الدراسات المستقبلية، ونزع السمة الاستهدافية عنها؛ لما تؤدي إليه الصبغة الاستهدافية من انتقادات حول التحيز والتسلط على الآخرين من خلال فرض رؤية مستقبلية معينة. لذا فإن أهداف الدراسات المستقبلية عمومًا، وتحليل السيناريوهات خصوصًا، من وجهة النظر الموضوعية هي الأهداف التالية:

–عرض الاحتمالات والإمكانات والخيارات البديلة.

–عرض النتائج المترتبة على هذه الخيارات أو البدائل المختلفة.

–التركيز على الفاعلين الرئيسيين واستراتيجياتهم وعملياتهم.

–التركيز على القضايا ذات الأولوية في اهتمامات الفاعلين.

–إثارة النقاش بين الناس واستدعاء ردود أفعالهم، ومن ثم مساعدتهم في اتخاذ قرارات أفضل بشأن المستقبل اليوم.

وفي النهاية، فإن أصحاب النظرة الموضوعية يرون أهمية تنمية البعد المستقبلي في تفكير الناس مما يساعدهم على تقديم تصورات مستقبلية مفضلة من وجهة نظرهم.

–وجهة نظر قيمية: وتنطلق هذه الرؤية من مقولة أن الدراسات المستقبلية بعامة والسيناريوهات بخاصة يفترض أن تكون علمية من جانب واستهدافية من جانب آخر؛ علمية لأنها تعتمد على العقل والمنطق في التعامل مع الحاضر وتطورات المستقبل وتنطلق من علاقات العلمية أو السببية، واستهدافية لأنها ليست ولا يمكن أن تكون محايدة أو متحررة من القيم والاختيارات أو الأحكام القيمية. وهم يرون أن السيناريوهات تستند إلى أهداف وقيم، تترجم إلى معايير أو مؤشرات، يتم الاعتماد عليها في تقييم السيناريوهات البديلة والمفاضلة بينها، أو على الأقل إرشاد الناس إلى كيفية المفاضلة بينها. ومن وجهة أخرى، فهم يؤكدون

أن الاختيار الأولى للسيناريوهات محمل بالضرورة – شأن كل اختيار– بأحكام قيمية أو أهداف ضمنية. لذلك كله فأهداف السيناريوهات من وجهة نظرهم هي:

–تغيير العالم لا فهمه فقط.

–تبني رؤية مستقبلية مرغوب فيها.

–تعديل القرارات والتصرفات في اتجاه تحويل هذه الرؤية المستقبلية المرغوب فيها إلى واقع.

–تقديم توصيات صريحة بشأن الاختيارات والقرارات التي ينبغي اتخاذها –الآن–للوصول إلى الوضع المستقبلي المرغوب فيه.

**2) معايير جودة السيناريوهات**

هناك عدة معايير يمكن استخدامها في تقويم السيناريوهات المطروحة حول المستقبل والحكم على جودتها وصلاحيتها للتنبؤ بالمستقبل بدرجة عالية من الدقة؛ ومن هذه المعايير ما يلي:

–قدر من التمايز والاختلاف: أيًا كان عدد السيناريوهات، فمن المهم أن يكون بينها قدر واضح وملموس من الاختلاف والتمايز. فلا فائدة تُرجى من عدد كبير من السيناريوهات إذا كانت الاختلافات بينها طفيفة، لأن ذلك لا يضيّق نطاق الاحتمالات والخيارات المتضمنة في حركة المستقبل فحسب، بل إنه لا يساعد أيضًا على إطلاق طاقات الخيال والإبداع لدى المتلقي. وبطبيعة الحال فإن درجة الاختلاف أو التمايز بين السيناريوهات ليست بالضرورة دالة في عددها، فقد يكتفى بسيناريوهين مثلًا، ومع ذلك تكون درجة الاختلاف بينهما عظيمة إذا كان كل منهما يمثل حالة متطرفة وفي ذلك تأكيد لأهمية تمايز السيناريوهات وما تؤدي إليه من فتح مجالات الإمكانات والخيارات واستثارة الخيال والفكر(48). ويرى بعض المستقبليين أن تتضمن السيناريوهات سيناريو الصدمة أو المفاجأة أو تحطيم الأصنام والخروج عن المألوف.

–الاتساق الداخلي: فمن المهم أن يتصف كل سيناريو بالاتساق الداخلي، أي التناسق بين مكوناته. وعادة ما يوصف الاتساق الداخلي بأنه يعني الخلو من التنافر أو التناقض، ولكن ينبغي الانتباه من جهة أخرى إلى أنه لما كانت السيناريوهات لا تمثل أوضاعًا مثالية وإنما تمثل أوضاعًا ممكنة، فإنها لن تخلوا من التناقضات داخل أي منها؛ فالتناقض – في نهاية المطاف – هو محرك السيناريو ومولد التطور، ومن ثم يجب التمييز بين التناقض الذي

يتعين غيابه حتى يكون السيناريو ممثلًا لمستقبل ممكن. ومن أمثلة التناقض المخل بالاتساق الداخلي للسيناريو افتراض أن الحكومة سخية في منح الإعفاءات الضريبية والجمركية للمستثمرين ورجال الأعمال وأنها، في الوقت نفسه، سخية في تقديم الدعم والخدمات الاجتماعية للفقراء والمساكين. ولكن ليس مما يتعارض مع الاتساق الداخلي للسيناريو أن يفترض وجود قوى متعارضة المصالح، كل يدفع في اتجاه حماية مصالحه – كالعمال ورجال الأعمال.(49)

–سهولة الفهم: فمن سمات السيناريو الجيد أنه سهل الفهم؛ فلما كان القصد من تحليل السيناريوهات مساعدة الناس على التعلم والتواؤم وتعديل التصرفات، ومعاونتهم على تنظيم مداركهم وترتيب أولوياتهم وتوجيه أنظارهم إلى إشارات التحذير والنقاط الحرجة لاتخاذ القرارات على طريق المستقبل، فمن المهم أن تقدم السيناريوهات بشكل يسهل فهمه واستيعابه، وأن يساعد عرضها على تيسير المقارنات واستخلاص النتائج بشأن المشكلات ذات الأولوية والقرارات الحاكمة، وعلى التنبه إلى احتمالات الصدمات والمفاجآت.

–المعقولية: السيناريو الجيد هو سيناريو ممكن الحدوث possible وليس محض خيال، ولذا ينبغي أن يتصف السيناريو الجيد بالمعقوليةplausibility ، بمعنى أن يسرد قصة الانتقال من الوضع الابتدائي إلى الوضع المستقبلي بطريقة منطقية منظمة.

–توقع الاضطرابات ونقاط التحوّل: من خصائص السيناريو الجيد، وكذلك من خصائص التحليل الجيد للسيناريوهات القدرة على الكشف عن الانقطاع أو نقاط التحول في المسارات، والقدرة على توقع الأحداث المثيرة للاضطراب في السيناريو أو المؤدية إلى انحرافه عن مساره الطبيعي. وبطبيعة الحال تزداد قدرة السيناريو على ذلك كلمات اتسعت المساحة التي يفردها للمتغيرات الكيفية في السلوك والتشريعات وعلاقات القوى الاجتماعية والتحالفات السياسية.

–أساس لاتخاذ قرارات والتخطيط: لا خير في السيناريوهات، ولا معنى لعملية تحليلها، إن لم يكن فيها فائدة لعملية صناعة القرارات والتخطيط لمستقبل أفضل، سواء أكان الطريق لتحقيق تلك الفائدة مباشرًا أم غير مباشر.

–اشتراك المستخدمين في بنائها: ومن أهم الأساليب المؤدية إلى زيادة فائدة السيناريوهات إشراك المستخدمين المحتملين لهذه السيناريوهات في عملية بنائها وتحليلها، بدلًا من

مواجهتهم بعد إتمام هذه العملية بمنتج نهائي قد يرون أنه لا يخاطب قضايا مهمة من وجهة نظرهم، أو أنه يطرح معالجات للمشكلات يعتقدون أنها لا تدخل في حيز الإمكان حسبما يتصورونه. وبطبيعة الحال، فإن اشتراك المستخدمين أو المستفيدين المحتملين من السيناريوهات، سوف يسهم في تحقيق فهمها واستيعابها، حيث يسهل على من شارك في بناء وتحليل السيناريوهات فهمها واستيعاب نتائجها.

### 3) طرق بناء السيناريو

تتجاذب بناء السيناريو منهجيتين هما منهجية الكيف الكم ولكل منهما استخدامه ومجاله ومؤيدوه. وعلى العموم يمكن عرض أهم طرق بناء السيناريو كما يلي:

–الطريقة الحدسية (غير النظامية أو الكيفية): وهي تعتمد على الحدس والتفكير والكيفي، وإعمال قدرات التصور والخيال، وبالرغم من أن هذه الطريقة في بناء السيناريوهات تُعد الأساس التاريخي لأسلوب السيناريو الذي يُعتبر نوعًا من التمرد على الطرق النظامية عامة والطرق الكمية خاصة إلا أنها لا تتعارض مع الكم أو تبتعد عن طرق النمذجة.(49)

ويمكن لواضع السيناريو أن يستخدم ما يحتاج إليه من معلومات أو نظريات أو طرق لاستقراء الاتجاهات العامة وغيرها كعناصر مساعدة تدعم السيناريو الموضوع. ولا يعني ذلك أن يعتمد في بناء السيناريو على الطريقة الحدسية (غير النظامية) فحسب، بل يمكن لواضع السيناريو أن يستفيد من بقية الأساليب غير النظامية كالعصف الذهني وأسلوب دلفاي مثلًا.

–الطريقة النظامية أو (طريقة النمذجة الكمية):وتعتمد هذه الطريقة في بناء السيناريوهات على الطرق الكمية عامة والنماذج خاصة. وإذا استخدمت طريقة النمذجة – التي تشتمل على تعبيرات منطقية ورياضية ومعادلات رياضية وقياسات وأشكال للتمثيل – في بناء السنياريو فهذا يعني الأخذ بالمفهوم الواسع للسيناريو الذي يمثل الناتج النهائي للدراسة المستقبلية.

والنمذجة أو النموذج يُعتبر أداة أو آلة لتوليد المسار المستقبلي تؤدي في نهاية الأمر إلى تصور وضع ما في المستقبل، وهذا يعني ضرورة توفر معطيات وتوجيهات معينة أو ما يُعرف بالوضع الابتدائي أو الشروط الابتدائية للسيناريو التي تمثل:

-مجموعة الظروف القادمة (العوامل والقوى المحركة أو الفاعلة والعلاقات والاتجاهات العامة) وهو ما يحدث في حالة السيناريو المرجعي.

-مجموعة الظروف المفترضة أو المتخيلة التي تعتمد على الافتراضات أو التغييرات الجوهرية وهو ما يحدث في حالة السيناريو الاصطلاحي أو الابتكاري.

وبالرغم من أن طريقة النمذجة في بناء السيناريوهات تحد من إطلاق طاقات الإبداع والخيال إلا أنها يمكن أن تستخدم الكيف في النماذج المفترضة.

-الطريقة التفاعلية (الحدس والنمذجة): وتعتمد هذه الطريقة على المزج بين الطريقتين السابقتين (الحدسية والنمذجة)، إذ إن الطريقتين يمكن تصنيف العلاقة بينهما إلى صنفين كما يلي:

-علاقة جوار: حيث إنه يمكن تطبيق الطريقة الحسية، أو غير النظامية في مرحلة وطريقة النمذجة أو النظامية في مرحلة أخرى.

-علاقة تعاونية: حيث يمكن للأساليب الكمية أن تساند الطريقة الحدسية أو الكيفية والعكس في علاقة دورانية بينهما للوصول إلى السيناريو الجيد.

وتمتاز الطريقة التفاعلية بعدة مميزات من أهمها المميزات التالية:

-أنها تجمع بين أساليب مختلفة من القياس والتنبؤ والبحث المستقبلي.

-أنها تتسم بالتفاعل بين أساليب الحدس وأساليب النمذجة، وكذا التفاعل بين جميع فرق العمل المختلفة المشتغلة ببناء السيناريوهات.

-سرعة إنجاز أهداف الخطة أو المشروع.

### 4) خطوات بناء وتحليل السيناريو

تتضمن عملية بناء السيناريو عدة خطوات أو عمليات تساعد كاتب السيناريو على تنظيم أفكاره، وترتيب العوامل المؤثرة في الظاهرة محل البحث، وترشده إلى اكتشاف التصور المنطقي في تتابع الأحداث والتصرفات والوقوف على بعض العلاقات الحاكمة لمسار التطور، وتقوده إلى حصر البدائل الممكنة أو المحتملة في بدائل أو صورة السيناريوهات وهذه الخطوات هي التالية:

–وصف الوضع الحالي والاتجاهات العامة: حيث يتم تحليل الوضع الحالي من خلال معرفة العناصر الأساسية التي تشكل الوضع القائم، وبيان نقاط القوة والضعف لكل منها وتحديد الاتجاهات العامة السائدة أو التغييرات. ويعني ذلك أن دراسة الواقع وتطوره على فترة معينة لمدة عشرة أعوام أو أكثر تتطلب وصف الواقع في صورة كمية يتضح من خلالها التطورات المختلفة على مدى عدد من السنين شريطة أن تكون صورة الواقع مستمدة من وثائق وكتب أو دراسات أو تقارير أو إحصاءات دقيقة وشاملة.

–دراسة القوى والعوامل المختلفة في الظاهرة موضع الدراسة: مثل الإدارة التربوية أو التخطيط التربوي أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي ومدى تأثر الظاهرة بالمؤثرات والمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية.

–تحديد السيناريوهات البديلة: وذلك من خلال حصر البدائل الممكنة والتعرف على أكثر عدد من السيناريوهات المحتملة، وتتم عملية الحصر باستخدام أساليب تحليل النظم والنمذجة وورش العمل والدراسات الميدانية وأسلوب الحوار بين الأكاديميين وصناع القرار من التربويين والاقتصاديين والسياسيين وغيرهم، وتهدف هذه الخطوات إلى بلورة صورة متباينة للأوضاع المستقبلية.(50)

–فرز السيناريوهات البديلة واختبار عدد محدد منها: وذلك بعد إعادة مناقشة التصورات المبدئية من قبل واضعي السيناريوهات أو دعوة بعض المتخصصين أو الخبراء في مجالات أخرى مختلفة لإبداء آرائهم للوصول إلى تصورات جديدة واستبعاد بدائل أخرى. وتهدف هذه الخطوة إلى تقليص صور أو بدائل السيناريوهات والتقاء عدد محدد منها تتميز بعدة خصائص أهمها الخصائص التالية:

–أن تكون سيناريوهات ممكنة.

–أن تكون سيناريوهات متمايزة بعضها عن بعض بدرجة واضحة.

–أن يتحقق في كل منها درجة عالية من الاتساق الداخلي.

–كتابة السيناريوهات المختارة أو المتفق عليها: وتتطلب هذه الخطوة عدة إجراءات هي الإجراءات التالية:

–استيفاء مدخلات السيناريوهات المختارة من المعلومات إما بإضافة عوامل أو تفاصيل معينة أو بدمج تطورات مستقبلية أخرى في السيناريوهات المختارة.

-التعرّف على ردود الفعل المحتملة (التصرفات) لكل الأطراف المعنية للتطورات التي يشتمل عليها كل سيناريو.

-صياغة كل سيناريو بشكل سردي بحيث تتضمن العناصر الثلاثة للسيناريو وهي: الشروط الابتدائية، والمسار المستقبلي، والوضع المستقبلي.

-الاهتمام بالاحتمالات المتوقعة لحدوث انقطاع أو تحولات في أي سيناريو.

-تحليل نتائج السيناريوهات: ويكون ذلك بإجراء بعض المقارنات بين السيناريوهات لاستخلاص عدد من القضايا الموضوعية أو المنهجية التي تقبل التحليل أو التطوير، أو الاكتفاء بتحليل مقارن للسيناريوهات مع التركيز على متطلبات كل منها، أو التحليل المقارن للوصول إلى أفضل سيناريو من بين مجموعة من السيناريوهات.

استخدام السيناريو وتطبيقاته في مجال الإدارة التربوية

لقد انتشر استخدام أسلوب السيناريو في شتى المجالات المختلفة أيًا كانت فنية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو تكنولوجية أو تعليمية وتربوية وذلك للوصول إلى أهداف محددة من خلال أساليب مختلفة مهما استغرق ذلك من وقت. ولذلك فإنه لا غنى للمخططين أو الذين يعملون في مجالات تحليل المعلومات وتحليل النظم لتوفير البيانات اللازمة لمتخذي القرار في مجالاتها المختلفة عن استخدام أسلوب السيناريو.

إن استخدام منهج السيناريو في دراسة الظواهر والقضايا التربوية وخاصة في مجال الإدارة التربوية والتخطيط سيكون له أثر في تحول تصورنا عن القيادة التربوية والتخطيط واتخاذ القرارات في مجال التربية، فمنهج السيناريو يؤكد:

-أن السلوك الإداري بأبعاده المختلفة كاتخاذ القرارات وأنماط القيادة سلوك تطوري متعدد الأطوار مما يعني – مثلًا -أن أنماط القيادة متغيرة من طور إلى طور ومن حال إلى حال تبعًا للتغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة.

-أن الإدارة سواء كانت تربوية أو غير تربوية يمكن تفسيرها وفق قوانين ومبادئ طبيعية وسياسية واجتماعية.

-أن مستقبل السلوك الإداري يمكن التنبؤ به عن طريق دراسة تاريخ ذلك السلوك ودراسة تاريخ الحالات المشابهة، مما يعني أن أقصر الطرق للتنبؤ بالسلوك المستقبلي لمدير المدرسة مثلًا يتم عن طريق دراسة تاريخ ذلك السلوك أو دراسة تاريخ الحالات المشابهة.

-أن أطوار السلوك الإداري موازية لأطوار نمو المؤسسات التعليمية مؤثرة فيها ومتأثرة بها.

-أن منهج السيناريو يمكن أن يستخدم كأسلوب تربوي لتعديل وتغيير السلوك والاتجاهات، كما أنه يمكن أن يستخدم أسلوبًا في التدريب على اتخاذ القرارات وحل المشكلات.

-يساعد القيادات التربوية في التفكير المتعدد حول المستقبل.

-يمثل قاعدة مشتركة للبيانات والمعلومات في عملية اتخاذ القرارات، بل هو آلية الإدارة التربوية في تحسين نوعية هذه القرارات وبصفة خاصة الاستراتيجية منها.

كما يمكن أن يستخدم أسلوب السيناريو في مجال الإدارة التربوية بعامة كما يلي:

-دراسة العرض والطلب على أنواع التعليم وأنماطه ومراحله.

-معرفة العلاقة بين التطور في مختلف مجالات الحياة والطلب على التعليم.

-دراسة الرواتب والأجور في المنظمات والمؤسسات التربوية المختلفة.

-التحليل الاقتصادي للتعليم في الماضي والحاضر والمستقبل.

-تطوير وتنمية قدرات الطلاب، وتعديل اتجاهاتهم.

-التنبؤ بمستقبل نمو المؤسسات والمنظمات التعليمية ومعرفة التغيرات والتحولات المتوقعة في المستقبل في ضوء معطيات الماضي والحاضر.

أن دراسة المستقبل من خلال السيناريوهات تكشف لنا واقع هذا المجتمع والتنبؤات المتوقعة له .

وللسيناريوهات الجيدة عدة مواصفات من أهمها ما يلي

- أن يتصف السيناريو بالاتساق الداخلى أى بالتناسق بين مكوناته ، ويعنى ذلك البعد عن أي تناقضات بين مكونات السيناريو .
- أن يكون إعداد السيناريوهات محدودا بحيث تتضح الاختلافات والتمايزات فيما بينها ، فعند تضمين الدراسة المستقبلية لأكثر من أربعة سيناريوهات قد يؤدى إلى قدر من الإرباك والالتباس في عمليات التحليل وعرض النتائج. كما أن تضمين الدراسة المستقبلية لسيناريو واحد يتضمن نفس فكرة المستقبلات البديلة التى مثلت أسس الدراسات المستقبلية .
- أن يكون السيناريو له فائدة في التخطيط المستقبلي بما يعين على تحقيق أهداف مستقبلية معينة .
- أن يكون السيناريو واضح الأهداف كي يستفيد منه المسئولون في المجالات المختلفة، كما يوجد تصنيف آخر للسيناريوهات على النحو الآتي :

-1السيناريو الاتجاهي : وهو يتعلق باستمرار الوضع الراهن وما به من تفاؤل أو تشاؤم مع العجز على التغيير.

- السيناريو الإصلاحي : وهو يتعلق بإدخال بعض الإصلاحات بقصد الوصول بالاتجاهات الحالية نحو انسجام أكثر من أجل إنجاز حد أدنى من الأهداف التفاؤلية
- السيناريو التحويلى : وهو يتعلق بإحداث تحولات جذرية عميقة في المجتمع بناءا على خبرة الماضى وتجربة الحاضر .

هناك تعريفات متعددة للنموذج منها ما يلي :

أنه مخطط أو وصف دقيق للنظام الحالى وهو انعكاس لسلوكه في الماضى كما يمكن أن يتنبأ بسلوك النظام مستقبلا .

أنه تمثيل للواقع ، أى صورة مبسطة للعالم الحقيقى تحتوى على مظاهر هامة لفهم أو تحكم أفضل في الموقف الحقيقى .

أنه مجموعة من المعادلات الرياضية ، أو هو تجريد للواقع يستخدم للحصول على وضوح مفاهيمى للإقلال من تنوع وتعقيد للعالم الواقعى إلى مستوى نستطيع أن نفهمه ونعنيه بوضوح .

وتوجد ثلاثة منطلقات للنماذج العامة وهى :

أ- منطلق مجموعة الأهداف السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية .

ب- منطلق التقديرات المتاحة للموارد البشرية . ج – منطلق قوة العمل .

فالتخطيط يجب أن يبدأ من هذه المنطلقات مع الوضع في الاعتبار أنه لا يوجد في الوقت الحالى نموذج واحد يستطيع أن يتناول هذه المنطلقات مجتمعة .

وتحتل النماذج أهمية فى أساليب التنبؤ بالمستقبل ، ويرجع هذا الاهتمام للأسباب الآتية :أن للنماذج دوراً هاماً يختلف باختلاف المستوى الإدارى لنظام معين ، ففي قمة الجهاز الإدارى تعطى النماذج المعلومات والبيانات لمتخذى القرار ، أما في المستوى الأدنى للجهاز فتساعد النماذج في عملية اتخاذ القرار والسيطرة على بيئة النظام وضبطها .تستخدم لتبسيط نظام معقد بفهم أدق .تستخدم للتخطيط والتنبؤ بالمستقبل ولاسكتشاف البدائل المناسبةلتحسين الأداء في المستقبل .وهناك العديد من الصعوبات والمشكلات التي تواجه استخدام النماذج ومن أهم هذه الصعوبات مايلى : صعوبة تجميع البيانات والإحصاءات اللازمة لاستخدام الطرق والأدوات الإحصائية والرياضية .صعوبة تقديم النماذج نمطاً كاملاً لجميع جوانب عمليات التعليم والتعلم .صعوبة تطبيق النماذج القادمة من خارج الدول العربية نظرا للخوف السائد لدى بعض المسئولين من التغيير والتطوير . نقص ملائمة بعض النماذج للتعليم بسبب العلاقات المتشابكة التى تربط عناصر التعليم بعضها ببعض واحتمالات تغييرها من وقت لآخر . لذا يجب مراعاة اختيار نماذج مناسبة تتناسب مع طبيعة الدراسات المستخدمة وتتلائم مع ظروف المجتمع ، وفيما يلى مجموعة الاعتبارات التى يجب مراعاتها عند استخدام النماذج : أنه ليس هناك نموذج واحد يعالج مشكلة معينة أو قضية ما في نظام معين .مرونة التطبيق العملى للنماذج، حيث تتيح لنا القيام باختيار بدائل متإعدادة ومن ثم اكتشاف البدائل المناسبة لنا.

وبهذا تصبح عملية ترشيد القرارات أمراً ميسراً .أن يراعى طبيعة وحدود استخدام هذه النماذج لكى يختار منها ما يناسبه على حسب ظروف وطبيعةالنظام الذى سوف نستخدم فيه هذه النماذج . أن النموذج لا يمكن أن يشمل كل شئ في النظام، فهذه مهمة معقدة وإنما يركز الانتباه على جانب أوبعض جوانب النظام المستخدم فيه .ومن ذلك يمكن استخدام أكثر من نموذج لكى يتلائم مع طبيعة المجال الذى تستخدم فيه هذه النماذج

النماذج الرياضيةMathematical Models :

للنماذج الرياضية تعريفات متعددة وذلك على حسب استخدام النماذج في مجال معين. ومن أهم هذه التعريفات:أن النموذج الرياضي هو استعمال لغة الرياضيات لوصف مظاهر نظام ما للتعرف عليه والتنبؤ بما سيحدث مستقبلا . أنه صياغة علمية للعلاقات المتداخلة بين عناصر نظام معين (اجتماعي أو اقتصادي) مثل النظام التعليمي، أو بين أكثر من نظام واحد ويصور الواقع في هذه النماذج دوال رياضية . أنه توضيح تصويري يتم التعبير عنه بالرموز الرياضية التي تستخدم مع المشكلات المتعلقة بقياس وتحليل المتغيرات، حيث يهدف النموذج الرياضي إلى توضيح العلاقة القائمة بين متغيرات النظام بأسلوب رياضي .

-أنه صياغة لبعض مظاهر نظام ما مثلت فيها المتغيرات بصورة مزيلة، ويمثلت النموذج في محاكاة لموقف واقعي ويتم تصميمه ليشتمل على إعداد من المتغيرات التفاعلية والتي يمكن معالجتها بعد ذلك .وعند بناء نموذج رياضي لابد من توافر عدة شروط منها:

-أن يكون قابلا للتطبيق في النظام محل الدراسة . أن يغطى كل المتغيرات المدروسة

-أن تكون المعاملات المستخدمة متفقة مع الواقع .أن يكون قابلا للفهم والاستخدام من قبل الذين سيتعاملون معه . وتكتسب النماذج الرياضية أهميتها كأحد الأساليب الكمية في الدراسات المستقبلية من أن التعبير الكمي عن أي ظاهرة أدق من التعبير الكيفي، وبالتالي نستطيع التعامل من خلالها مع المتغيرات الكمية بالظاهرة محل الدراسة . كما تبرز أهمية النماذج الرياضية في تصنيف ديناميكية النظام التعليمي القائم وتستخدم كمرجع عام في تفسير الإحصائيات التعليمية بمعنى ربط البيانات بعضها ببعض حتى يمكن ملاحظة العلاقات فيما بينها وعمل تقديرات عن احتمالات المستقبل للنظام التعليمي واكتشاف وتحليل النتائج الناجمة عن القرارات البديلة المستخدمة في النظام ، وتقويم تلك البدائل لتطوير النظام في المستقبل.

1. **تصنيفات النماذج:** نماذج جزئية وتشتمل على كل النماذج التي تشير إلى العملية التعليمية نفسها وهى بذلك تذهب بعمق إلى تحليل أصوله بدون النظر إلى النظام ككل مثل ماذا يحدث في الفصل الدراسي؟ نماذج تجميعية وتشتمل على كل النماذج التي تشير إلى النظام التعليمي ككل أو جزء منه وهى بذلك تدرس التعليم بدون النظر إلى أصوله فعناصرها الأساسية هي إعداد المتعلمين والمباني . وتنقسم النماذج التجميعية إلى : أ – نماذج تسمح باختيار بين البدائل مثل نموذج خاص بسياسة مثلى لقيد المتعلمين.ب – نماذج لا تسمح باختيار بين البدائل مثل نموذج تدفقات المتعلمين في النظام التعليمي . وتستطيع النماذج الرياضية أن تساعد المعلمين والمخططين التربويين فى تخطيط النظام التعليمى، وتتإعداد النماذج التربوية على المستوى الدولى ، ومنها نماذج البنك الدولى World Bank ، اليونسكو UNESCO ، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة OECD ، IIEP المعهد الدولى للتخطيط التعليمى ، والنموذج الرياضى " هو وصف نظرى لبعض الجوانب الخاصة بعملية واقعية أو نظام واقعى ، ويصور الواقع فى هذه النماذج دوال رياضية " ، ولما كانت النماذج هى تبسيط للواقع فإنها بالضرورة لابد وأن تعكس بعض الجوانب المختارة فى هذا الواقع وتعميق فهمها مع تجاهل البعض الآخر منها . والنموذج أداة ، وككل أداة يجب أن يكون اختياره واستخدامه بدقة وعناية مع غيره من الأدوات والطرق الأخرى ، وفى نفس الوقت تكمن القيمة الحقيقية للنماذج فى كونها تقريب ، حيث أنها تسمح بإجراء التجارب التى لا يجرؤ أحد على إجرائها على نظم حقيقية ، أو التى يكون إجراؤها فى الواقع مستحيلا بسبب عامل الوقت اللازم للحصول على النتائج أو الكلفة الباهظة . ويعد النموذج تمثيلا للواقع ويعين على إدراك العلاقات الهامة فى هذا الواقع وعلى التحكم فيها . كما يساعد النموذج على التقدير المستقبلى لكل المؤشرات التعليمية المتعلقة بالعملية التعليمية . والحكم بجودة

نموذج على آخر تكون بقدرته على التنبؤ وتمكين رجل الإدارة من اتخاذ قرارات أفضل . فالهدف الرئيسى من النماذج هو معاونة المخطط فى تقدير وإسقاط الاحتياجات التعليمية وثيقة الصلة بالأهداف التنموية والاجتماعية والاقتصادية وفى ترشيد القرارات الموجهة لإصلاح التعليم ، بالإضافة إلى تقدير الموارد التى يتعين تخصيصها لمشروعات الخطط التربوية . والقرارات التربوية التى تبنى على النماذج تفسر الحقائق المختلفة وتعطى مؤشرات هامة للسير فى اتجاه معين . واستخدام النماذج فى علاج المشكلات الإدارية التى تواجه رجل الإدارة على الاستفادة من البيانات الإحصائية المتوفرة بالجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، كما يساعد على جعل نظرة الإدارة أكثر شمولا وإدراكا لاختيار الاستراتيجيات البديلة ، وإقناعها لمتخذ القرار بأنه ليست هناك طريقة واحدة تقليدية لتحقيق أهداف الخطة ، مما يؤكد عادة على وجود إعداد من البدائل الممكن قبولها عمليا والتى باختيار إحداها تتحقق أهداف الخطة ، وتساعد النماذج الرياضية رجل الإدارة فى معظم القضايا الخاصة بالتخطيط التعليمى فى ضوء التطور الاقتصادى والاجتماعى المتوقع لدولة ما . وتربط النماذج جميع البيانات فى تنظيم فكرى واحد ، ويستطيع رجل الإدارة أن يضع برنامجا للوفاء بالاحتياجات فى حدود الموارد المتاحة ، ومع التقدم فى الحاسبات الآلية أمكن عمل نماذج تطبع صورة افتراضية للواقع . والنموذج الذى يقوم على صورة فرضية يتطلب تقديرا لحالة المخزون من المورد البشرى السكانى فى سنة الأساس ، والمخزون المطلوب تحقيقه فى سنة الهدف ، ثم وضع صورة فرضية لما تكون عليه مخرجات النظام التعليمى ، والتى تحل محل الفاقد فى المخزون الأصلى واللازمة لتحقيق الهدف السكانى فى سنة معينة. وحينما يتم وضع هذه الصورة، فإن البرنامج سوف يعطى مخرجات النظام التعليمى خلال السنوات التى تقع بين سنة الأساس وسنة الهدف .

ويساعد النموذج على التأكيد على العلاقات المتبادلة بين الأحداث والبيانات

والأهداف والقرارات ويمكن تعديل الأهداف فى ضوء البيانات المتوافرة ، والقرارات التى تتخذ تكون كنتيجة للتنسيق بين التغذية الرجعية للبيانات والأهداف الإجرائية

هناك عدة تقنيات وادوات تستخدم لاستشراف المستقبل، فقد صنفها "مشروع ميلينيوم " لعلوم المستقبل الى 36 اداة قابلة للزيادة، بالاضافة الا التقنيات الاخرى التي لم تصنف بعد ولكنها تستخدم عند بعض العلماء. ونلفت هنا الى ان اي مؤسسة بإمكانها تطوير اداة ونظرية خاصة بها لاستشراف المستقبل، وهذا ما اقوم به حاليا. تلك التقنيات وغيرها ما هي الا وسيله لتقود فريق الاستشراف الى التفكير الابداعي وايجاد البدائل المبتكرة في موضوع معين، فمثلا بإمكان فريق الاستشراف استخدام نظريات العصف الذهني والقبعات الست مثلا كبداية للتفكير المستقبلي، ومن ثم البدء بتطبيق تقنياته.

من أدوات وتقنيات استشراف المستقبل المعروفة والتي تستخدم على نطاق واسع حاليا، تقنية السيناريوهات، تقنية دلفي، دولاب المستقبل، تقنية التفتيت وكذلك تقنية المحاكاة.

إن استشراف المستقبل والتنبؤ به ليس مقتصرا على استخدام نظريات عند فريق متخصص وخبير بالمستقبل، وانما قد يمتد الى عامة الناس، فمجرد امتلاكك لمخيلة ابداعية خاصبة فمن السهوله التنبؤ لما قد يحصل في مجال معين.

## المبحث الثالث

### أساليب وآليات الدراسات الاستشرافية

تستخدم مراكز الدراسات المستقبلية عشرات الأساليب والآليات للوصول إلى أقرب صورة للمستقبل المراد التأثير فيه ودراسة كل المتغيرات الممكنة والبحث عن البدايل المحتملة وكيفية تطور الأحداث وتشابكها من الماضي مروراً بالحاضر وامتداداً للمستقبل، وسوف نركز على أهم طريقتين وهما طريقة دلفي وطريقة السيناريو لأنهما الأوسع استخداماً والأكثر انتشارا في مراكز الدراسات المستقبلية على المستوى العالمي.

طريقة دلفي (Delphi) تعتبر من أهم الطرق التي تستخدم في استشراف المستقبل ورسم السياسات والبدائل، وتستفيد من أحكام الخبراء وخبرة الحكماء وهي من أفضل الأساليب وأقصرها وقتاً للوصول إلى رسم التصورات والاتجاهات المستقبلية، وقد بدأ استخدامها في خمسينات القرن الماضي في المجالات العسكرية عن طريق مركز راند (RAND Corporation)، ثم انتشرت في مجال التعليم والاقتصاد والتطوير التكنولوجي والعلمي والاجتماعي والسياسي والصناعي والتخطيط الإستراتيجي في الشركات والمنظمات الكبرى.

ويستخدم في هذه الطريقة برنامج يصمم بعناية ويشتمل على عدة استبانات يتم طرحها على الخبراء مع استمرار دراستها وإرجاعها حتى ينضج الموضوع المراد دراسته والوصول إلى صورة أكثر وضوحا للمستقبل الممكن أو المرغوب فيه بعد الحصول على اكبر قدر ممكن من آراء الخبراء، وتقوم هذه الطريقة على اعتبارات فلسفية أساسها أن رأي الاثنين أفضل من رأي احدهما، وأن آراء الخبراء وأحكامهم موضوعية ويقل فيها التخمين، هذا الأسلوب لا يجمع بين الخبراء في لقاء أو اجتماع وبالتالي تنعدم فيه الخلافات الشخصية، ويسمح للمشاركين بعدم الإفصاح عن أسمائهم في الاستبانات، ويعتبر هذه الطريقة تطويراً حديثا لأسلوب عمل اللجان إلا انه يتجنب سيطرة بعض الأفراد الأقوياء على الآخرين الأقل جرأة ويستفيد من خبرة الذين يتصفون بالخجل أو الذين يفضلون الصمت مع ما يتمتعون به من الخبرة والقدرة العلمية.

خطوات هذا الأسلوب تبدأ بتكوين فريق صغير ومتجانس قادر على الجمع بين الآراء وتلخيصها والقدرة على إدراك الفروقات وتوجيه الأفكار للمستقبل، ثم تحديد الموضوع المراد دراسته واستقصاء مستقبله، فتحضير الأسئلة المبدئية التي توجه للخبراء، فاختيار الخبراء الذين يمكن أن يساهموا بأفكارهم وتصوراتهم، بعد ذلك يتم جمع المعلومات والأفكار حسب مايراه الخبراء، ثم تنظم وترتب هذه الأفكار والبيانات وتستبعد الآراء الشاذة ليتم عرضها مرة أخرى على الخبراء للطلب منهم إعادة الإجابة عن الأسئلة السابقة في ضوء إجابات زملائهم، وأحيانا يقوم الفريق المكلف بوضع أسئلة جديدة لاستقصاء توجه جديد، ويستمر

طرح الأسئلة بشكل متكرر حتى يكون الموضوع المراد استشرافه أكثر نضجاً وانسجاماً واتفاقا بين الخبراء.

1. نموذج الأعمال التجاريةBusiness Model Canvas

نموذج الأعمال التجارية هو عبارة عن نموذج استراتيجي للإدارة يستخدم في تطوير نماذج أعمال جديدة أو موثقة، وهو مخطط يتضمن عناصر توضح عرض قيمة المشروع أو المنتج والبنية الأساسية والزبائن ووالأمور المالية، ويساعد في مواءمة الأنشطة من خلال توضيح التبادلات التجارية المحتملة.

2. عجلة نموذج الأعمال التجاريةBusiness Model Wheel (BMW)

الهدف من عجلة نموذج الأعمال التجارية (BMW) هو تحديد وتصميم البنية والمنطق الذي يقوم عليه النشاط التجاري، فهو يساعد على تحديد وتطوير الأنشطة الداخلية والخارجية لإدارة الأعمال حالياً وفي المستقبل، كما تسهم عجلة نموذج الأعمال التجارية في دعم تخطيط وتنفيذ المشاريع التجارية الجديدة بالإضافة إلى إحداث عمليات التحول في النشاطات التجارية القائمة.(51)

4. المسح البيئيEnvironmental Scanning

التزايد في حالة عدم اليقين والتعقيدات التي تسود بيئة الأعمال، يستوجب على المديرين فحص الأحداث والاتجاهات والتغييرات في البيئة التي تدار فيها العلاقات والاتصالات المباشرة للمنظمة بالمنافسين والموردين والزبائن والأشخاص التنظيميين، وأيضًا البيئة العامة بما في ذلك الظروف الاقتصادية والسياسية الاجتماعية، والتي لها تأثير غير مباشر على المنظمة.

ويتعلق المسح البيئي باستكشاف ومراقبة البيئات الداخلية والخارجية للمنظمة من أجل الكشف عن المؤشرات المبكرة للفرص والتهديدات التي قد تؤثر على الخطط الحالية والمستقبلية، كما يستكشف المسح البيئي الأفكار الجديدة والغريبة والتحديات والميول الملحة،

وهناك عوامل يجب أخذها في الاعتبار عن إجراء المسح البيئي كالأحداث والاتجاهات والقضايا وتوقعات مجموعات المصالح المختلفة، ويمكن استخدام المسح البيئي في عدة أمور؛ كالكشف عن الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والثقافية والسياسية والاجتماعية الهامة ، وما إلى ذلك من الاتجاهات والحالات والأحداث ؛ وتحديد الفرص والمهددات المحتملة للمنظمة ؛ والفهم الدقيق لعناصر القوة والضعف في المنظمة؛ وتوفير الأسس اللازمة لتحليل استثمارات البرامج المستقبلية.(52)

5. دولاب المستقبلFutures Wheel

دولاب المستقبل أداة منظمة للعصف الذهني، وهي طريقة مفيدة للنظر في المستقبل، وتنظيم الأفكار حول تحديد التأثيرات المحتملة للاتجاهات الحالية والأحداث المستقبلية، ويتم استخدام دولاب المستقبل لبناء تصور بياني حول العواقب المستقبلية المباشرة وغير المباشرة لتغيير أو تطور معين.

6. تأثير مصفوفة الاحتمالImpact Probability Matrix

تستخدم مصفوفة الاحتمال عادة لدراسة تأثير المخاطر، حيث يتم من خلالها تقييم الاحتمالات ونتائج المخاطر في حالة حدوثها إذا كانت قيم (النتائج التي ترتبت على المخاطر) ويمكن تقديرها من الناحية النقدية، من الممكن حينئذ حساب قيمة المخاطرة على النحو التالي: قيمة المخاطرة = الاحتمال × النتائج، والمصفوفة غير الرقمية تشتمل على مقياس للنتائج (الطفيفة والضارة والخطيرة) ومقياس آخر للاحتمالية (محتمل، ممكن الحدوث وغير محتمل)، ويمكن أيضًا تعديل تأثير مصفوفة الاحتمال لتقييم الفرص بدلاً من المخاطر أو لأية أغراض أخرى يمكن فيها وصف المسألة قيد النظر من خلال محورين.(53)

7. الرسالة والرؤيةMission and Vision Statement

العبارات التي ترد في رسالة ورؤية المنظمة أغراضًا مختلفة، ولكنها غالبًا ما يتم الخلط فيما بينها، فبينما تصف الرؤية ما تريد المؤسسة القيام به الآن، تعبر الرؤية عن ما تريد المؤسسة القيام به في المستقبل، ورسائل المنظمات لا تختلف عادة عن رؤاها، حيث أن

كليهما، أي الرسالة والرؤية، تعبران عن الصورة الكبرى، فالرؤية تعبر عن الحلم، وتركز في المستقبل، وهي مصدر للإلهام والتحفيز، بينما تركز الرسالة على الحاضر وتصف ما ستفعله المنظمة ولماذا تقوم بذلك؛ فهي تحدد المستفيد (الزبائن) والعمليات الضرورية، وتشعر منسوبي المنظمة بمستوى الأداء المطلوب.

8. اختبار الفرص والمراحل القابلة للتطبيق Opportunity Test Bench and Applicable Foresight Phases

إن الغرض من اختبار الفرص والمراحل القابلة للتطبيق هو توفير إطار لتقييم أو تطوير الفرص، وتشتمل هذه الأداة على ثلاث وجهات نظر: هل يمكننا الدخول في السوق؟ وهل من المعقول أن يشتري الزبائن؟ وهل من الأفضل لنا أن نغتنم هذه الفرصة؟

9. تحليل البيئة أو العوامل الخارجيةPEST Analysis

أداة تحليل البيئة الخارجية بسيطة وسهلة الفهم والاستعمال، وتساعد على فهم بيئة الأعمال بشكل أفضل، حيث يصف تحليل البيئة الخارجية (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتقنياً) إطارًا من العوامل البيئية الكلية المستخدمة في مكون المسح البيئي للإدارة الاستراتيجية، والمتغيرات التي تعتمد على إطار تحليل البيئة الخارجية، والتي تتضمن العوامل القانونية والبيئية، ويتضمن تحليل البيئة الخارجية الأساسي أربعة عوامل :العوامل السياسية، وهي في الأساس كيفية تدخل الحكومة في الاقتصاد؛ والعوامل الاقتصادية، وهي التي تشمل النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة وأسعار الصرف ومعدل التضخم؛ والعوامل الاجتماعية، وتشمل الجوانب الثقافية والوعي الصحي، ومعدل النمو السكاني، والفئات العمرية، والمواقف المهنية، والتركيز على السلامة؛ والعوامل التقنية، وتشمل الجوانب التقنية مثل نشاط البحث والتطوير والأتمتة والحوافز التقنية ومعدل التغير التقني.(54)

ويضيف توسيع التحليل إذا اشتمل على تحليل بيستل PESTLE أو PESTEL عاملين آخرين :العوامل القانونية، وتشمل قانون التمييز وقانون المستهلكين وقانون مكافحة الاحتكار وقانون العمل وقانون الصحة والسلامة؛ والعوامل البيئية، وتشمل الجوانب البيئية مثل الطقس والمناخ والتغير المناخي.(55)

10. تحليل بورتر للقوى الخمس ومراحل الاستشراف Porter Five Forces Analysis and Applicable Foresight Phases

تحليل بورترPorter للقوى الخمس هو نموذج للتحليل يساعد في تفسير سبب قدرة الصناعات المختلفة على الحفاظ على مستويات مختلفة من الربحية، حيث يقوم هذا النموذج بدراسة خمسة عوامل محددة تساعد في تحديد إمكانية أن يكون العمل التجاري مربحا من منظور الصناعة، وهذه العوامل قريبة من المنظمة وتؤثر على قدرتها في خدمة عملائها وتحقيق الأرباح، ومن ثم، أشار بورتر Porter إلى هذه العوامل باسم "البيئة الصغرى microenvironment".

11. رسم خارطة الطريقRoad Mapping

رسم خارطة الطريق هو عملية إنشاء خريطة طريق للمسارات أو الطرق الحالية المتاحة للوصول إلى الوجهة المطلوبة، وتتسم خرائط الطرق بطابع ثنائي، بمعنى أنها تتوقع ما قد يحدث في المستقبل والخطط التي تربط مسار العمل.

وخارطة الطريق هي أداة لتصور التوقعات، ويمكن أن تكون في عدة مجالات رئيسية، مثل التقنية، والقدرات والنظام الأساسي والنظام والبيئة والتهديد وفرص العمل، وقد تتخذ خرائط الطرق أشكالًا أو تصنيفات مختلفة ، ويجب أن تجيب على مجموعة من الأسئلة من قبيل "لماذا – ماذا – كيف–متى" والتي تتعلق بشكل عام بالأسواق والمنتجات والتقنية، ويجب تصميم خارطة الطريق وفقًا للاحتياجات الخاصة للمنظمة وطبيعة الأعمال التي تقوم بها، يتكون هيكل خارطة الطريق من بعدين وهما :الطبقات والأطر الزمنية عند بناء خارطة الطريق، وكل طبقة من المعلومات تقدم مدخلات للمستوى التالي.

12. تخطيط السيناريو Scenario Planning

السيناريوهات عبارة عن قصص أو مشاهد أو روايات متناسقة ومتماسكة عن أوضاع مستقبلية افتراضية بديلة ذات علاقة وتأثير منطقي تركز على النظرة المستقبلية، وتخطيط السيناريو أداة مصممة خصيصًا للتعامل مع التحولات الكبيرة وغير المؤكدة في بيئة

المنظمات وتوجيها لتحديث خططها الاستراتيجية، بيد أن تخطيط السيناريو لا يتعلق بالتنبؤ بالمستقبل وحسب، بل يحاول وصف الخيارات الممكنة، ويسفر تحليل السيناريو عن مجموعة من الأوضاع المستقبلية المميزة، وكلها معقولة، وبالتالي ، فإن تخطيط السيناريو يمثل ممارسة لتخطيط مسارات عمل مختلفة للنشاط لتنفيذها على أساس أحداث وحالات محتملة، تُعرف باسم "السيناريوهات."(56)

13. تحديد وتحليل أصحاب المصلحةStakeholder Identification/Analysis

تخطيط أصحاب المصلحة يتضمن تحديد وتحليل أصحاب المصلحة، وتعريف أصحاب المصلحة هو عملية إيجاد جميع الأفراد والمجموعات والمنظمات التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بتحقيق أهداف المنظمة.

كل هذه الأطراف تشكل مجال قوة يحيط بالمنظمة، ويمكن رسم خريطة أصحاب المصلحة في شكل خريطة ذهنية، وهناك عدة أدوات قابلة للتطبيق عند القيام بتحليل أصحاب المصلحة؛ كتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر لفهم نقاط القوة والضعف وتحديد الفرص المتاحة والمهددات المحتملة، ونقاط القوة والضعف غالباً ما تكون داخلية بالنسبة للمنظمة، لكن الفرص والمهددات تتعلق عموماً بالعوامل الخارجية، نقدم هنا مصفوفة الأثر المترتب على المصالح interest–impact matrix كأداة لتصنيف أصحاب المصلحة المعروفين لدى المنظمة.

14. استراتيجية الماسة(Strategy Diamond)

استراتيجية الماسة هي وسيلة فعالة لتحليل وتصور وتلخيص ومشاركة استراتيجية لمنتج أو عمل معين، وهذه الأداة مفيدة لأنها تساعد المديرين على التركيز في الخيارات الاستراتيجية الهامة، فالأجزاء الخمسة الرئيسية في استراتيجية الماسة هي الساحات، والمركبات، والمميزات، والتدرج، والتمركز، والقيمة الاقتصادية؛ وتشير الساحات إلى المكان الذي ستصبح فيه المؤسسة نشطة؛ والمركبات هي كيف ستساعد الاستراتيجية على الوصول إلى النتيجة المثلى، والمميزات هي الميزات الفريدة للمؤسسة التي تمنحها ميزة تنافسية؛ والتدرج

يشير إلى تسلسل وسرعة التحركات الاستراتيجية، بينما القيمة الاقتصادية تشرح كيف تقوم المؤسسة بصنع ثروتها.(57)

15. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT)

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات (SWOT) يعتبر طريقة مفيدة لفهم نقاط القوة والضعف ولتحديد الفرص المتاحة والمهددات المحتملة، ويمكن إجراء تحليل SWOT لمشروع أو منتج أو مكان أو صناعة أو حتى شخص، ويتضمن تحديد الهدف من المشروع أو المشروع التجاري وتحديد العوامل الداخلية والخارجية المواتية وغير المواتية لتحقيق ذلك الهدف.

16. تحليل المهددات والفرص ونقاط الضعف والقوة(TOWS)

تحليل المهددات والفرص ونقاط الضعف والقوة TOWS هو طريقة للتحليل الاستراتيجي، يستخدم لدراسة البيئة ووضع المنظمة، ويرتبط مفهوم تحليل TOWS ارتباطًا وثيقًا بتحليل SWOT، ولكن تحليل TOWS يأخذ تحليل SWOT أبعد قليلاً ويساعد المدراء على التفكير في كيفية بناء الخطط الاستراتيجية، ويأخذ تحليل TOWS نقاط القوة والضعف في السياقات التي تولد الفرص والتهديدات، ويتمثل المنطق في تحليل TOWS في الحصول على فهم أفضل للخيارات الاستراتيجية المتاحة والخيارات التي يجب متابعتها.

17. إطار الآفاق الثلاثةThree Horizons Framework

إطار الآفاق الثلاثة هو طريقة بديهية بسيطة لتشجيع الحوار حول التحديات الراهنة في الحاضر، والتطلعات للمستقبل، وأنواع الابتكارات اللازمة لمعالجة كلاهما في وقت واحد، ويمكن استخدام إطار الآفاق الثلاثة للابتكارات والنمو.

عند استخدام هذا الإطار للابتكارات ، فإن الأفق الأول مخصص للمشغلين الذين يرغبون في توسيع نطاق العمل الأساسي؛ بينما الأفق الثاني مخصص لبناة الأعمال الذين يطورون فرصًا جديدة؛ والأفق الثالث مصمم خصيصًا لخلق الخيارات القابلة للتطبيق.

أما عند استخدام إطار العمل هذا للنمو، فالأفق الأول يشتمل على الشركات والأسواق الناضجة أو الأعمال الأساسية التي تجلب معظم التدفقات النقدية؛ والأفق الثاني يشمل بناة الأعمال الذين يساهمون في تطوير فرص جديدة تساهم في النمو الفوري؛ ويشمل الأفق الثالث المحافظ التجارب أو سلسلة المبادرات التجريبية التي تضمن النمو على المدى الطويل في المستقبل.

وإطار عمل الآفاق الثلاثة لديه ثلاثة رؤى قصيرة و متوسطة وطويلة المدى.

18. نموذج عرض القيمةValue Proposition Canvas

نموذج عرض القيمة هو بمثابة أداةً للمكونات الإضافية للنموذج الأساسي للنشاط التجاري، ويساعد نموذج عرض القيمة على تصميم واختبار وبناء قيمة عرض المشروع على الزبائن بطريقة أكثر تنظيماً وترسيخًا، تمامًا كما يساعد نموذج الأعمال في عملية تصميم نموذج العمل.

نموذج عرض القيمة يساعدك على تقديم منتجاتك وخدماتك إلى الزبائن أو التفكير في منتجاتك وخدماتك استنادًا إلى تحليل الزبون واعتمادًا على كيفية عمل المنظمة، ويتم تعريف المنتج (أو الخدمة) من وجهات نظر مولد المكاسب للمنتج ، والمسكنات والميزات الرئيسية (الملموسة أو غير الملموسة). (شريحة) الزبائن كنقطة انطلاق تشمل وظائفهم، والمسائل التي تتعلق بأداء أعمالهم والمكاسب المتعلقة بالعمل.

أدوات الاستشراف والابتكار تتطلب بناء وإدارة مهارات عالية في المكاتب الاستراتيجية وإدارات الابتكار وكل تقنية تحتاج إلى دورة تدريبية وورش عمل.

ويمكن الاستفادة من الدليل المجاني لأدوات الاستشراف والإبتكار عبر الرابط التالي باللغة الانجليزيةPlaybook for Strategic Foresight & Innovation :

من أهم مميزات أسلوب دلفي الوصول إلى اتفاق آراء اكبر عدد ممكن من الخبراء، وقلة تكاليفه مقارنة بالأساليب الأخرى، وقدرته على تحييد التحيزات والمجاملات والخلافات الشخصية، وسهولة تصنيف وترتيب الأفكار والآراء، وسعة مجالات تطبيقه في جوانب

الحياة المختلفة، وإمكانية استبعاد الآراء الشاذة دون مشاكل تذكر، وقد جرب كثيرا في الدراسات المستقبلية في المجالات التكنولوجية والاجتماعية وأثبتت جدواه.

ومع أهمية هذا الأسلوب إلا أن هناك بعض الصعوبات والعيوب، منها أن الكثير من الخبراء بطبيعتهم لا يتفاعلون مع الاستبانات ويفضلون الاتصال الإنساني في فرق عمل أو اجتماعات محددة، وصعوبة وضع إطار نظري شامل ومشترك يمكن توجيه البحوث إليه في المستقبل خاصة في مجال العلوم الاجتماعية التي تتداخل مع بعضهاً، بالإضافة إلى اختلاف المدارس الفكرية للخبراء الذين توجه إليهم الاستبانات واختلاف ثقلهم ومستوياتهم العلمية، وعدم الإلمام بمعرفة الأحوال والظروف النفسية للخبراء الذين ترسل لهم الإستبانات، وتسرب العديد منهم وانسحابهم من المشاركة في الدراسة المستقبلية قبل إكمالها، وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات إلا أن أسلوب دلفي يبقى الأسلوب المتاح والأفضل والأسهل.

أخيراً وحتى نخرج بفائدة عملية بعد قراءة هذا المقال على القاري العزيز أن يحدد مشكلة معينة أو وضع معين يريد أن يتعرف على توجهاته المستقبلية المتوقعة أوالمرغوبة (إذا كان صاحب قرار)، ثم يقوم بتكوين فريق صغير ومتجانس قادر على تنفيذ خطوات طريقة دلفي، ويمكن للقراء التواصل عير البريد الإلكتروني لتفاصيل أكثر حول هذه الطريقة الفعالة، في المقالة القادمة سوف نعرض طريقة السيناريو كإحدى الطرق الهامة في مجال الدراسات المستقبلية.

إن الدراسات المستقبلية ليست ضرورية فقط لتتبع ورصد التحولات وتوقع مآلاتها وإنما هي تستجيب لحاجة ماسة إلى الانخراط في دينامية التحولات العالمية. ولذلك فالدول معنية بفهم "الزمن العالمي"(58)والانخراط فيه والمساهمة في إيقاعه، وذلك لا يكون إلا عبر الرصد المستقبلي، الذي يمكن من الإنصات إلى نبض المستقبل فالتاريخ العام للحضارات، يفيدنا كيف سقطت دول وامبراطوريات لأنها لم تستطع مواكبة دينامية العالم المتغيرة، كما يخبرنا عن دول استطاعت النهوض من سباتها والالتحاق بالركب العالمي. والدول ذات التقاليد الاستشرافية هي في توجس دائم من المستقبل.

ولذلك يعتبر الباحث ميلز (Miles) "التنبؤ جزءا من التفسير الاجتماعي للمستقبل وهو اتجاه خاصة لصناعة التاريخ ولا ينفصل عن العملية الواسعة التغير". والرغبة الملحة في لعب دور رئيسي أو ثانوي في دينامية التحولات العالمية هي التي جعلت الدول تضع مخططات قصيرة أو طويلة الأمد؛ وتجدد في منظوراتها للتخطيط الاستراتيجي.

ومن المنطقي أن تكون الدراسات المستقبلية واقية للدول من تفادي آفة الاقصاء والاضمحلال من الساحة الدولية. إن الصراع الجيوسياسي والجيواقتصادي محتدم بين الدول، إذ تستعمل جميع الأساليب سواء كنت قانونية أو غير قانونية، أخلاقية أو غير أخلاقية. فالحرب الاقتصادية تغتال الأمم وتزج بها في الأزمات بل تقضي عليها بالانهيار والفشل والاضمحلال. ومن هنا تصبح رعاية الدولة للبحث المستقبلي امرا في غاية الخطورة، لأن مصير الدولة رهين بقدرة وكفاءة الباحثين على تحذير الدولة من المخاطر والتحديات التي يمكن أن تعصف بكيان الدولة.

ولم يعد التنبؤ أمرا سهلا في الزمن ما بعد الحديث المتسم بسيادة اللايقين والتعقد والفوضى والتدفق الهائل للمعلومات وتشابك الأحداث وترابطها. لذلك تلجأ الدول إلى تكوين أطر متخصصة في اليقظة الاستراتيجية والتي يمكن المستقبليين من الحصول على المعلومات والمؤشرات التي تعتمد في بناء مشاهد مستقبلية تربية ومتوسطة. والرصد الاستراتيجي من شأنه التقاط مواطن الخطر أو الفرص، فعبر اعتماد تقنية الإشارات الخافتة Les Faibles signaux، يمكن استشراف التحولات القادمة.

لقد تحدث آل غور في كتابه حول المستقبل، عن ستة محركات للتغير العالمي، وحددها فيما اصطلح عليه بـ "شركة الأرض" وهي نتاج العولمة الاقتصادية والتي تجعل العالم كيانا مترابطا. ثم اعتبر "العقل العالمي" كمحرك ثاني، ويراد به ذلك الترابط بين العالم على مستوى المعلومات والاتصالات وقواعد البيانات. ثم نبه إلى تحول ميزان القوى السياسية والاقتصادية العسكرية، يشكل مختلف عن القرون السابقة. واعتبر ظهور نمو سريع غير مستدام محركا آخر يساهم في خلخلة المنظومات. ثم ذكر محركا خامسا يكمن في الثورة التكنولوجية الجديدة والتي ستغير الكثير من الفهوم والتصورات وعلاقة البشر بذواتهم والعالم؛

وأخيرا بروز "علاقة جديدة جذريا بين القوة الاجتمالية للحضارة البشرية والنظم الايكولوجية للأرض، بما في ذلك على وجه الخصوص النظم الضعيفة الأكثر عرضة للضرر – وهي الغلاف الجوي والتوازن المناخي اللذان يعتمد عليهما استمرار ازدهار الجنس البشري – وبداية تحول عالمي هائل في الطاقة التي نمتلكها، والتقنيات الصناعية والزراعية والانشائية، من أجل إعادة تأسيس علاقة سليمة ومتوازنة بين الحضارة الإنسانية والمستقبل".

ويعتقد ميشل كاكو، بأن التكنولوجيا قادرة في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد، على حل أغلب مشاكل البشرية.

إن التفكير الواقعي في الوضع العالمي الحالي، يجعلنا جميعا امام مسؤولية ضخمة وكبيرة اتجاه الأجيال القادمة، ولذا فإن الدراسات المستقبلية، منوط بها التنبيه إلى حجم المخاطر التي يتسبب فيها الصراع المجنون وغير العقلاني على خيرات الأرض. إن الأجيال القادمة مرشحة لوراثة أرض خراب في المستقبل، إذا لم تكن هناك إدارة سياسية وأخلاقية في إعادة النظر في نمط السلوك السائد، والذي يتصف بالجشع والأنانية والبطش والفساد والرغبة اللامحدودة للاستهلاك والتلذذ وبدون اعتبار للمآلات.

ولذا فإن الفكر المستقبلي المتجرد من الدوغمائية السياسية والمصلحة الضيقة، مطالب بالتأكيد على المسؤولية الأخلاقية العالمية اتجاه الأجيال المستقبلية. ويظهر بشكل جلي، لكل متتبع للتحولات العالمية على المستوى الجيوسياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني والتكنولوجي، أن المصير البشري في خطر، وليس فقط وضع الأجيال.

إن هناك اتجاه متفائل يرى بأن البشرية قادرة على الوصول إلى الرشد الحضاري الكافي لتصحيح أخطاء الماضي وبناء حضارة عالمية مبنية على التساكن والوئام. وهناك اتجاه متشائم يعتقد بأن الإنسانية تتجه نحو الكارثة الكبرى، التي ستنتج عن حرب نووية شاملة، أو وباء عالمي يفتك بالجميع أو مجاعة عالمية أو فوضى عارمة وغير ذلك من المشاهد المستقبلية المرعبة والتي تنتهي بانقراض الإنسان. وتساهم أفلام هوليود في صياغة فنية لهذه الهواجس العالمية

وهناك اتجاه يمثله الفكر المابعد الانساني، المنبهر بالتكنولوجيا والذي يرى بأن الإنسان يجب أن يسلم بضرورة قدوم عصر التفرد، الذي يتحد فيه الإنسان مع الآلة، ويفسح المجال، لما بعد الإنسان "Posthuman".

إن الدراسات المستقبلية تتحمل مهمة إرشاد البشرية إلى مستقبل أفضل، يشارك الجميع في صياغته، شرط الاتفاق على وجهة تضمن الحفاظ على الكرامة الإنسانية وصون الذات الإنسانية من الانقراض، إلى حين مجيء أمر الله، بنهاية العالم. والدراسات المستقبلية الغربية تتنازعها رؤى علمانية صرفة وإلحادية وأخرى دينية فالأولى لا تؤمن بفردوس سماوي وإنما بفردوس أرضي أو فردوس في كواكب أخرى، يرحل إليها الإنسان حينما تعجز الأرض على حمله. بينما الرؤى الدينية تؤمن بنهاية محتومة للعالم، والانتقال إلى الفردوس السماوي.

وبالرغم من اختلاف منظورات المستقبليين في الغرب وخارجه، فهناك "إجماع واضح على أن المستقبل الذي يبزغ حاليا سيكون مختلفا للغاية عن أي شيء عرفناه في الماضي. وهو ليس اختلافا من حيث الكم وإنما من حيث النوع".

**استشراف علمي أم رجم بالغيب؟**

المستقبل في أبسط تصوراته عبارة عن عملية تحول للماضي من حالة إلى أخرى. أما المستقبل الذي يعنيه المهتمون بالدراسات المستقبلية فهو بالتأكيد ليس الغيب، الذي اختص الرحمن سبحانه وتعالى بعلمه، بل هو نهج الحياة الذي دعانا تبارك وتعالى إلى أن نصوغ وفق متطلباته وجودنا، والذي نريد أن يحياه أولادنا في غد مقبل، ونحن جميعا مطالبون بأن نعمل ونخطط ونبحث ونستخدم نتائج العلوم وحصاد التجربة الإنسانية لضمان تحقيقه؛ فالعمل من أجل المستقبل عقيدة إيمانية، وضرورة مؤكدة، وفريضة حضارية.

وهذا ما تجلى بأبدع صورة في الخطة المستقبلية الحكيمة التي وضعها نبي الله يوسف عليه السلام في تأويله لرؤيا الملك، وقد وردت في الذكر الحكيم تتلى إلى يوم القيامة لاستخلاص العبرة منها، **قال تعالى} :يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ. قَالَ**

**تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ. ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ. ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ)** {يوسف: 46-49)

والأحداث التي تحدث في المستقبل هي في الواقع تغيرات تنتج عن تفاعل قوى ديناميكية مستمرة،

-أن التغيرات التي ستحصل في المستقبل مختلفة عن الماضي.

-أن التغيرات التي ستحصل في المستقبل سيكون من الصعب التنبؤ بها.

-أن التغيرات التي ستحصل في المستقبل ستكون أسرع من ذي قبل.

-أن التغيرات التي ستحصل في المستقبل يمكن معالجتها من خلال توفير المعلومات الدقيقة.

-أن التغيرات التي ستحصل في المستقبل يمكن معالجتها بأساليب موضوعية بعيدة عن التأثير الشخصي.

ولكن معيار العلمية والمنهجية لا يكمن في استخدام العلم للفرضيات فحسب، بل هو يكمن في منطقية هذه الفرضيات ومعقوليتها، إلى جانب تناسقها وترابطها فيما بينها، وأخيرًا في قدرتها على فتح آفاق جديدة للبحث. وعليه يمكن عرض الفرضيات المنطقية التي تستند إليها الدراسات المستقبلية كما يلي:

–قراءة التاريخ هي بداية التفكير العلمي في المستقبل .مع ملاحظة أن الماضي ليس الهدف، بل الهدف هو المستقبل، وأن الغاية من دراسة الماضي هي مراقبة الحاضر، وتفسير أحداثه، وتداعياته، إعدادًا للمستقبل.

–التاريخ من منظور وظيفته تاريخان؛ تاريخ عبء ويعني الوقوع في وهم استعادة الماضي، وأمجاده، بأشكاله وصوره، وتاريخ حفز وهو الذي يجعل المرء يحس بمشكلات حاضره، وبآمال مستقبله، إحساسًا مدركًا دقيقًا.

–بداية الطريق لكل إصلاح وتغيير للحاضر وتنمية للمستقبل تبدأ بتغيير الإنسان، وهذا هو القانون الإلهي في الحضارة} :**إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ)** {الرعد: 11

–من المستقبل ما يمكن التنبؤ به، فإن الله سبحانه وتعالى قد أجرى – بحكمته– الكون والمجتمعات على سنن كشف منها ما كشف للإنسان.

–المستقبل الذي نسعى إليه ليس مستقبلاً واحدًا ، بل أمامنا في الواقع عدة أوجه من المستقبل، وعدّة خيارات لما نود أن نكون عليه، وفق إمكاناتنا، وقدراتنا، وتحديد أهدافنا، وعزمنا على أن نصل إلى ما نود أن نكون عليه.

–المستقبل يمكن صنعه وإبداعه وتوفير متطلباته ومستلزماته – بتوفيق الله– وصولاً إلى ما اخترنا أن نكون عليه، في ضوء قيمنا وثقافتنا وغايتنا وأهدافنا، كما يمكن الاستسلام، والإذعان لما يأتي به، حتى ولو كان صدمة أو عدة صدمات.

–الزمن عامل حاسم ومورد فعال في إحداث التغيير؛ بحكم امتداده ومرونته وبحكم قابليته للإخضاع والتنظيم والتوجيه.

–يحتاج النظر العلمي للمستقبل إلى وسائل وأساليب ومناهج وتقنيات علمية والقدرة على التحليل، ومن ثم التركيب، إلى جانب الحدس، والقدرة على التصور مع الإحاطة والنظرة الشمولية.

–يجب أن ننظر إلى المستقبل على أنه لن يكون امتدادًا واطرادًا خطيًا لما هو قائم، ولا استمرارًا لاتجاهات تحددت من قبل، أي أن الرؤية المستقبلية لا ينبغي لها أن تستند فقط إلى الأساليب الإسقاطية التي تقوم على التعرف على أنماط العلاقات السائدة، ومحاولة مدها في المستقبل، وتوظيفها توظيفًا مباشرًا في تحليل احتمالاته.

ويطلق في كثير من الدراسات على عملية التنبؤ العلمي بالمستقبل اسم» **الاستشراف** .« والاستشراف» **يحمل في مضمونه اللغوي معاني النظر إلى شيء قادم من بعيد، والتطلع إليه ومحاولة التعرف عليه، واتخاذ أسباب الوصول إلى ذلك بدقة، كالصعود إلى مكان مرتفع يتيح فرصة استطلاعه قبل وصوله**".

# الفصل الثالث

# إتجاهات الدراسات الاستشرافية

أفرز التفكير السلبي متمثلاً بالإيمان بالحتمية التي لا دخل للإنسان فيها ثلاثة اتجاهات سلبية نحو المستقبل، وهي الاتجاهات التالية:

## المبحث الأول

## حتمية أم احتمال الدراسات الاستشرافية

-1الاتجاه الأول: يقين بلا حدود بقدرة العلم والمبتكرات التكنولوجية على صنع المعجزات وحل كل مشكلات البشرية في المستقبل .وهو اتجاه ضار وخطير لأنه يشجع على الرضا بما هو قائم، اعتمادًا على آمال مفتوحة بغير حدود، وغير مسوغة.

-2الاتجاه الثاني: يرى أن ضرر العلم والتقنية الحديثة يفوق ما قدمته للبشرية من خدمات؛ فلقد تجاوز العلم قدرة الإنسان على التحكم فيه والسيطرة عليه، وأن التحديات التي تواجه العالم أصبحت غاية في التعقيد، ولا أمل لحلها، ولم يعد في مقدرة الإنسان مواجهتها لتعقّدها ولكثرتها.

-3الاتجاه الثالث: وهو العيش في كنف الماضي، أو الحنين إلى الماضي، ويسمى مرض الحنين إلى الماضي، وأنصاره لا يرون خيرًا في الحاضر، وهذا الاتجاه يرى في الماضي النموذج الأمثل للمستقبل، فهو يسقط المستقبل إسقاطا خلفيًا على الماضي.

وترتب على نقد هذه الاتجاهات السلبية نحو المستقبل أن جاء اتجاه ينادي بالتخلي عن الحتمية، والقول بأن هناك أشكالًا مختلفة للمستقبلات المحتملة، وأن التدخّل الملائم يمكن أن يرجح حدوث أحدها، وهذا يبرر عملية ارتياد المستقبل ومحاولة استكشافه، والبحث عن آليات وأساليب علمية للتحكم في اتجاهه. ولهذا أصبح الاهتمام بالمستقبل يركز على الأهمية الحاسمة للبدائل أو الخيارات المستقبلية، والتي تراوح فيما بين ثلاثة بدائل هي التالية:

-1مستقبلات ممكنة :أي المجال أو الشيء الذي يمكن حدوثه في المستقبل، سواء كان جيدًا أو شيئًا محتملاً وغير محتمل.

-2مستقبلات محتملة :أي مستقبلات أكثر احتمالاً للحدوث في المستقبل؛ وذلك بناء على تطورات معينة أو مد الماضي في المستقبل.

-3مستقبلات مرغوبة أو مفضّلة :وهي المستقبلات المرغوب حدوثها في المستقبل. (وهي المستقبلات التي تعمل الدراسات المستقبلية على ترجيحها).

### 2. تنبؤ تقليدي أم أساليب حديثة؟

خلال النصف الأول من القرن العشرين الميلادي، وما قبله، شاعت العديد من الأساليب التي استخدمت للتنبؤ بالمستقبل، بغرض اتخاذ القرارات، ورغم أنها تدخل في العملية الإدارية الذهنية المعروفة بالتخطيط، ورغم أنها أصابت قدرًا من النجاح في مساعدة المخططين على التنبؤ بالمستقبل، واتخاذ قرارات رشيدة بصدده، إلا أنها عُدّت وسائل تقليدية للتنبؤ بالمستقبل، عند مقارنتها بالطرق والتقنيات الحديثة في هذا المجال. ومن الأساليب التقليدية للتنبؤ بالمستقبل ما يلي:

-1أسلوب التنبؤ عن طريق التخمين الذكي؛ ويعتمد هذا الأسلوب على الطريقة الحدسية التي يستخدمها الفرد في تقدير بعض جوانب المستقبل. لكن مثل هذه التنبؤات قد يصادفها الفشل أكثر من النجاح.

-2أسلوب استقراء الاتجاهات؛ ويعتمد هذا الأسلوب على أن الاتجاهات التي ثبتت في التاريخ القريب سوف تستمر في المستقبل، ويفترض هذا الأسلوب أن القوى التي كانت توثر في تشكيل الاتجاه في الماضي سوف يستمر تأثيرها في المستقبل، وتظهر نقطة الضعف في هذا الأسلوب في انه يفترض أن القوى التي كانت تؤثر في الماضي سوف يستمر تأثيرها في المستقبل بنفس الدرجة، وللتغلب على نقطة الضعف السابقة أمكن عن طريق الطرق الإحصائية ابتكار أساليب فنية جديدة لاستقراء الاتجاهات بكفاءة عالية.

-3أسلوب الإسقاطات؛ وغالبا ما تعتمد طرق الإسقاط على استقراء الاتجاهات الماضية. إلاّ أن طرق الإسقاط قد تعتمد في كثير من الأحيان على نموذج قياس يضم عددًا من العلاقات، من أهمها:

-التعريفي؛ وهو الذي يعبر عن علاقات توازنية معينة بين المتغيرات.

-السلوكي؛ وهو الذي يعكس السلوك المتوقع، وغالبًا ما يؤخذ السلوك الرشيد كأساس لتحديد العلاقات.

-الفني؛ وهو الذي يعكس العلاقة بين المدخلات والمخرجات المختلفة المتوقعة في نظام ما.

-4أسلوب المحاكاة أو المماثلة؛ ويعتبر هذا الأسلوب امتدادًا لأسلوب الإسقاط المبني على توافر النموذج ولكنّه يتميز بجانبين:

أ- أن العلاقات التي تعتمد عليها متعددة، تقبل إضافة عدد كبير من العوامل ذات التأثير الهام في عملية التنبؤ.

ب- إمكانية إدخال أسلوب التحليل الاجتماعي في التنبؤ المستقبلي.

-5أسلوب التعرف على المستحدثات؛ يقوم هذا الأسلوب على التعرف على المستحدثات الممكن توقعها، ومن المفروض أن المستحدثات الكبرى سيترتب عليها حدوث تغيرات لا يمكن توقعها من خلال الأسلوب الإسقاطي.

-6أسلوب تحديد مجالات الانتشار؛ ويقوم هذا الأسلوب على فكرة أساسية قوامها أن التغيرات الاجتماعية الرئيسية إنّما تنجم عن الانتشار الواسع للتكنولوجيا والامتيازات القائمة وليست من المستحدثات الكبرى الجديدة، ويعني هذا الأسلوب أن ما كان في يوم احتكارًا لقلة يصبح متاحًا للكثير، مما يترتب علية تغيرات واسعة في المجتمع.

ولكن الدراسات المستقبلية في مناهجها وتقنياتها الحديثة تختلف عن أساليب التنبؤ التقليدي؛ ويمكن التفرقة بينهما في أربع نقاط رئيسية هي:

.1المدى الزمني :حيث تتعامل الدراسات المستقبلية مع مدى زمني أطول من ذلك الذي يتناوله التنبؤ التقليدي.

.2معدلات التغير :حيث تتعامل الدراسات المستقبلية مع درجات من التغير أعلى من تلك التي يعتمد عليها التنبؤ التقليدي.

.3البدائل :حيث تتعامل الدراسات المستقبلية مع بدائل مختلفة للموضوع محل البحث، نتيجة لعدم القدرة على معرفة التغيرات في الأجل الطويل.

.4أساليب التحليل :حيث تستخدم الدراسات المستقبلية أساليب للتحليل الكمي والكيفي، بينما يعتمد التنبؤ التقليدي على أساليب كمية فقط.

وتسود اليوم أساليب مستحدثة للتنبؤ بالمستقبل وتصميم الدراسات المستقبلية، ومن أساليب الدراسات المستقبلية الحديثة؛ الأساليب التالية:

-1أسلوب السلاسل الزمنية، Time Series Methodsوهي من الطرق التي لا تقوم على نماذج سببيةCausal ، تعبر عن سلوك المتغير أو المتغيرات موضع الاهتمام وفق نظرية ما، وإنما تشمل طرقًا ونماذج تتفاوت من حيث التعقيد وكم المعلومات المسبقة المطلوب.ومنها نموذج الخطوة العشوائية Random Walk Model الذي يفترض قيمة المتغير في فترة ما هي قيمته التي تحققت في فترة سابقة (ولذا يطلق عليه نموذج عدم التغير). ومنها طرق إسقاط الاتجاه العام Trend Extrapolation بالمتوسطات المتحركة وتحليل الانحدار. ومنها أساليب تفكيك السلاسل الزمنية للتنبؤ بالتغيرات الموسمية. ومنها طرق التمهيد الأسي للسلاسل الزمنية، والطرق المعتمدة على النماذج الإحصائية للسلاسل الزمنية.

-2أسلوب الإسقاطات السكانية؛ ومن أشهرها ما يعرف بطريقة الأفواج والمكونات Cohort-Component Method، حيث يتم حساب النمو في عدد السكان من مكونات محددة كالمواليد والوفيات والهجرة إلى الدولة والهجرة من الدولة، وحيث يمكن التنبؤ بعدد السكان في كل فوج أو شريحة عمرية – جنسية استنادًا إلى معدلات الخصوبة ومعدلات البقاء على قيد الحياة حسب العمر والجنس.

-3أسلوب النماذج السببيةCausal Models ؛ وهنا يتم التنبؤ بقيم متغير ما أو مجموعة متغيرات باستعمال نموذج يحدد سلوك المتغيرات المختلفة استنادًا إلى نظرية معينة. ومن أشهر هذه النماذج نماذج الاقتصاد القياسيEconometric Models ، ونماذج المدخلات والمخرجاتInput-Output Models ، ونماذج البرمجة Programming Models أو

الأمثليةOptimization ، ونماذج المحاكاةSimulation Models ، ونماذج ديناميات الأنساق) Systems Dynamics التي تعد دراسة» **حدود النمو** «لنادي روما من أشهر تطبيقاتها.(

4-أسلوب الألعاب أو المبارياتGaming ؛ وهي طريقة تعتمد على المحاكاة ليس فقط من خلال الباحث في الدراسات المستقبلية، بل وكذلك بإشراك الناس فيها كلاعبين يقومون بأدوار Role Playing يتخذون فيها قرارات أو تصرفات، ويستجيبون لقرارات وتصرفات غيرهم، ويبدون رد فعلهم إزاء أحداث معينة. ويتم استخراج الصور المستقبلية البديلة باستعمال نماذج لفظية أو رياضية أو كمبيوترية أو محاكيات فعلية.

5-أسلوب تحليل الآثار المقطعيةCross Impact Analysis ؛ وهو أسلوب لفهم ديناميكية نسق ما، والكشف عن القوى الرئيسية المحركة له. كما أنه أسلوب لفرز التنبؤات الكثيرة والخروج منها بعدد محدود من التنبؤات، وذلك بمراعاة أن احتمال وقوع بعض الأحداث يتوقف على احتمال وقوع أحداث أخرى. أي أنها طريقة لأخذ الترابطات وعلاقات الاعتماد المتبادل بين الظواهر أو المتغيرات أو التنبؤات في الحسبان.

6-الأساليب التشاركيةParticipatory Methods ؛ ويقصد بها طرق البحث المستقبلي التي تتيح المجال لمشاركة القوى الفاعلة أو الأطراف المتأثرة بحدث ما في عملية تصميم البحث وجمع المعلومات اللازمة له وتحليلها واستخراج توصيات بفعل اجتماعي معين بناء على نتائجها. وهذه الطرق أكثر استعمالًا من الناشطين في مجال المستقبليات، أي من يقومون بالدراسات المستقبلية ذات التوجه الاستهدافي والتي يرتبط فيها الاستهداف بممارسات عملية للترويج والتعبئة والتحريض على اتخاذ فعل اجتماعي يساعد على تحقيق صورة مستقبلية مرغوب فيها أو على منع حدوث صورة أو صور مستقبلية غير مرغوب فيها. ومن أمثلة هذه الطرق التشاركية في البحث المستقبلي طريقة الممارسة المستقبلية بالمشاركة Participatory Future Praxis، وطريقة البحث التشاركي الموجه للفعل الاجتماعي Participatory Action Research، وطريقة ورش عمل المستقبليات Futures

Workshops، وطرق إجراء التجارب الاجتماعيةSocial Experiments ، والبحوث المستقبلية الاثنوجرافية Ethnographic Futures Research التي تركز على استطلاع المستقبلات الثقافية – الاجتماعية من خلال مقابلات مطولة ومفصلة ومتكررة مع مجموعة من الأفراد المشتغلين بظاهرة ما (كالبحث والتطوير التكنولوجي) أو الذين يحتمل تأثرهم بحدث ما.

7–أساليب التنبؤ من خلال التناظر والإسقاط بالقرينة؛ وتقوم أساليب التناظر أو المشابهة Method Of Analogyعلى استخراج بعض جوانب الصور المستقبلية استنادًا إلى أحداث أو سوابق تاريخية معينة والقياس على ما فعلته دول معينة في مرحلة أو أخرى من مراحل تطورها لإنجاز معدل ما للنمو الاقتصادي مثلًا. أما أساليب الإسقاط بالقرينة، فهي تقوم على افتراض أن ثمة ارتباط زمني بين حدثين، حيث يقع أحدهما قبل الآخر عادة، بحيث يمكن التنبؤ بالحدث اللاحق استنادًا إلى الحدث السابق. فمثلاً يمكن أن يؤخذ التقدم في الطائرات الحربية من حيث السرعة قرينة على التقدم في سرعة الطائرات المدنية. ومن أشهر هذه الطرق طريقة السلاسل الزمنية القائدة Leading Series التي كثيرًا ما استخدمت في التنبؤ بالدورات الاقتصادية، حيث يؤخذ بطء النمو في متغيرات اقتصادية معينة (كالمخزون أو التعاقدات الجديدة) قرينة على إبطاء حركة النشاط الاقتصادي في مجموعه.

8–أساليب تتبع الظواهر وتحليل المضمون؛ ويقصد بطريقة تتبع الظواهر Monitoring استخدام طائفة متنوعة من مصادر المعلومات في التعرف على الاتجاهات العامة لمتغيرات معينة، مع افتراض أن الاتجاهات العامة التي يتم الكشف عنها هي التي ستسود في المستقبل. وقد استخدم هذه الطريقة الباحث المستقبلي المشهور Naisbitt في التوصل إلى ما أطلق عليه الاتجاهات العامة الكبرى .Megatrends أما طريقة تحليل المضمون Content Analysisفهي تركز على تحليل مضمون الرسائل Messages التي تحملها الصحف والمجلات والبحوث والكتب وما يذاع في الإذاعة والتليفزيون وغيرها، وتسجيل مدى تكرر عبارات أو كلمات تحمل قيمًا أو توجهات معينة، وبناء استنتاجات مستقبلية على تحليل هذه التكرارات.

9-أسلوب تحليل آراء ذوي الشأن والخبرة؛ ومن هذه الأساليب طريقة المسوح Surveys التي يتم فيها استطلاع رأي أو توقعات عينة من الأفراد سواء من خلال استبيان يرسل بالبريد أو يتم تعبئته عن طريق المقابلة الشخصية أو الاتصال الهاتفي. ومنها طريقة ندوة الخبراء Panel Discussion وطريقة الاستثارة الفكرية أو القدح الذهني Brain Storming، وطريقة دلفاي Delphi Method التي يتم فيها استطلاع الآراء والتحاور بشأنها، مرة واحدة كما في ندوة الخبراء والاستثارة الفكرية أو عدة مرات كما في طريقة دلفاي.

10-أسلوب السيناريوهاتScenarios ؛ والسيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقًا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض. والأصل أن تنتهي كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات، أي إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة. فهذا هو المنتج النهائي لكل طرق البحث المستقبلي. ولهذا فإن بعض المستقبليين يعتبرون السيناريو الأداة التي تعطي للدراسات المستقبلية نوعًا من الوحدة المنهجيةMethodological Unity ، وذلك بالرغم من أن الطرق التي قد تستخدم في إنتاج السيناريوهات تتنوع تنوعًا شديدًا.

فالسيناريوهات يمكن أن تبنى بأي من الطرق السابق ذكرها أو بمجموعات معينة منها. كما أنها يمكن أن تبنى بطرق أخرى لم تتعرض لها كالسيناريوهات التي تعتمد اعتمادًا كليًا على الخيال العلمي أو الإبداع الأدبي أو الحدس أو الاستبصارForesight والتي قد ينفرد بكتابتها شخص واحد – لا فريق من الباحثين العلميين.

وعمومًا، فإن السيناريوهات تصف إمكانات بديلة للمستقبل، وتقدم عرضًا للاختيارات المتاحة أمام الفعل الإنساني، مع بيان نتائجها المتوقعة بحلوها ومرها. وقد ينطوي تحليل السيناريوهات على توصيات ضمنية أو صريحة حول ما ينبغي عمله، ولكن ذلك

يتوقف – كما سبق بيانه – على التوجه الذي يأخذ به واضعو السيناريوهات، أي ما إذا كان توجهًا استطلاعيًا أم توجهًا استهدافيًا.

**المبحث الثاني**

**قياس الدراسات الاستشرافية**

يمكن تقسيم أساليب هذه الدراسات المستقبلية وفق معايير متنوعة؛ ومن أشهر معايير التصنيف هذه هو تصنيفها حسب درجة اعتمادها على قياسات كمية صريحة إلى طرق كمية Quantitative وطرق كيفيةQualitative ، ولكن يعيب هذا التقسيم أن التمايزات ليست قاطعة بين ما هو كمي وما هو كيفي من طرق البحث المستقبلي. وكثيرًا ما يكون الفرق بينهما فرقًا في الدرجة – لا في النوع. كما يندر أن تعتمد الدراسات المستقبلية الجيدة على القياسات الكمية وحدها دون اللجوء إلى الطرق الكيفية، على الأقل في مرحلة التحليل والتفسير والتوصل إلى استنتاجات).

من حيث نقطة البداية التي ينطلق منها التفكير المستقبلي، في إطار الدراسات المستقبلية، تتخذ دراسات المستقبل أحد سبيلين أو أسلوبين:

–الأول :استكشافي/استقرائي؛ ينطلق من الموقف الراهن (الحاضر)، بتاريخه السابق، ليسقطه على المستقبل، فيسوق لنا مشاهد أو سيناريوهات اتجاهية هي امتداد للماضي والحاضر. والمقاربات الاستكشافية تكون دراستها على أساس المعرفة المتواترة لدينا عن الماضي والحاضر. وعمومًا فإن المقاربة الاستكشافية أو الاستطلاعية أو الوصفية تتسم بأنها امتدادية غير مبدعة، ولكنها أكثر دقة، فهي تعيد إنتاج الحاضر في تحليلها النهائي. فعلى سبيل المثال نحن نعرف أن إزالة الغابات تعمل على تآكل الأراضي المزروعة مع حدوث مضاعفات خطيرة للدورة البيولوجية المستقبلية كلها. وفي المناطق التي يتم فيها إزالة الغابات يمكننا التنبؤ بالمستقبلات الممكنة والمحتملة والمرغوبة في ضوء الأراضي المزروعة المفقودة. ونحن لا يمكن أن نقوم بنفس الشيء إذا خطّطنا لإيقاف إزالة الغابات ولبدء عملية لإعادة زرعها من جديد.

–الثاني :استطلاعي/ استهدافي/ معياري؛ يبدأ ببعض المواقف والأهداف المستقبلية المرغوبة أو المسلم بها، ويرجع إلى الخلف ليحرك مسالك ملائمة للانتقال من الحاضر إلى المستقبل المأمول. والمقاربات المعيارية أو الاستهدافية مقاربات مبدعة، ولكنها تجنح إلى الخيال المفرط، وكلتا المقاربتين تشوّش صورة المستقبل. ونجد مثالاً لذلك في هدف مثل نشر التعليم الابتدائي بين جميع السكان العرب، وسوف يعمل عكسيا بدراسة الفعل الضروري لتحقيق هذه النتيجة خلال خمس إلى عشر سنوات أو أكثر، فهذه الدراسات هي اقتراحات للفعل وتقترب من التخطيط طويل المدى.

تجدر الإشارة إلى أن الطرق الاستكشافية والاستهدافية ليست ضد بعضها أو في مواجهة بعضها أو أن إحداها بديل للأخرى؛ فالمقاربة المعيارية لمستقبل معين مرغوب فيه، تُبنى عادة على مقاربة حدسية استكشافية تدّعي أن المستقبل المذكور يمكن تحقيقه. وبالمثل فإن مقاربة حدسية– معيارية تدعي أن الناتج سوف يكون مرغوبا فيه أو عنه إذا تم تحقيقه.

ولعل إشكالية التفضيل والاختيار ما بين المقاربات المستقبلية الاستكشافية والمعيارية قد دفعت إلى التماس مقاربة ثالثة، هي في الحقيقة مركب بين المقاربتين الاستكشافية) الأكثر دقة) والمعيارية (الأكثر خيالاً)، يعظم من مزايا كل منهما، ولعل مدخل الرؤية الاستراتيجية كان هو المجسد لهذه المقاربة المركبة (الطريقة التفاعلية.

يبدو أنه من غير الممكن أن تستقل الدراسات المستقبلية كتخصص منفرد، على الأقل في الوقت الراهن، ولعل مثل هذه القناعة هي قناعة مبكرة بدأت مع بداية الاتجاه العلمي المستقبلي.

ونظرًا لاهتمام العلماء والمفكرين بالتفكير في مستقبل مجتمعاتهم وحل مشكلاتها، فقد امتد استخدام الدراسات المستقبلية على مجالات متعددة، من أهمها المجالات التالية(19:(

–النمو السكاني العالمي والغذاء والجوع العالمي ومصادر الطاقة، والتلوث البيئي.

–السلام والصراع العالمي والحروب.

–نظام الأمم المتحدة وتسييس العولمة.

–الفجوة والعلاقات بين الشمال الغني والجنوب الفقير.

–التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية.

–اتجاهات العولمة الاقتصادية.

–اتجاهات العولمة السياسية.

–التفكك وتشرذم القوى المجتمعية.

–التكنولوجيا الجديدة والبناء المجتمعي.

–اتجاهات قوة العمل مثل أنماط الإدارة الحديثة، والتوظيف والبطالة.

–تغيير النماذج الثقافية.

–اتجاهات التعليم والتعلّم.

ومن المهم التأكيد على أنه» **لم يعد ممكنًا تحليل المشكلات بواسطة تخصص واحد مع تعقدها وتعدد جوانب المشكلة الواحدة.. وهذا ما يحدث بالفعل في البحوث المستقبلية،**

**على الأقل في المستوى المنهجي؛ ففي أسلوب دلفي يربط علم النفس القوى مع الرياضيات وعلم الاجتماع. وفي السيناريوهات يرتبط علم الاجتماع مع الرياضيات والعمل التاريخي معًا في مداخلهما وافتراضاتهما ووسائلهما. وفي النماذج العالمية يرتبط علم الاجتماع مع الرياضيات والإحصاء في جهد لفهم المشكلات المعقدة للمستقبل.**(20)«

# الخاتمة

رغم مضي أكثر من خمسين عاما على نشأة البحوث والدراسات المستقبلية إلا أنه يمكن النظر إليها، كنشاط منظم، على أنها ما زالت في طور التكوين. ولعل أهم العوامل المسئولة عن هذا التباطؤ في ظهور علم دراسة المستقبل، مرده إلى وجود إشكاليات متنوعة، نظرية ومنهجية، منها ما يلي:

-1المستقبل ليس له وجود كشيء مستقل؛ لذا لا يمكن دراسته، بل من الممكن دراسة أفكار عنه. وتقود هذه الإشكالية إلى نتيجتين مهمتين هما:

أ- تعقد موضوع البحث المستقبلي بين تعامله مع ظواهر اجتماعية بالغة التعقيد، والعوامل العديدة الكثيرة والمتشابكة التي تواجهه والتي يستحيل حصرها أو التحكم فيها في وقت واحد،كما أن التحقّق التجريبي لنتائجه متعذر تمامًا.

ب- موضوعية الباحث المستقبلي أو عدمها، حيث يتعذّر على الباحث المستقبلي تخليص نفسه من المعتقدات والآراء والتعصب أو التحامل المستحوذ عليه عن طريق تعليمه وبيئته أو وسطه الذي خرج منه أو قراءاته أو خبراته....

-2ليس ثمة مستقبل واحد بل مستقبلات؛ وهذه المستقبلات،التي تراوح بين المحتمل والممكن والمرغوب، مشروطة بظروف وعوامل تاريخية مجتمعية وحضارية.

-3التعقد والتشابك (البينية)؛ فدراسة المستقبل لا يتسنى لها أن تصبح متكاملة إلا إذا نظرنا إلى هذا المستقبل من خلال عدسات مختلفة التخصصات، وأن تكون معاينته في فترات مختلفة من الزمن.

4- النظر إلى المستقبل يشوشه، تمامًا كما أن النظر إلى الذرة يغيرها، والنظر إلى الإنسان يحوّله، وهذه مشكلة العلوم الاجتماعية والإنسانية عمومًا.

# الهوامـــــــــــــش

1. نبيه، محمد صالح أحمد. المستقبليات والتعليم. بيروت:دار الكتاب اللبناني، 1423هـ/2002م، ص 9
2. فلية، فاروق عبده والزكي، أحمد عبد الفتاح. الدراسات المستقبلية: منظور تربوي. عمان دار المسيرة، 1424هـ/2003م، ص 67
3. زاهر، ضياء الدين. مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم- أساليب- تطبيقات. القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2004م، ص 51
4. زاهر، نفسه، ص 51
5. زاهر، نفسه، ص 52
6. نبيه، سابق، ص10
7. العيسوي، إبراهيم. الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020م. القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2000م، ص8
8. الثبيتي، جويبر ماطر والوذيناني، محمد معيض. الأساليب الكمية للدراسات المستقبلية. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحوث التربوية والنفسية، 1417هـ، ص 11
9. الرشيد، محمد بن أحمد. رؤية مستقبلية للتربية والتعليم في المملكة العربية السعودية. د ن، 1421هـ، ص 35
10. الثبيتي والوذينانين سابق، ص 8
11. الرشيد، سابق، ص ص 28-35
12. العواد، خالد إبراهيم. مؤشرات حول مستقبل التربية في المملكة العربية السعودية، أبها: ندوة استشراف مستقبل العمل التربوي في المملكة العربية السعودية، اللقاء السادس لمديري التعليم بأبها، 1418هـ.، ص 5132
13. -الرشيد ص 26

-14زاهر، سابق، ص 59

-15النوري، عبد الغني. اتجاهات جديدة في التخطيط التربوي للبلاد العربية. الدوحة: دار الثقافة. د. ت.، ص 87(

-16العيسوي، سابق، ص ص 17-20.

-17العيسوي، سابق، ص 17.

-18زاهر، سابق، ص 53

-19نبيه، سابق، ص11

-20زاهر، سابق، ص 61

-21زاهر، سابق، ص ص 65-67

**22.**حمد بن أحمد حسن النعيري: أسس دراسة المستقبل في المنظور الإسلامي (دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2009) ص: 41.

وانظر كذلك:

23- عبد الرحمان بن صالح المشيتح: إطلالة على دراسات المستقبل – العرب والمستقبل (مكتبة العبيكان، السعودية الرياض، ط: 1، 1418هـ).

24- عبد الله بن عمر المديفر: الدراسات المستقبلية وأهميتها للدعوة الإسلامية، بحث لنيل الماجستير، (جامعة طيبة المدينة المنورة 1428) ص: 96.

ويمكن الرجوع إلى النص الأصلي:

- Sardar, Islamic Futures. The Shape of Ideas to Come, First Publised, (London and New york, Mansell Publishing Limited, 1985) p: 4.

25. توفلر: صدمة المستقبل، ترجمة محمد علي ناصف (القاهر، دار النهضة، 1979) ص: 2.

26. ادغار موران: إلى أين يسير العالم؟ ترجمة أحمد العلمي. (الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009) ص: 12.

27. نفسه، ص: 13

28. ادوارد كورنيش: الاستشراف، مرجع سابق، ص: 122.

29. نفسه، ص: 123.

ويصف يانك مشروعه "تبدأ ورشة العمل بمرحلة نقدية، يتم فيها عرض كل المعاناة والمآسي والتجارب السلبية المتعلقة بموضوع مختار. وتتبع ذلك مرحلة التخيل، حيث يقوم المشاركون بطرح أفكار كَرُدود فعل على المعضلات، وعن تمنياتهم، ويتخيلون تصورات بديلة مختلفة. ثم يتم اختيار المفاهيم الأكثر إثارة، ومجموعات عمل صغيرة لتقوم بتطوير هذه المفاهيم على حلول ثم على مخصصات مشاريع. وتختتم الورشة بمرحلة التنفيذ، بالعودة على الحاضر وما فيها من هياكل مسيطرة ومن عوائق. وفي هذه المرحلة بالذات، يقوم المشاركون بتقييم حاسم للفرص التي تمكنهم من تنفيذ المشاريع التي تم بلورتها، محددين العوائق، وساعين بشكل إبداعي وراء طرق للالتفاف على هذه العوائق، بحيث يتم وضع خطة عمل لذلك" ص: 123.

يمكن التوسع بالرجوع إلى كتاب يانك:

- Jungk, Robert, and Nobert Mullert. Future workshops : How to Create Desirable futures (London : Institute for Social Inventions ; 1987).

30. محمد مصطفى جمعة: التنبؤ الاستراتيجي – دراسة في تأثير التفكير الاحتمالي والمعلومات – (الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2012) ص: 11.

31. انظر:

مارتين هيدجر: الكينونة والزمان. ترجمة وتعليق فتحي المسكيني. (دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى 2012).

ولفهم مدلولات الزمن من منظور الفيزياء المعاصرة انظر:

- هوكنج، ستيفن: تاريخ موجز للزمان (الهيئة المصرية العامة للكتاب).

32. Massé, Pierre, ¨les attitudes envers L'avenir et leur influence sur le présent¨ Etapes de la prospectives, (Edition PUF, 1967) pp : 335 – 344.

33. انظر التقارير والدراسات التي أنجزتها وكالات الاستخبارات الأمريكية وبعض مراكز الأبحاث الأمريكية حول مستقبل امريكا والعالم وصراع القوى المستقبلي.

- Mapping The Global Future. Report of the National Intelligence Council's 2020 project, December 2004.
- انظر إصدارات المجلس الأطلسي (Atlantic Council) على الرابط: acus.org.
- Campbell, Kurt M, et al. The age of consequences The Foreign policy and National Security Implcation's of global climate change report From the Center for Strategic and International studies and Center for a New American Security (Washington : CSIS and CNAS, 2007).

- IKenberry, G. John : ¨The Rise of china and the future of the West : Can the liberal System survive ?¨Foreign Affairs ¨january/February 2008.

34. انظر:

- Banz man (dir) : Atlas geopolitique mondiale (Aogos, 2015).
- François Géré ; Mary Sharpe (ed) : Global Security : A, vision of the Future (IOS Press 2011).
- National Intelligence Council : (Global Trends 2030 : Alternative Worlds. (decembre 2012)).

35. Virilio, Paul : vitesse et politique (Galilée, 1977).

36. زريق، قسطنطين: مطالب المستقبل العربي – هموم وتساؤلات. (دار العلم للملايين، بيروت 1983) ص: 19 – 20.

37. Grindin, T. les metamorphoses du future (Economica, 1988)

- Rascher, Nichlas : Predicting the future. (University of New york Press 1989).

38. Zaki Laidi : le temps mondial : Enchainements, disjonctions et Médiations. (Les cahiers du CERI, 1996).

39. انظر دراسة بول كيندي:

- Paul Kennedy : The rise and fall of The greatpowers. Economic change and military conflict from 1500 – 2000. (New York : Randon House 1987).

- Diamond, Jared. Effondrement. Comment les Sociétés décident de leur disparition ou de leur survie : quelque leçons tirées de l'histoire. (Gallimard, 2006).

40. محمد مصطفى جمعة: التنبؤ الاستراتيجي مرجع سابق، ص: 114.

41. ماري كونواي: مراجعة جديدة للتخطيط الاستراتيجي منظور مستقبلي، ضمن واغنر (تحرير)

الاستشراف والابتكار والاستراتيجية، مرجع سابق، ص: 761 – 486.

42. انظر:

جون بركنز: الاغتيال الاقتصادي للأمم. ترجمة ومراجعة مصطفى الطناني وعاطف معتمد (الهيئة المصرية العامة للكتاب 2012).

وحول الحرب الاقتصادية انظر:

- Ali Laidi : Les Etats en guerre économique. (Paris, seril ; 2010).
- Christophe – alexendre Paillard : Les nouvelles guères économiques. (Paris, OPHRYS, 2011).

43. انظر:

نعوم تشومسكي: الدول الفاشلة ترجمة سامي الكعكي (دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007).

وانظر كذلك كتاب نعومي كلين التي تبين كيف يتم جعل الدول فاشلة

44.كلين، نعومي: عقيدة الصدمة. صعود رأسمالية الكوارث. (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثالثة، 2011).

45. انظر كذلك الموقع المتخصص في تحديد مؤشرات الدول الفاشلة:

- statesindex.org

46.وانظر كذلك:

- Chataigner, J. Marc et Margo Hervé : (dir) : Etats et socétés fragiles. (Paris, Karthala, 2007).

47. Cahen, Philippe. Signaux faibles, mode d'emploi–déceler les tendances, anticiper les ruptures. (Edition d'organisations, 2010).

48. Hermel, Laurent : Maitriser et pratiquer… Veille Stratégique et intelligence économique. (AFNOR, 2010).

- Patey, Emanuel. La veille Stratégique. (Economica, 1998).

49. آل غور: المستقبل. ستة محركات للتغيير العالمي. ترجمة عدنان جرجس (عالم المعرفة مايو 2015) ص: 10 – 11.

50. Edward Page, Climate change, Justice, and Future Generations. (Edward Elger, 2007)

Rachel Muers, Living for the Future : Theological ethics for coming generations. (T and T clark 2008).

Richard Sikora and Brian Barry. Obligations to Future generations (temple University Press, 1978).

51. انظر:

- Luc Mary : le mythe de la fin du monde. De l'antiquité à 2012. (Trajectoire 2009).
- Hammoud, Allen. Quel monde pour demain? Scénario pour le Siècle. (Nouveaux Horisons, 1998) pp 31 – 77 xxl$^{e}$.

52. انظر دراسة تمثل الوحوش وغزاة الفضاء وغير ذلك من الكائنات والمخاطر في الثقافة الشعبية:

- Graham, Elaine L. Representations of the Post/Human. Monsters, Aliens, and Others in Popular Cuture. (New. Brunswick, NJ : Rutgers University Press, 2002).

انظر دراسة حول هوليود وأفلام الخيال العلمي والمستقبل

- Kramer, Peter. The new Hollywood. From Bonnie and Clyde to Star Wars. (Londres : wallflower, 2005).

53. Cooney, Brian : Posthumanity : Thinking : philosophically About future. (Lauhan, Mi : Rowman and little Field ) 2004.

- Harold W. Baillie and Timothy K. Casy : Is human Nature Obsolete ? (The MIT Press, 2005).
- راي كرزويل: عصر اللآلات الروحية. عندما تتخطى الكومبيوترات الذكاء البشري. ترجمة عزت عامر. (كلمات عربية – كلمة، الطبعة ثانية، 2010).
- Besnier, J Michel : Demain les Posthumains. (Hachetté. 2009).

54. خصصت مجلة "عالم الأديان" الفرنسية عددا خاصا حول نبوءات نهاية العالم.

- Le Monde des Religions : Les prophéties de la fin du monde. N° 56. 2011.

55. آل غور: المستقبل، مرجع سابق، ص: 11.

65.منى وليد، الدراسات المستقبلية بحثا عن آفاق مغايرة، نقلا عن http://www.misrelmahrosa.gov.eg/NewsD.aspx?id=923 :

57.وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان2002.ص62-64.

58.فاروق عبده، الزكي فلية، أحمد عبد الفتاح، الدراسات المستقبلية: منظور تربوي، عمان دار المسيرة، 2003، ص67. [1] محمد فالح الجهني – المدينة المنورة، كلية التربية – جامعة طيبة: العدد 175من مجلة المعرفة، الدراسات المستقبلية شغف العلم.. وإشكالات المنهج .( http://uqu.edu.sa/page/ar/5227)

59. زاهر، ضياء الدين. مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم – أساليب – تطبيقات. القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2004م، ص51.

60. زاهر، نفسه، ص51.

61. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية، مجلة التسامح، العدد الثالث

http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=44

[5] وليد عبد الحي مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان 2002، ص62-64.

62. نسبة إلى أسطورة إغريقية قديمة تحكي أن فتى هرب طائراً من جزيرة كريت بواسطة أجنحة بناها له والده ديدالوس، وباقترابه من الشمس انصهر الشمع الذي يثبت الأجنحة ووقع في البحر.

63.جيل ياجر، وديل روثمان، وكريس أنستازي، وسيفان كارثا، وفيليب فان نوتن، الدليل البيئي المتكامل.. وضع السيناريوهات وتحليلها، برنامج الأمم المتحدة، النسخة العربية.